تمهيد

إن عددا كبيرا من دول العالم يسعون الآن بشكل ملحوظ إلى تحقيق التحرير الكامل للتجارة على مستوى العالم، و هناك إجماع واسع حول اعتبار الإطار المتعدد الأطراف للمفاوضات الخاصة بتحرير التجارة الدولية الطريق الأمثل لتحقيق الازدهار الاقتصادي لشعوب العالم، ولكن مع ذلك نلاحظ أن تشكيل اتفاقيات إقليمية مازال نشطا و أصبح هناك عددا لا يستهان به من هده الاتفاقيات في العالم، تنمو و تتطور هذه الأخيرة بشكل متوازن مع تطور مفاوضات متعددة الأطراف كالمنظمة العالمية للتجارة إلى جانب ما ترتب عن الفوضى النقدية التي سادت قبل اتفاقية بروتن وودز عن وجود حرب عملات عالمية بقيادة الدول المتقدمة و بداية الصراعات حول خفض ورفع قيمة العملات، زيادة على انتشار و تفشي بعض الأوبئة و التلوث البيئي مما أثر سلبا على حياة بعض الشعوب حيث أدى إلى استحداث بعض الشروط و المعايير العالمية التي يجب على الدول احترامها للحد من هده الظواهر وعليه يمكن أن نقول أن تحرير التجارة العالمية أصبح مقيد باسم جديد و طرق حديثة و هذا ما سمي بالحمائية الجديدة.

يعرض هذا الفصل بالتحليل نظرة عن الظاهرة لذا قمنا بتقسيمه إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحمائية الجديدة

المبحث الثاني: أشكال الحمائية الجديدة

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للحمائية الجديدة

تعد الأدبيات الاقتصادية التي تطرقت لموضوع الحمائية قليلة نسبيا نظرا لسيطرة فكر الحرية على المشهد التجاري الدولي الذي يعد سببا جوهريا في ثروة وتطور اقتصاديات الدول. إلا أنه في واقع الأمر أغلب تلك الدول اعتمدت الأساليب الحمائية التقليدية بفرضها للضرائب الجمركية في مرحلة من مراحل تطورها، ثم عملت فيما بعد على تخفيض تلك الرسوم الجمركية بعد انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة وإنشاء اتفاقيات شراكة فيما بينها، مما اضطرها إلى استحداث الأساليب الحمائية غير الجمركية Non-Tariffmeasuresلحماية منتجاتها التنافسية مستعينة بتزايد طلب المستهلكين على المعايير الاجتماعية التي تضمن سلامتهم .

المطلب الأول:ماهية الحمائية الجديدة

أولا– مفهوم الحمائية الجديدة

إن في ظل التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة القليلة، أصبح مستقبل المنظمة العالمية للتجارة في وضع صعب وحرج، فالأزمة المالية والتي تحولت فيما بعد إلى أزمة اقتصادية عميقة ألقت بضلالها على مختلف دول العالم سواء متقدمة أو نامية.

ففي ظل تدهور وإفلاس قطاعات مالية وإنتاجية كبيرة، وجدت هذه الدول نفسها مضطرة إلى تبني سياسات حمائية جديدة، هذه الأخيرة تتعارض في مجملها مع مبادئ وأهداف المنظمة العالمية للتجارة وغيرها من الاتفاقيات، بل على أكثر من ذلك فقد اعتبر الكثير من الاقتصاديين بأن إتباع سياسة الحمائية الجديدة هو البديل الأنسب والأنجع لمواجهة آثار هذه الأزمة.[1]

وفي حقيقة الأمرإن الخطر الحالي لا يتمثل فقط في التوجه الصريح نحو الحمائية وإنما يتمثل في السياسات الوطنية داخل كل دولة، والتي ستفرض تكاليف إضافية على الآخرين سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وهي في حقيقتها جهود ستبذل للدفاع عن الاقتصاديات الوطنية، إلا أن تلك التوجهات ستترك آثار سلبية على الدول الأخرى وسيؤدي ذلك إلى نمو ردود الأفعال السلبية.[2]

[1] محمد الأمين شربي و محمد لحسن علاوي، الحمائية الجديدة، " حرب العملات وأهمية تفعيل دور منظمة التجارة العالمية " ، مجلة الباحث، عدد 2014/14 ، ص 200.

2 محمد الأمين شربي و محمد لحسن علاوي، المرجع السابق ،ص 200.

إذا فالحمائية الجديدة هي سياسة اقتصادية، لتقييد التجارة بين الدولبأساليب جديدة للتخلص من الآثار السلبية للتحرير التجاري الدولي كالتضخم، الانكماش، التلوث، الأزمات المالية.....

ثانيا– مواقف علماء الاقتصاد من الحمائية الجديدة

لقد انقسم علماء الاقتصاد في هذا الموضوع إلى فريقين اثنين، فمنهم من رأى بأنه يعارض كافة أشكال الحمائية التجارية ولأي غرض أو هدف، لأن هذا حسب وجهة نظرهم سيضر أكثر مما ينفع وبخاصة في المدى المتوسط والطويل، أما الرأي الآخر فقد رأى بأن الحمائية التجارية ضرورة حتمية خاصة في ظل الظروف التي يمر بها الاقتصاد العالمي في ظل الأزمات.

فعلى سبيل المثال يرى الاقتصادي"بول كروغمان" والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد بأن الزيادة في التعريفة الجمركية قد لا يشكل قرارا صائبا في ظل الأوضاع الاقتصادية العادية، لكنه في ظل الظروف التي يمر بها الاقتصاد العالمي، خصوصا في ظل الأزمات سيؤدي بالاقتصاد إلى وضع أفضل وعليه سيكون هناك زيادة في التوجه نحو الحمائية التجارية بالقدر الذي ستتأخر فيه عن تقديم برنامج إنعاش اقتصادي فاعل.

إلا أن هذا سيقود في المقابل – وهذا حسب الاقتصادي "بول كروغمان" إلى حد من قدرة الدول النامية في مواجهة الأزمات الاقتصادية– خصوصا إذا استمرت هذه الدول النامية في إتباع سياسات تحرير التجارة– مقارنة بالدول المتقدمة والتي تحضى ببرامج الدعم المختلفة، وعليه وجب على الدول المتقدمة مساعدة الدول النامية بالأفعال لا بمجرد الأقوال والوعود.

بالمقابل يتجه الرأي الآخر إلى اعتبار أن تدخل الحكومات خلال الأزمات لمساعدة المؤسسات المتعثرة سيشكل دعما يتعارض ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة في المنافسة الحرة والعادلة،

وعليه يرى أنصار هذا الاتجاه لمواجهة الحمائية التجارية الجديدة هذه، يجب اتخاذ خطوتين متمثلتين في:

1- إحياء وتقوية آليات منظمة التجارة العالمية لمواجهة التوجهات الحمائية التجارية الجديدة.
2- وضع نظام مساعد مجموعة العشرين على تجنب اللجوء لتطبيق سياسات حمائية.

إلا أن الواقع يعزز من زيادة التوجه نحو الحمائية التجارية، ويرجع السبب في ذلك بشكل أساسي إلى عدم اتخاذ أي خطوة جدية من قبل جميع الدول المتقدمة منها أو نامية حيال الإشكالية لحد الآن،ضف إلىذلكأن كل دولة تسعى جاهدة وبشكل فردي ومن مصلحة ضيقة لتحقيق أهدافها الخاصة وإنقاذ نفسها من آثار أية أزمة اقتصادية محتملة.

من خلال عرضنا لهذا الجزء المتعلقة بالحمائية التجارية الجديدة، نخلص إلى أنه وفي ظل التراجع الحاد والضعف الكبير المسجل في صادرات الدول النامية إضافة إلى دخولها في مشكلات اقتصادية بالغة الخطورة، بسبب ما يعرف بالحمائية التجارية الجديدة التي اتبعتها وانتهجتها الدول المتقدمة والمسبب الأساسي للأزمة و التي قامت بتقديم برامج تحفيزية كبيرة إضافة إلى حزم إنقاذ ضخمة، في حين تركت فيه الدول النامية لوحدها لمعالجة مشاكلها الاقتصادية.

لكن المسألة لم تتوقف عن تقديم برامج الدعم وخطط الإنقاذ هذه فقط، بل مست القواعد نظم الصرف الدولية التي بنيت منذ أكثر من أربعين سنة وولدت ردود أفعال سلبية من خلال التأثير على قيم العملات الوطنية باتجاهالانخفاض لزيادة المكاسب الناجمة عن التجارة الدولية، وذلك من خلال مضاعفة تنافسية منتجاتها الوطنية ضمن ما يعرف بحرب أو صراع العملات والذي لم يعد مرتبطا بالشق التجاري فقط بل أصبح يهدد استقرار النظام المالي والنقدي العالمي.[1]

[1] محمد الأمين شربي و محمد لحسن علاوي، المرجع السابق،ص 202.

المطلب الثاني: الأسباب و الحجج التي أدت إلى الحمائية الجديدة

إن اتجاه الدول الكبرى لسياسة الحمائية بأسلوبها الجديد رغم دعوتها للتحرير التجاري و فتح الأسواق العالمية و ما دعت إليه منظمة التجارة العالمية من عولمة الاقتصاد له أسباب و دوافع حيث كلما تعددت الأسباب تفرقت أشكال الحماية.

أولا– الأزمات المالية

1–ماهية الأزمات المالية الراهنة و تداعياتها

إن تدفق رؤوس الأموال بين الدول قد ازداد بسرعة مند بداية التسعينات حيث وصلت هده التدفقات إلى ما يقارب 230 دولار في نهاية 1995[1] باعتبار أن تدفق رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى أو من دولة مصنعة إلى الدول الأقل تصنيع, يخضع لعدة عوامل,يمكن تصنيف أكثر هده التدفقات في شكل:الاستثمار المباشر,المساهمة في رأس المال ,تقديم قروض نقدية ,قروض عينية .....الخ لكن هذا التحرر المالي أدى إلى عدة عقبات و أزمات مالية في الآونة الأخيرة في القرن العشرين ,و قد اختلف الباحثون في وضع تعريف ظاهرة الأزمة الدولية و لعل دلك هو الذي أدى إلى انفراد كل من محللين العلاقات السياسية الدولية إلى افتراض التفرد التام لكل أزمة ,وفقا لتعدد الاتجاهات الفكرية[2] ففي العقود الماضية تسببت الأزمات في خسارة كبيرة و في أضرار اقتصادية جسيمة مما اثر على حياة مئات من المنظمات في جميع أنحاء العالم ,و تعد هده الأزمات بلا شك عقبات رئيسية في طريق تنمية هده المنظمات و تطورها.

لا يمكن القول اليوم إن الأزمة الجارية هي مجرد أزمة عابرة أو أزمة مالية فقط,فبعد حوالي سنتين من انفجار أزمة (الرهن العقاري)في 2007,هناك إجماع أننا أمام أزمة من اخطر الأزمات التي عرفها النظامالرأسمالي مند نشأته في الربع الأخير للقرن الثامن عشر,أزمة خطيرة بعمقها و شموليتها و نتائجها على مستوى دول الاقتصاد العالمي و مستقبل العالم ككل.

1عبد القادر بلطاس , تداعيات الأزمات المالية العالمية أزمة LEGENDE.SUB-PRIME الجزائر 2009,ص95

2محمد نصر مهنا , ادارة الازمات, مؤسسة الشباب الجامعية , الاسكندرية ,2008,ص 35.

2- أنواع الأزمات المالية

فعالم اليوم يعيش في عصر الأزمات المالية,و عالم التكتلات الاقتصادية الكبرى لا توجد فيه حدود أو فواصل تمحي الكيانات القطرية و الإقليمية من تأثيرات أي أزمة تحدث لدى أي دولة, و تسبب الأزمات عدم الاستقرار التغير المفاجئ مما يؤدي إلى اتخاذ القرارات المتسرعة التي تزيد الأمر سوءا على سوء.[1]

إذا الأزمة هي تهديد خطير غير متوقع في فترة حرجة أو حالة غير مستقرة يترتب عليها حدوث نتيجة مؤثرة و التي تحد من عملية اتحاد القرار,تنطوي الأغلب على أحداث سريعة تؤثر و تتأثر بها,ومن خلال هدا نميز شكلين من الأزمات سريعة الانتشار:

2-1- الأزمة العالمية المستوردة من الخارج

كثيرا ما تنجح الكيانات الكبرى عن طريق التابعية في نقل الأزمات إلى الدول الصغرى و التي عليها إطار المركز و هامشية المحيط [2]مثل علاقة الدول الأوروبية و دول شمال البحر الأبيض المتوسط و الولايات المتحدة الأمريكية و علاقتها بالنظام الاقتصادي العالمي و ما يحدث بالنسبة للأزمة الراهنة.

2-2- الأزمةالمحليةالمصدرة إلى الخارج

إن كانت الدولة النامية منظمة و متكتلة كلما استطاعت أن تعالج أزماتها و مشاكلها بنقلها إلى الخارج ,و تحميل الدول الكبرى فاتورة عبئ الأزمات و تجعلها تدفعها نيابة عنها, مثل الأزمة البترولية,و كذا ما نلاحظه في الآونة الأخيرة أزمة *أمريكية انتقلت إلى دول العالم سواء دول متقدمة أو نامية.

1إبراهيم أبو العلا , و آخرون , الأزمة المالية و العالمية أسباب و حلول من منظور إسلامي , مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز ,جدة 2009,ص6.

2محسن احمد الخضري إدارة الأزمات ,مكتبة المد بوني ,الإسكندرية ,ص75

* الأزمة :يعود أصل كلمة الأزمة crise و تعني لغة اللحظة الحاسمة أو الفترة الحاسمة لمرض معين و يرتبط بفترة التي يمكن أن يتطور فيها .

3- أشكال الأزمات المالية

من خلال التطور التاريخي للأزمات يمكن أن نميز ثلاث أشكال من الأزمات المالية ممكن أن تكون من أسباب تطور و تفاقم الأزمات المالية التي تؤدي إلى أزمات اقتصادية عالمية :

3-1 الأزمات المصرفية

تطهر هده الأزمات عندما يواجه بنك ماء زيادة كبيرة و مفاجئة في طلب سحب الودائع,فيما أن البنك يقوم بتوظيف هاته الأموال,و يحتفظ بجزء بسيط لمواجهة طلبات السحب اليومي,و بالتالي يحدث أزمة سيولة, إذا في حالة حدوث مشكلة منهدا النوع و امتدت إلى البنوك الأخرى،و تسمى في هده الحالة أزمة مصرفية, أماإذا كان العكس و كان الإشكال الخوف من منح القروض,ففي هده الحالة تسمى أزمة الائتمان,مثل ما حدث لبنك الولايات المتحدة الأمريكية 1931و ما يحدث الآن للبنوك الأمريكية خصوصا اكبر إفلاس للبنك ليمان برادر 2007.

3-2 أزمات العملة و أسعار الصرف

تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة بأداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة, و تسمى أيضا أزمة ميزان المدفوعات مثل ما حدث في شرق أسيا 1997.

3-3- أزمات أسواق المال(حالة الفقاعات)[1]

تحدث عندما تتكون الفقاعة,أي عندما ترتفع الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادية,على نحو ارتفاع غير مبرر, مثل ما حدث في الآونة الأخيرة أزمة الرهن العقاري2007بالولايات المتحدة الأمريكية(فقاعة الرهن العقاري).

[1]عبد المطلب عبد الحميد ،الديون المصرفية المتعثرة و الأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري)،الدار الجامعية , الإسكندرية ,2009,ص 190

ونفسر الانتشار السريع للازمات المالية من خلال الأسباب التالية :

* تجربة كل دولة يكون وراءها دافع هو عامل يتسم بالخصوصية و الحساسية المفرط على سبيل المثال قد تحدث تنمية اقتصادية غير ملائمة للاستثمارات في دولة ما تشبه في نفس الوقت أنواع الأحداث التي تقع في مكان أخر.

* قد تتعلق تحركات في سعر الأصول التي ترتبط ببعضها البعض ,بفعل صدمة خارجية ,و مثال ذلكالذي حدث لأسعار البترول العالمية مع بداية حرب الخليج 1990.

* الأزمة المالية متعددة الأقطار بمعنى فقدان الثقة في الأصول المالية و المحلية و الذي نشأ عن حدوث أزمة مالية في دولة أخرى .[1]

4-الأزمات المالية دافع الحمائية الجديد

نظرا لما ترتب و ما ذكر من أثار للأزمات المالية على الدول المتقدمة كانت أو نامية دفع بها إلى اتخاذ إجراءات للحد من تفشي هده الآثار ,و حماية اقتصادياتها و سياساتها و الخروج من قاعدة المنظمة العالمية للتجارة ألا وهي التحرير التجاري و فتح الأسواق, حيث قامت بعض الدول النامية بالدخول ضمن التكتلات الإقليمية مع دول كبرى لإنقاذ اقتصادها خاصة من مشاكل المديونية.

[1]عبد المطلب، عبد الحميد :المرجع السابق ,ص190.

جدول رقم (1–2):أهم القطاعات المتضررة من الأزمة المالية في بعض الدول (سنة 2008)

الدولة	معدل الانخفاض	اكبر القطاعات المتضررة
الولايات المتحدة	%36	قطاع البنوك و العقارات و السيارات
اليابان	%46	قطاع السيارات و الصادرات
ألمانيا	%41	قطاع البنوك و السيارات ,و الدولة الثانية في العالم التي واجهت ركودا اقتصاديا
بريطانيا	%34	قطاع البنوك و العقارات ,و اول دولة في العالم تواجه ركودا
كندا	%34	العقارات وهي الدولة الصناعية الوحيدة التي حققت نموا اثناء الازمة
فرنسا	%42	قطاع البنوك والسيارات
الصين	%50	النشاط الصناعي,و اضطرتالدولة إلى الإعلان عنه بعد تكتم لانخفاض الصادرات
الهند	%50	النشاط الصناعي ,رغم أنها استمرت في تحقيق معدلات نمو و لكن دون7%
ايطاليا	%49	قطاع الطيران
المكسيك	%33	قطاع البترول
روسيا	%66	قطاع البترول
اندونيسيا	%50	قطاع الأخشاب و تراجع معدلات النمو من 10%الى6%
كوربا الجنوبية	%42	قطاع التصدير
تركيا	%53	وهي النسبة عالية في ضوء تواضع دور البورصة بها
السعودية	%40	قطاع البترول
جنوب إفريقيا	%36	وهي النسبة عالية في ضوء تواضع دور البورصة بها
استراليا	%42	قطاع الزراعة
البرازيل	%44	قطاعات المعادن و الأخشاب و السيارات

المصدر:عبد الغني بن محمد، الأزمة المالية العالمية، دار البحار، الأردن، 2008، ص 51.

و مثال ذلك : أزمة الأرجنتين 2002[1]

بعد النصف الثاني من سبعينات القرن الماضي قامت الحكومة الأرجنتينية في دلك الوقت بانفتاح شديد على العالم الخارجي للأنشطة الاقتصادية سواء الإنتاجيةأو الاستهلاكية المعتمدة في دلك على التمويل الخارجي و المتمثل في عمليات استدانة واسعة تفوق قدرة الأرجنتين على مواجهة أعباء سداد فوائدها,ما جعلها تتراكم و تؤدي في النهاية إلى حالة من التراجع المستمر.

حافظت الأرجنتين في بداية الأمر على تداول عملاتها بالنسبة للدولار,و لكن هدا لم يدم طويلا حيث تطور الوضع إلىأنأدى دلك إلىأزمة نتج عنها حالة إزالة التضخم محاولة المكسيك فك البيزو عن الدولار,حيث كان لها أثرذا قيمة في أسواقالأرجنتين المالية.

* أسبابأزمةالأرجنتين

-تضخم سالب بـ 2%في نهاية 1999 مع إفراط في التقييم الحقيقي,مع تخفيض قيمة البيزو

بـ 1.3بيزو مقابل الدولار.

-ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية بـ 9%في نهاية 1999 , الذي تسبب في كبح الاستثمار و النشاط الاقتصادي ,مع ارتفاع معدل المديونية.

-العجز التجاري ممول من قبل الاستثمارات و المؤسسات الخارجية,أصبح تداول العملة الأرجنتينية تقريبا تفاعل ذواتجاه واحد بسبب دولاريه اقتصادها,حيث كانت أكثر من 80%منها الأصول و الديون مضاعفة بالدولار.

[1]عبد الغني بن محمد، الأزمة المالية العالمية، دار البحار، الأردن، 2008، ص 52.

* نتائج أزمةالأرجنتين [1]

-ارتفاع البطالة حيث تفيد الإحصائياتأن من بين ربعالأرجنتين عاطل مقابل عدد السكان البالغ 36مليون نسمة.

-حيث قدرت نسبة الفقر 45%من السكان الفقراء.

-انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 20%على مدى 4 سنوات.

-عدم قدرة الأرجنتين عن سداددينها المستحقة لكل من البنك الدولي ,و صندوق النقد الدولي.

- إعادة جدولة ديون الأرجنتين من طرف صندوق النقد الدولي , بعد مفاوضات استغرقت عام.

[1] عبد الغني بن محمد، المرجع السابق، ص 52.

الشكل (1–2):تصدير الأزمة المالية إلى الدول النامية.

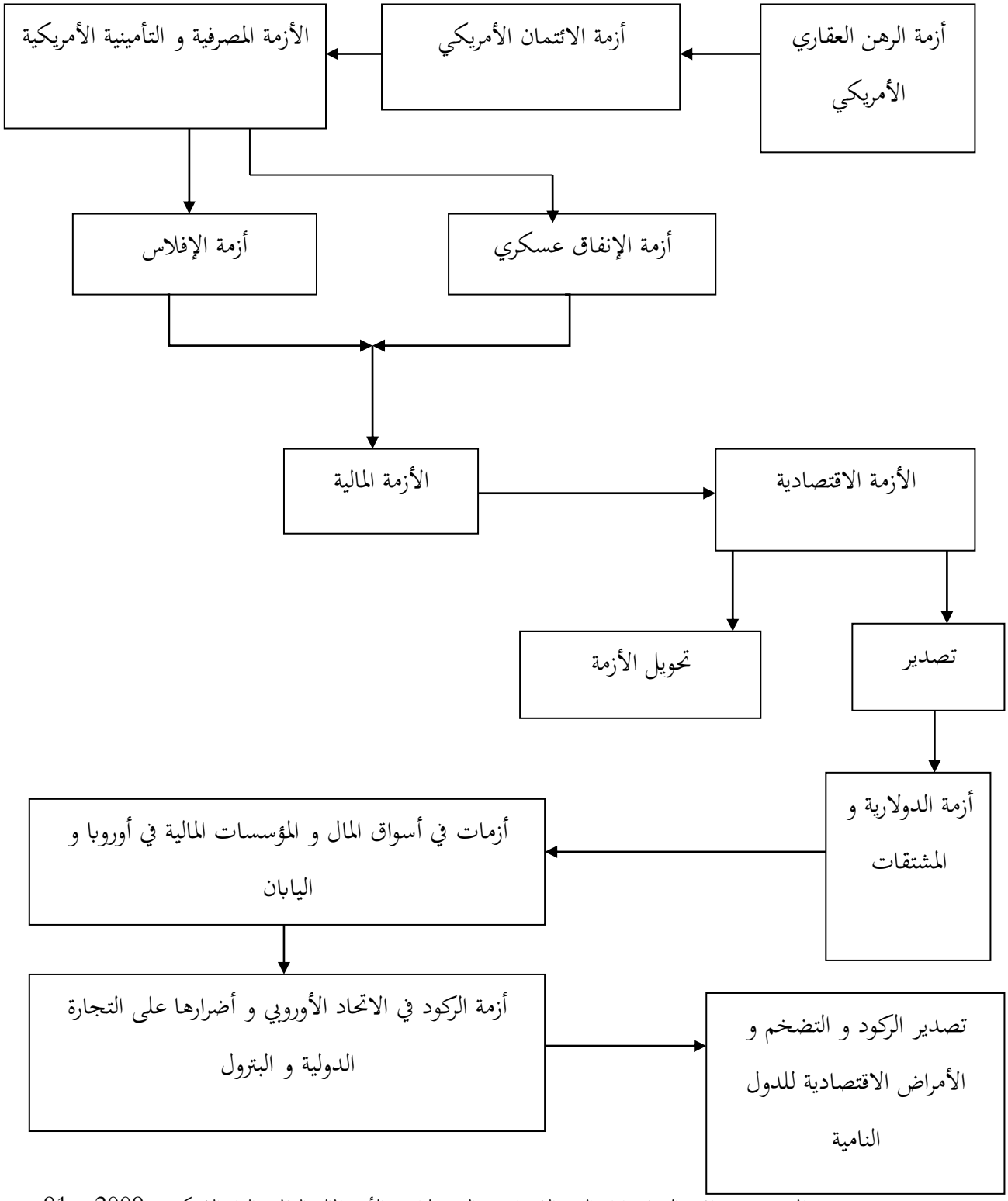

المصدر :فريد راغب التجار ,إدارة التغير الاستراتيجي العربي لمواجهة الأزمة المالية العالمية ,الدار الإسكندرية 2009,ص91.

ثانيا–المشاكل البيئية

إن انتشار الأمراض و الأوبئة و غيرها من المشاكل البيئية التي ساعدت على رفع القيود و التحرير التجاري و فتح الحدود و الأسواق في سرعة تفشيها و انتقالها من دولة إلى أخرى و بحجة المحافظة على الصحة و السلامة العامة اتخذت الدول إجراءات و قوانين للحد من انتشارها و التي أسست لأجلها منظمة سميت المنظمة العالمية للتقييس و التي دورها سن القوانين ووضع المعايير التي تضمن للدول حقها في الصحة و السلامة العامة.

1– تدويل القضية البيئية

إن الحجم الذي أخذتهالقضية البيئية جعل بعض الدول تفكر في إقامة مؤتمر دولي من أجل تسليط الضوء على هده القضية , حيث قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة إقامة أول مؤتمر حول البيئة,و كان دلك بالسويد في جوان 1972,التي كانت الدولة الأولى التي تقدمت باقتراح لإنشاء مؤتمر للأمم المتحدة حول الإنسان و علاقته مع البيئة, وهو ما وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 1969وكان الهدف من هدا المؤتمر هو تقديم قواعد من أجل مواجهة القضايا البيئية,و قد أطلق عليه مؤتمر ستوكهولم, كما تقدم مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية خطة عمل بشأن البيئة الإنسانية من خلال عرض للإطار العمل البيئي و تقديم توصيات على الصعيد الدولي.[1]

[1]UNITED NATIONS. Report of the united nations conference on the human environment stockholo;,5-16 june 1972, A/conf,48/14/rev, 1,united nations publication ,Swizerland, NOVEMBER1973 PP:4-5

2- المشاكل البيئية دافع للحمائية الجديد[1]

إن المشكلة البيئية و أي كان نطاقها فهي تسبب أضرارا جسيمة لكثير من الدول ,كما صارت تهدد البشرية في داخل الدول و على المستوى العالمي بعواقب وخيمة ,إذ عكفت الدول المختلفة على اتخاذسياسات و استعمال أدوات عديدة من اجل حماية البيئة,و تتراوح السياسات و الأدوات التي اتخذتها معظم دول العالم بين السياسات الاقتصادية و السياسات التي تعتمد على المعايير و الاشتراطات البيئية ,و تقوم المجموعة الأولى من السياسات على تبني أسلوب الحوافز و الكوابح السعرية من خلال تحميل الملوث عبء و نفقة تلويثه للبيئة , وهد العبء الذي ظل يحمله لغيره فترة زمنية طويلة ,كما تقوم المعايير على التنظيم المباشر و غير المباشر في التعامل مع مصادر التلوث و مسبباته على نهج يلزم وافعل ولا تفعل .....الخ و تختلف هده الأدوات من دولة إلى أخرى نظرا لوجود محددات عديدة للسياسات البيئية كما توجد معايير يتم من خلالها معرفة مدى فعالية السياسة البيئية,و لكن قد يكون للسياسات البيئية تأثير على بعض جوانب الاقتصاد لان حماية البيئة يعتبر تكلفة إضافية يتحملها المجتمع بأفراده و مؤسساته ,من بين هده الجوانب نجد التجارة الدولية و بالتحديد تنافسية الصادرات ,خاصة بالنسبة للدول النامية التي معظمها تعتمد على الصادرات كمحرك لاقتصادها.

[1] UNITED NATIONS، المرجع السابق، ص 5.

الشكل رقم (2-2):أقسامتلوث البيئية

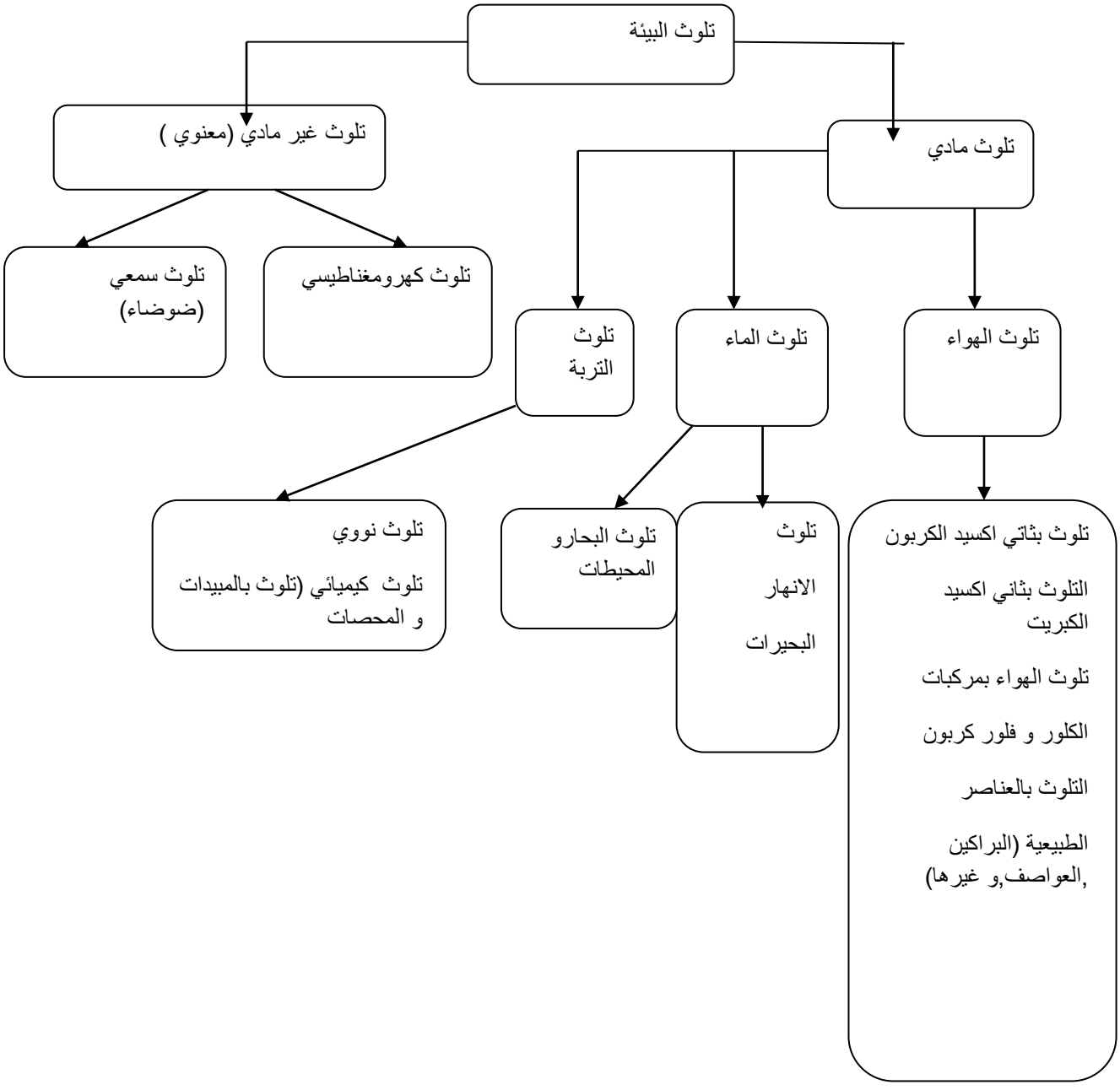

المصدر:محمدأرناؤوط،الإنسان وتلوث البيئة، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، مصر،2002، ص:35.

الشكل رقم (3-2) :إطار العمل البيئي في اتفاقية ستوكهولم

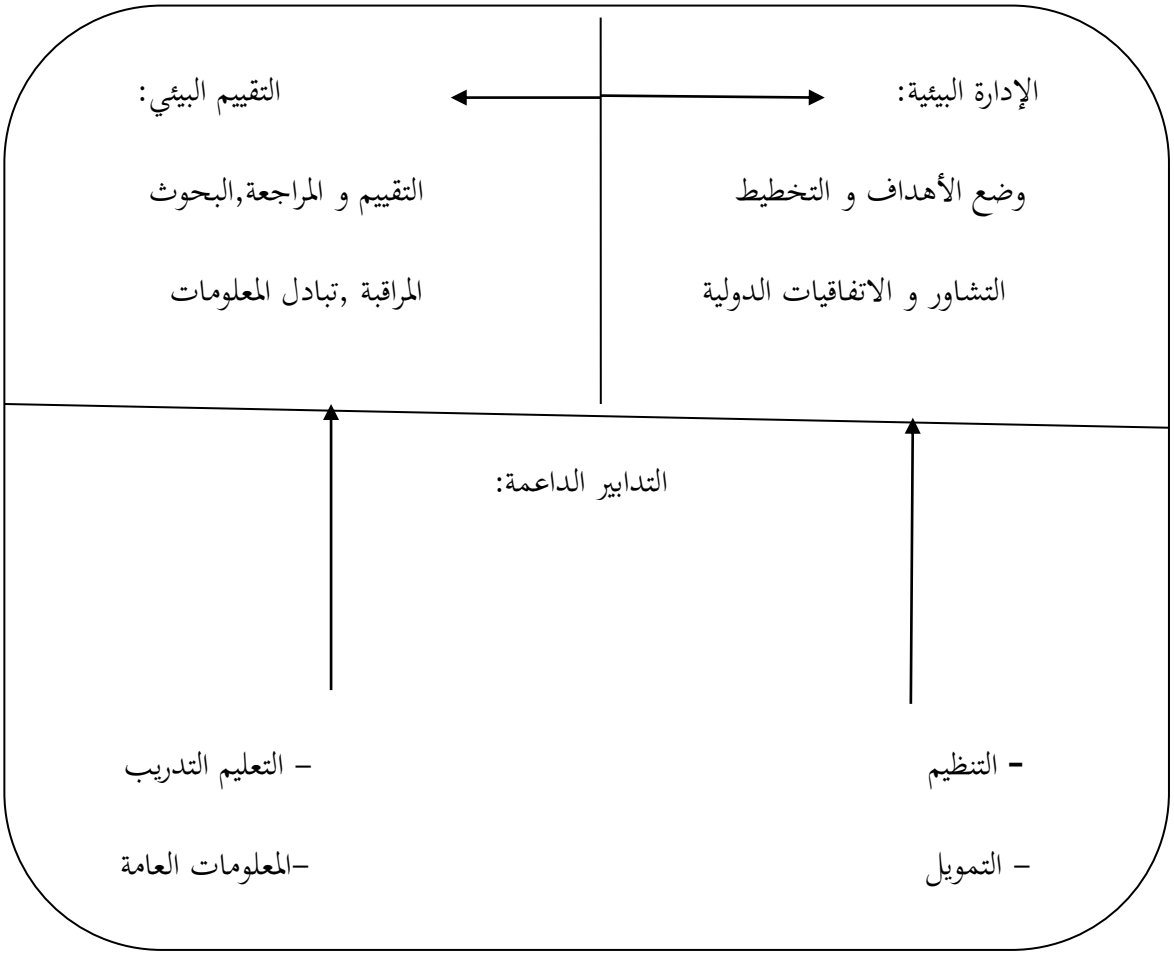

Scurce:UNITEDENATIONS,report of the united nations conference onthe human environment , stockholom,5-16 june 1972, A/conf,48/14/rev,1,united nations publication, Switzerland, November 1973,p6,

ثالثا– التغيرات في أسعار العملات

إن ترتيبات نظم الصرف الراهن أعطت حرية للبلد لاختيار نظام الصرف الملائم لظروفها الاقتصادية, فارتأت الدول الصناعية أن تعوم عملاتها,في حين لجأت اغلب الدول النامية إلى أسلوب تثبيت عملاتها بعملات قيادية أو سلة عملات,و يمكن أن تغير الدولة سعر الصرف بين عملاتها و عملات الدول الأخرى صعودا أو هبوطا إذا كان السعر الرسمي لا يتناسب مع الأداء الحقيقي للاقتصاد,وفي الحياة العملية فلما تقوم الدول برفع القيمة الخارجية لعملاتها ولكنها كثيرا ما تلجا إلى تخفيض القيمة كوسيلة للتغلب على بعض مشاكلها الاقتصادية و على الأخص مشاكل ميزانها التجاري.

1– مفهوم تخفيض و انخفاض قيمة العملة

لقد عانت الكثير من الدول في فترة الكساد العالمي من العجز في ميزان المدفوعات,و بالتالي من نقص في الأرصدة الذهبية و أرصدة العملات الأجنبية,فرأت بعض هده الدول علاج هده المشكلة عن طريق تخفيض قيمة عملتها إلى الذهب حتى تخفف الضغط على ميزان مدفوعاتها.كما ينبغي أن نفرق بين تخفيض قيمة العملة و انخفاضها

1–1– انخفاض قيمة العملة

يقصد به انخفاض قيمة عملة البلد إزاء العملات الأجنبية الأخرى في سوق الصرف الأجنبي دون أن يكون للسلطات أي تدخل,و إنما يحدث الانخفاض نتيجة لعوامل السوق من العرض و الطلب .

1–2– تخفيض قيمة العملة

يعتبر التخفيض في قيمة العملة الوطنية قرار تتخذه السلطات النقدية,مضمونه تدنية قيمة العملة ,فالدول تقوم بتغيير قيمة عملتها الوطنية بحيث يصبح بإمكان الحصول عليها بمقدار من العملة الأجنبية بأقل من السابق, وهذا ما فعلته الصين إذ حتى بعد الأزمة المحلية العالمية استمرت الصين في تحقيق النمو بفضل سعر صرف الليوان الصيني المنخفض للغاية حيث تشير الأرقام إلى أن الليوان مقيم بأقل من قيمته الحقيقة بنحوي 40 %,وهو الأمر الذي ساعد البلاد على تخطي الأزمة في ظل تدعيم الميزة التنافسية السعرية للسلع الصينية مما ساعد على بقاء فائض تجاري عملاق ومن ثم انتعاش الاقتصادالصيني و بينما الصين تواصل انتعاشها,تشهد في المقابل معظم الدول الأخرى تباطئ اقتصادي واضح,حتى بعد أن استنزفت البنوك المركزية لتلك الدول كافة السياسات و الأدوات

الممكنة لدعم الاقتصاد و لم يتبقى أمامها غير الاتجاه نحوانتهاج سياسة خفض سعر الصرف و الاستفادة من عملية التعافي التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

و تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر الشركاء التجاريين للصين,و على الرغم من العلاقات التجارية التي استمرت بين البلدين لفترة طويلة إلا أن الإدارات الأمريكية المتلاحقة كانت تصرح دائما بضرورة قيام الصين بإعادة تقييم سعر صرف اليوان* وفي عام 2010 وصلت الحكومة الأمريكية ضغطها على الصين كي تحد من تخفيض اليوان و هو الأمر الذي أثمر عن قيام الحكومة الصينية بتقليل من ربط عملتها بالدولار الأمريكي ولكن بشكل جزئي و هذا ما نتج عنه ما سمي بحرب العملات و التي اعتبرت كشكل من أشكال الحمائية الجديدة

*اليوان:يعتبر اليوان الصيني من أرخص العملات المتداولة على نطاق واسع عالمياً. وقد حرصت الصين على مدى عقود طويله على الحفاظ على سعر اليوان منخفضا مما يعطي تميزا له في مواجهه العملات الأخرى وفي القدرة على الرفع مكاسب التصدير الصيني.

المبحث الثاني :أشكال الحمائية الجديدة

إن معظم مبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي أصبحت تشرف عليه منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المكملة لدورها، مفروض من قبل الدول المتقدمة و يجسد هيمنة الأطراف القوية على حساب البلدان النامية، و هو ما يعني أن آليات النظام التجاري الجديد ستؤدي إلى المزيد من التوزيع غير المتوازن للثروات ومكاسب النمو ويتضح ذلك جليا من خلال تطور استخدام القيود الحمائية بما تسمح به تشريعات التجارة الدولية، ففي الماضي القريب كانت الدول الصناعية توفر حماية لصناعاتها المحلية من خلال ما يعرف بتدابير المنطقة الرمادية ثم تم تغيير الأسلوب وفرضت هذه الدول مستوى عالي من الحماية كالقيود الفنية، الصحية وإجراءات مكافحة الإغراق، لتنتقل الإجراءات الحمائية إلى مستوى التسويات النقدية و المالية متجاوزة تكاليف الإنتاج و جودته، وذلك من خلال التأثير على القيم الخارجية للعملات للرفع من القدرات التنافسية للمنتوجات الوطنية في الأسواق الدولية، وهذا بالرغم من تخفيض هذه الدول – الصناعية – لعملاتها بشكل كامل منذ بداية الثلث الأخير من القرن الماضي.

المطلب الأول :الإقليمية الجديدة*

شهد العالم مؤخرا نشاطا واسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي، أو تجمعات لا تكتسب صفة الإقليمية المباشرة، و إنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافيمتسع تحده المحيطات، و التي سميت بالمجالات الاقتصادية الكبرى،(Large Economic Spaces)مع تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلاتإقليمية تجمع بين دول ذات مستويات تنموية مختلفة)و هي التي تضم دول متقدمة و أخرى نامية.(وقد أخذت قضية الإقليميةطريقها في البروز والاهتمام مرة أخرى خلال العشر سنوات الأخيرة من القرن الماضي .ففي الأمريكيتين ظهرت السوق المشتركةلدول أمريكا الجنوبية(NCMS)عام 1991كما تم إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)سنة 1994.فيحين أعيدت الحياة مرة أخرى إلى تكتلات إقليمية قديمة مثل معاهدة لأندين(ANDEAN)كما بدأ تجديد اتفاقية السوق العربيةالمشتركة في مشروعها الجديد ممثلا في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA)سنة 1997و اتفاقية السوق المشتركة لأمريكاالوسطى (CACM)فينهايةالثمانينات وبداية التسعينات ، كما تأسست رابطة جنوب شرق آسيا (ASEAN)سنة 1992كما تمالإعلان عن إقامة تجمع آسيا و الباسيفيك (APEC)يضاف إلى ذلك المبادرة الأمريكية الخاصة بنصف الكرة الغربي سنة 1994بعد توقيع الو م أ مع 34دول لتشكيل منطقة التجارة الحرة للأمريكيتين(FTAA).

*الاقليمية الجديدة:توجه مند نهاية الحرب العالمية الثانية و بداية الحرب الباردة التي قامت أساسا على فكرة التكتل و تقسيم العالم.

أولا– نماذج التكتلات الاقتصادية الدولية بين التقليدي والحديث

1– النموذج التقليدي لتكتلات الاقتصادية الإقليمية الدولية

وقد اختصرنا ماهية و مفهوم و أشكال الإقليمية التقليدية في هدا الجدول التالي .

الجدول(2–2):أنواع التكتلات الاقتصادية التقليدية

نوع التكتل	ملامح التكتل			
	إلغاء الحواجز و الرسوم الجمركية	وضع رسوم جمركية خارجية موحدة	حرية حركة عوامل الإنتاج	تنسيق السياسات الاقتصادية (نقدية ,مالية ...الخ)
منطقة التجارة الحرة	✓			
الاتحاد الجمركي		✓		
السوق المشتركة			✓	
الاتحاد الاقتصادي				✓

المصدر:كامل بكري , الاقتصاد الدولي"التجارة الدولية و تمويل ",الدار الجامعية ,الإسكندرية ,2003,ص196.

2-النموذج الحديث لتكتلات الاقتصادية(الإقليمية الجديدة)

زاد عدد الاتفاقيات التجارية التي أخطرت بها مجموعة الاتفاق العالم بشان التعريفات الجمركية و التجارة منظمة التجارة العالمية من 20 اتفاقا في عام 1990 إلى 86اتفاقا في عام 2000 ثم إلى 159 اتفاقا في عام 2007,وقد كانت الاتفاقات المعقودة على مدى السنوات العشرين الماضية اتفاقات ثنائية بصورة الوطنية,وهي قد أبرمت أساسا بين البلدان المتقدمة,و تضمنت هده الاتفاقات على نحو متزايد,إحكاما تهدف إلى تحقيق "الاندماج العميق "الذي ينطوي على عناصر إضافية لتنسيق السياسات مع برنامج إصلاح يجيد إتاحة قدر اكبر من الحرية لقوى السوق,و بدلك فهو يشجع أيضا حرية حركة الشركات عبر الوطنية – ويحد من خيارات التدخل الحكومي,و هدا الاتجاه,مقترنا بتزايد عدد اتفاقات التجارة الحرة و اتفاقات التجارة الإقليمية التيتشمل على بلدان من مناطق جغرافية مختلفة,يمثل سمة مميزة لما أصبح يسمى "الإقليمية الجديدة"[1]

لقد اتخذت الإقليمية الجديدة ثلاث مصطلحات رئيسية :

2-1- المفهوم الأول

إن الإقليمية المفتوحة تشجع على انضمام أعضاء جدد و تسمح بالتوسع المستمر في إنشاء المناطق التجارية التفضيلية و يستند دلك إلى حقيقة مؤداها أن تخفيض التعريفات الجمركية الخارجية لديها يؤدي إلى قيام تجارة عالمية متعددة الأطراف, و ترتب على هذا الاتجاه إمكانية تحقيق التجارة الحرة العالمية من خلال اندماج التكتلات, إذا قامت تلك التكتلات بتخفيض تعريفاتها الخارجية, و العمل في نفس الوقت على إلغاء التعريفات الداخلية لكل التكتل.

[1] عقبة عبد اللاوي, الاقليمية الجديدة و اثارها على اقتصاديات الدول النامية , مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير, جامعة قاصدي مرباح , ورقلة السنة الجامعية 2008-2009 ص 72.

يرى أصحاب هذا الاتجاه لابد من توفر عدة شروط و هي :[1]

* أن تكون العضوية مفتوحة : وهي تعني أن يحق لأية دولة ليست عضو ترغب في العضوية أن تنظم إلى التكتل بشرط أن تتوفر فيها شروط العضوية

* شرط عدم المنع : وهي تعني أن اتفاقية التجارة الإقليمية تتسع بشكل تلقائي لأي دول عضو بتكتل بتحرير تجارتها لتمتد مكاسب التكتل الإقليمي لدول غير أعضاء .

* التحرير الانتقائي و المكاسب المفتوحة :وهي التي تستطيع فيها دول الأعضاء القيام بتحرير تجارتها وفق لمبدأ الأكثر رعاية بالنسبة لتلك القطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية بالنسبة لباقي دول العالم,و لدلك فهي لا تحتاج إلى اتفاقية تجارية تفضيلية في مواجهة الدول الأعضاء بالنسبة لتلك القطاعات.

2-2-المفهوم الثاني

أن التكتلات الاقتصادية القارية يتركز بعدها الإقليمي على فكرة انتقال الإقليم الاقتصادي داخل القارة الواحدة ,أو داخل المنطقة الجغرافية الواحدة إلى نطاقها القاري, بمعنأننانشهد قارة بأكملها تقيم مجموعة من الترتيبات الاقتصادية مع قارة أخرى,بهدف تحرير التجارة الخارجية بين قارتين أو أكثر,وهو تحول اقتصادي بالغ الأهمية[2],ففي هده الحالة تصبح وحدة الإقليم الاقتصادي هنا قارة بحيث يتكون الإقليم الاقتصادي من قارتين أو أكثر احتمال تماثل الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية , أمرا بعيدا المنال, إذأن محاولات التكامل الاقتصادي القاري اكتفت في الوقت الراهن بدرجة واحدة من درجات سلم التكامل الاقتصادي, ألا وهي درجة منطقة التجارة الحرة باعتبارها الحد الأدنى الذي يمكن إقامته بين قارتين أو أكثر من قارات دول العالم الستة .

[1] علاوي محمد محسن , الاقليمية الجديدة(المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الاقليمي) " ، مجلة الباحث , جامعة قاصدي مرباح , ورقلة" , العدد7, السنة 2009-2010,ص 109.

[2] سامي عفيفي حاتم, الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية (التكتلات الاقتصادية بين التنظير و التطبيق) الجزء الثاني , الدار المصرية اللبنانية , القاهرة 2005, ص 342.

2-3- المفهوم الثالث

الإقليمية فوق القارية (المجالات الاقتصادية الكبرى)وقد أطلق هدا المصطلح لان هده التكتلات أبدت منحى يفوق القارات أي إلى ما وراء المحيطات مثل الأوبك,ومنه يمكن أن نقسم التكتلات الاقتصادية الإقليمية على اعتبار وحدة الإقليم قد امتدت إلى فضاءات واسعة إلى أربع مستويات وفقا لعلي القز ويني :1

***المستوى الأدنى شبه أو تحت الإقليمي**: يضم الإقليم أو شبه الإقليم البلدان المتجاورة التي تضم العدد المحدود الأكثر تقارب و تماثلا من الناحية الجغرافية مثل المغرب العربي, الخليج العربي ,.....و يشكل هدا الإقليم المصغر أساسا لإقامة تجمعات شبه أو تحت إقليمية.

***المستوى المتوسط و الإقليمي** : و يشمل منطقة جغرافية كاملة أيجزء حيوي من قارة معينة , مثل أمريكا الوسط و جزء من أوروبا و شرق أسيا وافريقبا ,....., وقد يتسع الإقليم لهذا المعنى ليشمل منطقة أوسع,مثال ذلك شرق و جنوب أسيا , البلاد العربية في آسيا و إفريقيا, شرق أوسط و شمال إفريقيا .

***المستوى الأعلى فوق الإقليمي (قاري)**: يشمل إطار تكتلات ما فوق إقليمية تشمل قارات بأكملها,الاتحاد الإفريقي , الاتحاد الأوروبي , تكتل النافتا...الخ

***المستوى ما فوق القاري** : المعنى الأوسع فان التكتلات الاقتصادية شملت فضاءات أوسع ما فوق قارية منها الفضاء الأمريكي –الأمريكي , فضاء الأورو–متوسطي -....الخ

1علي القزويني , الشامل الاقتصاد الدولي و الإقليمي في ظل العولمة , اكادمية الدراسات العليا طرابلس ,2005 , ص317 -318.

ثانيا– بعض سمات الإقليمية الجديدة

و قد اختلفت سمات الموجة الحديثة عن القديمة فيما يلي :1

تعكس التكتلات الإقليمية الجديدة الأفكار الليبرالية اقتصاد السوق, كما زاد الاعتماد المتبادل في الاقتصاد العالمي,نتيجة للانتشار السريع للتكنولوجيا و تحرير التجارة في أغلب الدول.

تأخذ التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة إستراتيجية التوجه الخارجي منهاجا لها وتعتمد النظرة الخارجية البينية مصدر لنمو, كما أنها تمثل لبعض الدول كخطوة أولى لإمكانيةالاستفادة من عمليات العولمة.

نمثل الإقليمية من محاولات الاستفادة من مكاسب اقتصاديات الحجم أو التنوع المنتجات و مكاسب زيادة الكفاءة و تنسيق السياسة التي تبرزها التكتلات الإقليمية الجديدة .

تعتمد التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة على مجالات جديدة مثل الاستثمار و سوق العمل و سياسات المنافسة و التكامل النقدي و المالي,و التعاون العلمي و التكنولوجي و البيئي و الأمني, بالإضافة إلى الأهداف السياسية.

تؤكد التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة على أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة للتكتلات كمحرك أساسي اتجاه تحرير التجارة, فان الترتيبات الإقليمية الجديدة تعتبر من وسائلجذب الاستثمار الأجنبي، وتحقيق المنافسة العالمية في التجارة.

1علاوي عبد المحسن , مرجع سابق , ص 110.

ثالثا– الفروق الأساسية بين النموذج التقليدي و النموذج الحديث للتكامل الاقتصادي

يمكن تلخيص الاختلاف بين الصيغة التقليدية و الصيغة الجديد للإقليمية في الجدول التالي :

الجدول (3–2): مقارنة بين الصيغتين التقليدية و الجديدة للتكامل الاقتصادي

الإقليمية القديمة	الإقليمية الجديدة
فإنها تضم دولا متجاورة جغرافيا	فإنها ليس بضرورة إن يكون الدول متجاورة ولكن قد يكون بين إقليم أو أكثر متجاورين
يشمل كل عناصر التحرير ويكون أكثر فاعلية	اقل شانا عنها بحيث يقتصر على بعض الشروط كالشراكة الاورومتوسطة فهي تضع شروط للهجرة
إن اغلبها تتفق في جميع القطاعات	انها تشمل اتفاقياتها كل القطاعات الاقتصادية
منطلقها في البداية مشروع تكامل	كانت اتفاقيات تعاونية مالية اقتصادية الى اتفاقيات ثنائية إلى مشروع تكاملي معمق
قامت على الإحلال محل الواردات و الانسحاب من الاقتصاد العالمي	تقوم على التوجه نحو التصدير و الاندماج في الاقتصاد العالمي
تخصيص الموارد اعتمد على التخطيط و القرارات السياسية	تخصيص الموارد يعتمد على قوى السوق
دفعتها الجهود الحكومية	يدفعها القطاع الخاص
التكامل في السلع الصناعية	التكامل يشمل كافة السلع و الخدمات الاستثمار
تعاملت مع الحواجز الجمركية	تقوم على التكامل العميق
وفرت معاملة تفضيلية لدول الأقل نمو	تطبيق قواعد متساوية على الدول مع السماح بفترات زمنية مختلفة لتأقلم
إقليم يضم دولا متجاورة لها التجانس و التقارب في المستويات الاقتصادية و الاجتماعية الثقافية	إقليم أو أكثر متجاورين يضم دولا متباينة في مستوياتها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السماح بالخصوصيات

المصدر:عثمان أبو حرب,الاقتصاد الدولي ,دار أسامة ,الأردن ,2008,ص203.

رابعا–دوافع قيام الإقليمية الجديدة

تتعدد أسباب إقامة التكتلات الإقليمية الجديدة وتتنوع ما بين الدوافع الكامنة و الاقتصادية و غير اقتصاديةعلى النحو التالي:

1– **تأخر وطول مفاوضات الجات**:إن تأخر مفاوضات الجات للإعلان عن المنظمة العالمية للتجارة، زامنته ترتيبات إقليمية على المستوى الإقليمي وغير الإقليمي، منها الاتحاد الأوروبيذا طابع إقليمي، ولنافتا يتسم انه تكتل بين دول متقدمة وأخرى نامية، مما استوجب على الجاتمراعاة هذه الترتيبات، ضمن مواد ترتب من خلالها الاستمرار في هذه الترتيبات دونتجاهلالقوانين التي نصت عليها منظمة التجارة عالمية ضمن المواد التي تخص التكتلات الإقليمية منهاالمادة24.

2– تأثير الاتحاد الأوروبي: وبنجاح هذه التكتلات أعطت الفرصة للعديد منالدول لإقامةتكتلات ومحاولة دلك على الأقل,والتي لم تسمح لها الفرصة فهي في طريقها إلى ترتيبات إقليميةعبر قارية .

3– التحول في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية: من سياسة مضادة لتكتلات الإقليمية، إلىسياسة مشجعة ومشاركة لها خاصة بعد إعلانها عن تكوين منطقة تجارة حرة بينها وبين كنداعام ،1989والتي تحولت فيما بعد إلى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) بانضمام المكسيك 1994.

4– أزمة المديونية والإصلاح الاقتصادي: الذي اعتمدته الدول النامية: إن اغلب اقتصاديات الدول النامية تعاني من ضعف، وخصوصا إن اغلبهم مستقلة حديثا ، أدى إلى انتكاسها ومعاناتهامن المديونيةنظرا للازدياد المفرط للديون الخارجية حيث وجدت نفسها في وضع لا تقدر معهعلى الاستمرار في خدمة ديونها ،هتهاالأزمة بدأت منذ إفراط الدول النامية في الاقتراضالخارجي في بداية الخمسيناتوحتى بداية الثمانينات ما تزال هده الأزمة تلعب دورا في توجهاقتصاديات الدول النامية،مما لزم تدخل المنظمات الدولية لإصلاح سياساتها الاقتصادية، هذا من ضمن الأسبابلاختيار ترتيبات إقليمية لمساعدتها في التنمية و إصلاحهاالاقتصادي، وتحسين وضعيتها الاقتصادية اتجاه الدول الأخرى.

5- تخلي غالبية الدول النامية عن سياسة الإحلال محل الواردات، وإتباعها لسياساتأكثر[1]توجها للخارج ، نظرا لفشل تكتلاتها الاقتصادية الإقليمية الذي يعود إلى الأسباب الآتية:

- تبعية و ارتباط اقتصادمعظمالدول النامية مع الدول المتقدمة ؛
- غياب الإرادة الحقيقية، وتصلب القوانين، والاختلاف في النظم الاقتصادية؛
- التفاوت في مستوى الحماية الجمركية؛
- طبيعة الصادرات في معظم الأحيان منتج واحد، وطبيعة الواردات سلع استهلاكية؛
- البلدان النامية ليست متجانسة ، فبعضها يطبق مبادئ اقتصادية على الطريقة الغربيةالرأسمالية والبعض الآخر يطبق مبادئ اشتراكية ؛
- تناقض المصالح بين دول العالم الثالث وهشاشة العلاقة الاقتصادية فيما بينها؛
- الفساد الإداري والمالي؛
- مشكلة التخلف و مشاكل التنمية
- عدم الاستقرار السياسي، وكثرة النزاعات المسلحة.

[1]من مؤتمر هافانا 1947 إلى غاية الإعلان عن منظمة التجارة العالمية 1995 و لقد مرت مفاوضات الجات بثماني مراحل .

خامسا– أثرالإقليمية الجديد على التحرير التجاري

ونلخصها في الشكل التالي: (2–4) : الآثار الناتجة عن التكتلات الاقتصادية الإقليمية

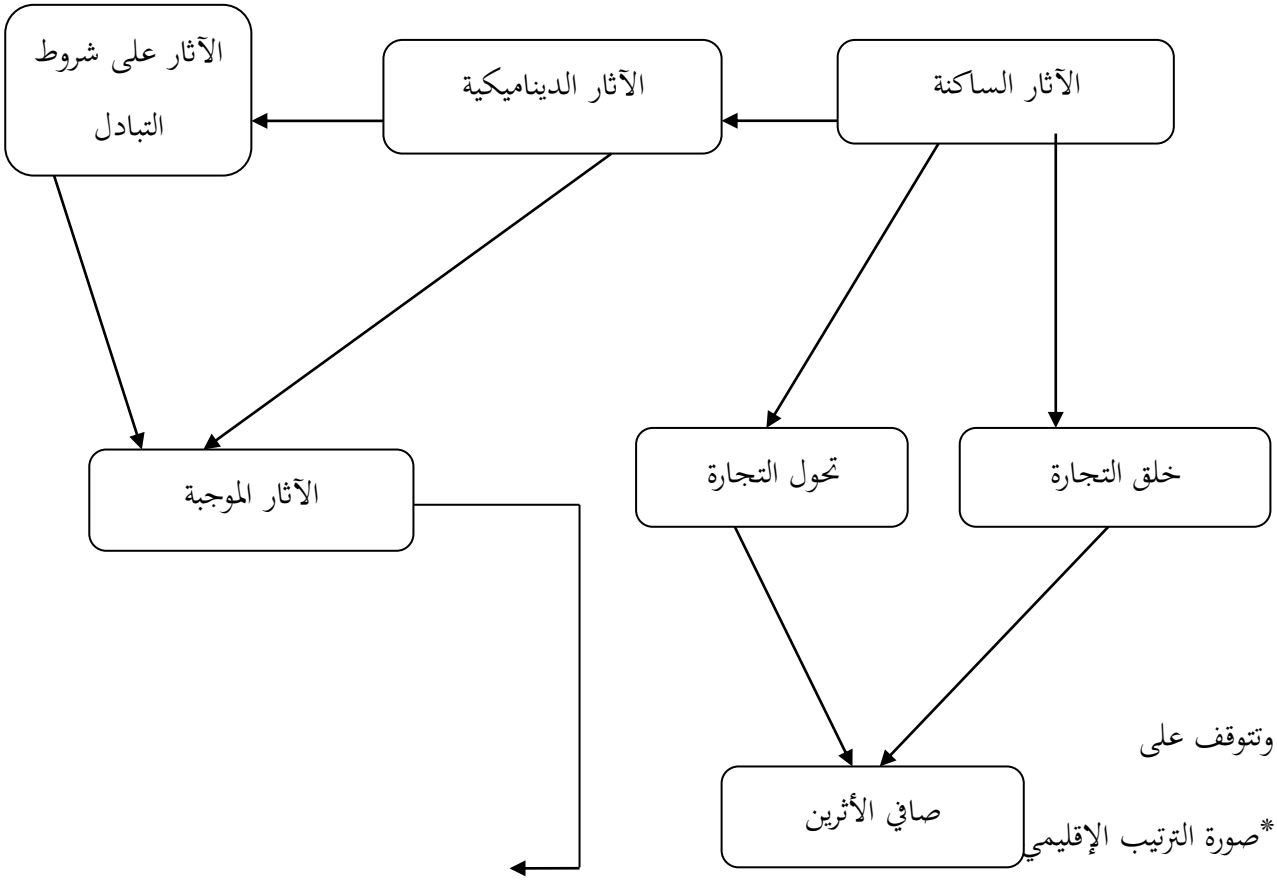

وتتوقف على

*صورة الترتيب الإقليمي

*الدول الأعضاء /متقدمة أ النامية

*عوامل أخرى

المصدر:عبد المطلب عبد الحميد ,اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز ,الإسكندرية , الدار الجامعية 2006,ص32.

1-الآثار الساكنة

وينطوي هذا الأثر على المعاملات المختلفة بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء ويمكن أن يؤدي إلى تغير في نمط التجارة بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء وهوبالتالي محصلة للأثرين، يسمى الأثر الأول بخلق التجارة Trade Créationوهو أثر إيجابي أماالأثر الثاني فيسمى تحويل التجارة Trade Diversionوهو أثر سلبي، إن أي مناقشة للآثارالمحتملة لاتفاقيات التجارة الإقليميةلا يمكن إلا أن تبدأ بشرح هذين المفهومين، والذي يعتبرالتوازن بينهما من الأمور الحاسمة في تحديد الفائدة العامة لاتفاقيات التكامل الاقتصاديالإقليمي.

1-1-مفهوم خلق فرص جديدة للتجارةTrade Création

وهو يعني ازدياد الطلب على الواردات نتيجة التخفيضات الجمركية بصورة متشابهة لزيادةالكمية المبيعة إثر انخفاض الأسعار، ويمكن أن يحدث نوعان من فرص التجارة الجديدة[1]

- من ناحية تحقق تجارة بينية من خلال إعادة تخصيص الموارد السابق استخدامها في إنتاج عالي التكلفة للسوق المحلية إلى إنتاج صادرات تتمتع بوصول تفضيليإلى أسواق أعضاء آخرين.
- من ناحية أخرى تنشأ فرص تجارة خارجية، أي إلى خارج الإقليم عندما يزداد إنتاج الصادرات إلى العالم الخارجي.

ويعتبر هذا الأثر من الآثار الإيجابية لترتيبات التجارة الإقليمية لسببين:[2]

* لأن كفاءة الإنتاج تتحسن عندما تقوم الدول الأعضاء باستيراد السلع من الشريكذات كلفة إنتاج منخفضة بدلا من إنتاجهامحليا بكلفة أعلى، وبالتالي ينقصالإنتاج المحلي المتسم بعدم كفاءته الإنتاجية.

* لان كفاءة الاستهلاك تتحسن أيضا عندما يستطيع المستهلكون في الدول الأعضاء شراء السلع المستوردة بأسعار و بتشكيلة أوسع من البضائع مقارنة بأسعار اعلي لسلع المنتج محليا

[1] الاسكوا,ترتيبات التجارة الإقليمية في إطار منظمة التجارة العالمية , الأمم المتحدة نيويورك ,ص4

[2] المركز الوطني للسياسات الزراعية ,اتفاقيات الشراكة الاورو متوسطة الخيارات و المعوقات,دمشق,ص6

ومن المرجح أن تزداد فرص التجارة عندما تكون اقتصاديات الدول الأعضاء متنافسة قبل الترتيب الإقليمي ولكن تنطوي على إمكانيات التكامل,و عندما تكون لدى بلدان الأعضاء موارد طبيعية مختلفة , فان التخصص على أساس الميزة النسبية يمكن أن ينهض بالتجارة وعلى وجه التحديد التجارة البينية الصناعية.

1-2-مفهوم تحويل التجارةTrade diversion:

يحدث تحويل التجارة عندما تشجع الاتفاقية الإقليمية للتجارة ازدياد التدفقات السلعية المستوردة من الدول الأعضاء على حساب الدول غير الأعضاء مما يؤدي في النهاية إلى استبدال كامل لمصدر السلع المستوردة، وتمكن المشكلة هنا فيما إذا كانت الدول الأعضاء ليست هي المصدر الأقل تكلفة للسلع المستوردة لكنها تتمتع بمعاملة تفضيلية تتمثل في الرسوم الجمركية التفضيلية أو المنعدمة على المنتجات المستوردة منها[1]

وبعبارة أخرى يحدث تحويل التجارة عندما يتم تعويض البضائع المنخفضة التكلفة التي كانت تستورد من العالم الخارجي بواردات أعلى تكلفة من الأعضاء الآخرين في الترتيب الإقليمي وهذا ما يعطي الدولة العضو ميزة تفضيلية إضافية تعادل نسبة لتعريفة الجمركية التي كانت مفروضة على صادراتها بالبلد المستورد خسارة اقتصادية ناتجة عن القيمة المالية الإضافية التي تدفعها الدولة المستوردة العضو نتيجة لاستيرادها سلعة معينة من دولة عضو أخرى في الترتيب الإقليمي عوض أن تستوردها من دولة ليست عضوا تتميز بقدرة تنافسية عالية، وبالتالي بمستوى أسعار أقل قبل احتساب الرسوم الجمركية المفروضة عليها.

وبالتالي يتحول الطلب على الواردات من مراكز الإنتاج ذات التكلفة المنخفضة نسبيا خارجالترتيب إلى المنتجين الأعلى تكلفة داخله.

مما لاشك فيهلاشـــــك فـيه أن هـذا يعتـبر أثر سلبيا على التجارة القائمة على أساس الميزة النسبيةوالكفاءة الاقتصادية، باعتباره يؤدي إلى تحول الإنتاج نحو المنتجين الأقل كفاءة، وثانيا إلتناقص كفاءة الاستهلاك حيث يصبح المستهلك مضطرا إلى شراء سلعه المستوردة بأسعارأعلى.

[1] محمد محمود الإمام ,تجارب التكامل العالمية و مغزاها لتكامل العربي ,بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ,2004,ص 585

وبشكل عام لأن أية اتفاقية تجـــارة إقليمـــية تميل لأن تكون أقل تحويلا للتجارة وأكثر خلقالها في الحالات التالية:

*كلما كان الفارق في تكاليف الإنتـــاج كبيرا بين الأعضـاء في الاتفاقية.ففي هذه الحالة يمكن لسلعة معينة أن تستورد من الدولة العضو المتميزة بتكلفةالإنتاج الأقل.

*كلما كان الفارق في تكاليف الإنتاج صغيرا بين الدول الأعضاء والدول غيرالأعضاء، ويمكننا هنا أن نقول أن احتمال الأثر التحويلي للاتفاقية يكون في حدهالأدنى.

*كلما كانت الرسوم الجمركية قبل الاتفاقية مرتفعة بين الدول الأعضاء ومنخفضةبينها وبين الدول غير الأعضاء بعد التنفيذ.

*كلما كانت سرعة استجابة العرض والطلب في الدول الأعضاء كبيرة المرونة

*كلما كانت الهياكل الاقتصادية بين الدول الأعضاء قبل تكوين الاتفاقية أكثرتنافسية

2-الآثار الديناميكية للتكتلات الإقليمية

وتنشأ هذه الآثار التي تؤثر في معدل النمو الاقتصادي في أعضاء التجمع التكاملي منخلال زيادة المنافسة و وفورات الحجم، وتحسين مناخ الاستثمار (جذب استثمارات إضافية) وقديصحب ذلك انتقال عناصر إنتاجية أخرى كالعمال بينأعضاء التكامل من مناطق الوفرة إلىمناطق الندرة، ما يرفع

من كفاءة استخدامها

2-1-زيادة المنافسة

ويعني هذا أن يصبح اقتصاد كل من الدول الأعضاء أكثر ديناميكية وقد يهيئ هذا إمكانيةالتصدير إلى أسواق خارج التجمع ذاته.وهكذا تؤدي زيادة المنافسة إلى رفع الكفاءة الاقتصادية، وتيسير المبادلاتالتجارية.[1]

[1]p 40Jean.marcsuven. laregionalization de Leconomiemondia

2-2-وفورات الحجم

تعمل الترتيبات الإقليمية على حل مشكلة ضيق الأسواق، فالمنتجات المختلفة ستجدأسواقا أوسع ومجالا أكبر، فكبر حجم السوق يمكن المنشآت العاملة بأقل من طاقتها علىالاستفادة من تحرير التجارة ويتيح لها أن تستفيد منوفورات الحجم، ويفسر ذلك بأن السوقالمحلي عادة ما يحد من إقامة صناعات جديدة ذات حجم وكفاية اقتصادية.[1]

2-3-جذب الاستثمار

تؤدي التغيرات الهيكلية في اقتصاديات الدول الأعضاء نتيجة التكامل واتساع السوقالإقليمية وتحقيق وفورات الحجم إلى جانب جذب الاستثمار سواء الوطني أو البيني أو منخارج الإقليم.

2-4- تكاليف التكيف (أثر الاستقطاب)

ويقصد بها ما تتعرض له الدول أو المناطق في التجمع التكاملي من تراجع في النشاطالاقتصادي وبخاصة الأنشطة الأقل كفاءة بسبب قدرة دول أو مناطق أخرى للاستحواذ علىجانب كبير من نتائج خلق التجارةأو تمكنها من اجتذاب المزيد من عناصر الإنتاج، بما فيهاالعمل ورأس المال والمعرفة، فعندما تنتقل البلدان في تكتل إقليمي من توازن لآخر فإنها تتكبدتكاليف انتقالية هذه التكاليف قد تكون كبيرة في الأجل القصير.وكلما زادت درجة مرونة العمالة و رأس المال داخل البلد الواحد أو بين بلدان الأعضاء في ترتيب إقليمي كلما انخفضت خسائر الفترة الانتقالية[2]

[1] كامل بكري ,التكامل الاقتصادي ,الإسكندرية ,المكتب العربي الحديث للطباعة و النشر 1984 ,ص43.

[2] الاسكوا , مناطق التجارة الحرة في المنطقة العربية :إلى أين نحنو ذاهبون, مرجع سابق ,ص5.

2-5- المزايا المتصلة

نعني بالمزايا المتصلة Avantagesconjoints تلك المكاسب التي تنشأ عند مستوى معين من التجميع Agrégationلمجموعة من الوحدات المتجانسة (دول، أنشطة فرع، شركات..) أيإدماجها في كيان واحد بحيث ننتقل من اعتبار التفاوت أو الاختلاف – في الظروف الطبيعيةللإنتاج – القائم بين هذه الوحدات(منظور المزايا المقارنة) إلى اعتبار وحدة وتجانس الكيانالذي تنتمي إليه ، وبالتالي إلى اعتبار إمكانات التكامل الداخلي فيما بينها (منظور المزاياالمتصلة) .

وتتعلق هذه المزايا بمكاسب غير مباشرة، أو بتعبير آخر بوفورات تستفيد منها المجموعة مقارنة بوضع التجزئة السابق ، وهي وفورات يمكن أن تتجسد إما في تحسين متوسطة التكلفة (باعتبار ظروف الإنتاج في المجموعة ككل) أو في اقتصاد للموارد، أو في عقلنه بعض أوجهالإنفاق بوجه عام.1

3 -أثار التكتل الإقليمي على حدود التبادل

أي يمكن أن تشهد الدول الموقعة على اتفاقية تجارة إقليمية ازدهارا اقتصادياينعكس على زيادة رفاهية هذه الدول ولكن ذلك على حساب الدول الغير الأعضاء، أي علىحساب الدول خارج الاتفاقية وبشكل خاص تلك التي كان لها علاقة تجارية سابقة مع دولة أوعدة دول ضمن الاتفاقية.

قضية أخرى هامة هي أن بعض الاتفاقيات الإقليمية تؤدي فعلا لخلق فرص تجارية جديدةلقطاعات معينة من الاقتصاد ولكنها تسبب تحويل التجارة في قطاعات اقتصادية أخرى .2

[1] عبد الله مولى: (التكامل الاقتصادي الجديد الثابت و المتغير), "مجلة المستقبل العربي ", العدد 279,أوت 2002, ص 33

[2] Jean.marcsuven،مرجع سابق.ص:41.

المطلب الثاني: حرب العملات*

ظاهرة حرب العملات تمثل آخر المستجدات الحاصلة في العلاقات الاقتصادية الدولية، وذلك علىخلفية الخلاف الحاد الذي تصاعد بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين إضافة إلى اليابان وبعضدول العالم من جهة والصين منجهة أخرى، حول مسعى الجهة الأولى الضغط على الصين لرفع عملتها المحلية الليوان من أجل تقليل القدرة التنافسية لصادراتها في الأسواق الأمريكية والعالمية.

أولا– ماهية حرب العملات

رغم أن حرب العملات ظاهرة كانت منذ القدم و تزامنت أكثر مع كل أزمات الاقتصاد العالمي إلاأنها من الناحية التنظيرية لم تحظى بالدراسة الكافية إلا بعد الأزمة المالية لعام 2008و كان أول منتحدث بشكل صريح عن وجود حرب العملات هو وزير المالية البرازيلي "جيدو مانتيجا"في سبتمبر2010 الذي قال حرفياً:" بأن البنوك المركزية انزلقت في حرب عملات عالمية"، وأعلن صراحة عن القيامبشراء كميات كبيرة من الدولار الأمريكي كييحافظ على سعر صرف الريال البرازيلي.

ثانيا– تعريف حرب العملات

تعرف حرب العملات بأنها " اعتماد الدول الكبرى على قوتها الاقتصادية لتقليص قوة تنافسيةالدول الأخرى، وتقليص حجم ثرواتها عن طريق استخدام السياسة النقدية، والتدخل في أسواق تبادلالعملات، كشكل من الحروبالاقتصادية الباردة، عبر انتهاج سياسات تؤدي إلى خفض قيمة عملتها المحلية، منأجل دعم القطاعاتالاقتصادية الرئيسة، لاسيما القطاعات التصديرية، ما يؤدي إلى الإضرار بمصالح الشركاء التجاريين، إذا ما استخدم على نطاق واسع حول العالم"[1]

[1] جايمسريكاردز، حروب العملات، إفتعال الأزمة العالمية الجديدة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى 2014ص63.

*حرب العملات: المفهوم العام لفكرة حرب العملات هو يكون من خلال تخفيض قيمة العمله دولة مقارنة بقيمة العملات الدوليه الأخرى و بالتأكيد لن يكون الأمر له أثر كبير أذا كانت عملة الدوله لا يتم التعامل بها فى النطاق الدولى ولهذا التوقع دائماً يكون بأتجاه العملات الدوليه لأن أقتصاد عملة الدوله له تأثير كبير على باقى الدول وعلى سبيل المثال فنجد الدولار، اليوان، الروبل وغيرهم من العملات الكبيره التى تقف خلف كل عمله بلد كبير بصادراته وواردااته.

ثالثا – أشكال التدخل في حرب العملات

1–تدخلات مباشرة

يتدخل البنك المركزي في الأسواق مباشرة كبائع لعملته المحلية ومشترٍ للعملات الأخرى، و يتمهذا عن طريق تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف للحد من تغير أو تقلب سعرالصرف ببيعالعملات الصعبة التي تحتفظبها مقابل العملة المحلية للحد من انهيار أو انخفاض قيمة عملتها

الشكل:(2–5) التدخل المباشر للبنك المركزي في حرب العملات

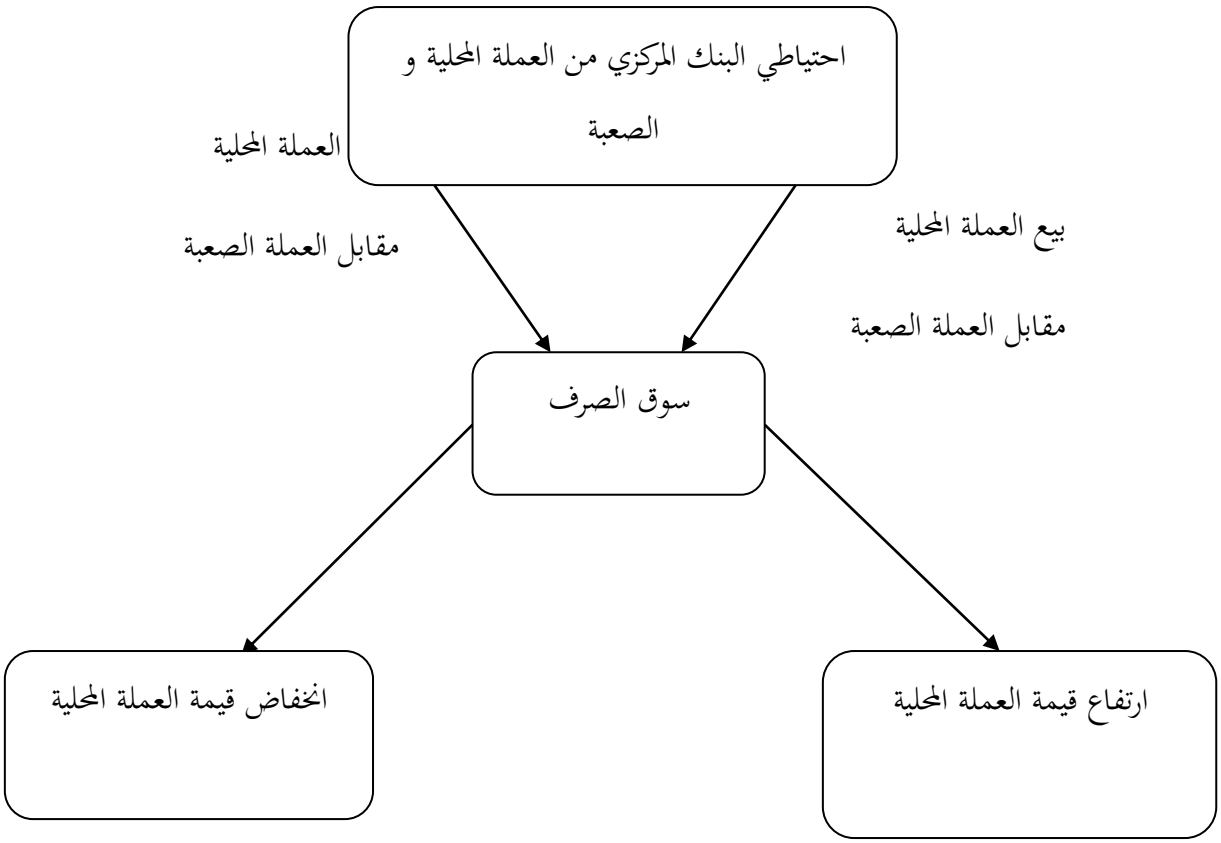

المصدر: J.L.ongatte.p.vipey. p116

يقوم البنك المركزي* بخفض سعر الفائدة الأساسي وبالتالي انخفاض الطلب على العملة المحلية نظيرانخفاض العائد عليها مما يؤدي إلى انخفاضها، لكن هذا الإجراء يعتبر كلاسيكيا حيث تعمل البنوك المركزية على تحريك سعر الفائدة وفقا لما يتناسب مع احتياجات وحالة الاقتصاد القائم.

2- تدخلات غير مباشرة

وأيضا يتم تقسيمها إلى:

2-1- إقامة سعر صرف متعدد.

2-2- تصريحات المسؤولين و القادة التي تبث عبر وسائل الإعلام التي تتضمن إشارات مستترة حولإجراءات أو أحداث مستقبلية من شانها أن تخفض من قيمة العملة، وبالتالي يتم توجيه المضاربين والمستثمرين إلى ذلك الاتجاه.

2-3- تطبيق سياسة التخفيف الكمي وهي عبارة عن قيام البنك المركزي بطبع كميات من أوراقالبنكنوت** و إعادة ضخها إلى الأسواق مما يعني زيادة المعروض النقدي.

رابعا-أطراف حرب العملات

الولايات المتحدة الأمريكية والصين كأهم محركين لفصول هذه الحرب، ثم كرد فعل و كحماية لاقتصادهم تأتيالدول الناشئة أو النامية بحيث تم تخفيض عملاتها في فترة و جيزة من ماي 2010إلى أكتوبر من نفسالعام ،و يمكن تقسيمالدول المشاركة في حرب العملات إلى أطراف رئيسية و أطراف ثانوية

*يعرف البنك المركزي بأنه: البنك المسؤول عن إصدار العملات النقدية الخاصة بالدولة التي يتبع لها، ويتابع الحركات المالية المتعلقة بالبنوك التجارية المحلية، والدولية التي تحمل ترخيصاً للعمل على أرض الدولة.

**أوراق البنكنوت: هو سند إذني يصدره المصرف المركزي، عادة، بقيمة محددة، قابلة للدفع لحامل السند لدى الطلب. ولديها قوة إبراء غير محدودة بمقتضى القانون، وتمثل هذه العُمْلة الورقية، عادة، الأداة الرئيسية في الوفاء بالمدفوعات النقدية.

1-الأطراف الرئيسية

1-1-الصين

تمكنت الصين من أن تمتلك أكبر احتياطي نقدي من العملات و الذهب على مستوى العالم،وبجانب ذلك فقد احتلت المركز الأول كأكبر مصدر على مستوى العالم وفقا لإحصائيات منظمةالتجارة العالمية لعام 2009يأتي بعدها ألمانيا ثم الولايات المتحدة الأمريكية.و هناك مؤشرات تدلعلى أن اليوان قد انخفض دون قيمته مع حدوث تدهور في قيمة الدولار،وقد دأب منتقدو سياسة الصين في سعر الصرف على الإشارة إلى التراكم السريع للاحتياطات كدليلواضح على التخفيض في قيمة العملة.[1]

لذا فإن العامل الرئيسي الذي يمنح الصين قوة اقتصادية هو قدراتها على مواصلة الحفاظ على سعرصرف اليوان منخفض أمام الدولارإذ أن الصين تعد أكبر مقرض للولايات المتحدة الأمريكية(تحتفظبنحو تريليون دولار أمريكي من السندات و أذون الخزانة الحكومية الأمريكية) وهذا بغرض الحفاظ علىقيمة اليوان منخفض ، كما أن لديهاكبر احتياطي من العملات الأجنبية والذهب بلغت قيمته 3.5ترليون دولار أمريكي في 2011 بينما الولايات المتحدة تحتفظ بنحو 129بليون دولار أمريكي فقط.[2]

[1] إسوارس براساد ,الخطوات القادمة أمام الصين , "مجلة التمويل و التنمية ,سبتمبر 2005" ,المجلد 42,العدد 3,ص 45.

[2] حسب إحصائيات البنك المركزي الصيني 2011.

1-2- الولايات المتحدة الأمريكية:

تعاني الولايات المتحدة الأمريكية من تباطؤ وتيرة النمو و اتساع عجز الموازنة بجانب تضخم الدين العامو ضعف حاد لسوق العمل (معدل البطالة لايزال مرتفعا عند 9.8%في نوفمبر 2010وبلغ عدد العاطلينعن العمل 15.1مليون شخص حتى تلكالفترة)، بينما في الصين معدل البطالة بلغ 4.1%في الربعالثالث من عام 2010بعدد 9.05مليون شخص خارج قوة العمل.[1]حيث تعمل على ارتفاع سعر صرف عملة الدولة ذات سعر الفائدة المرتفع– ويتم ذلك عن طريق ارتفاع عمليات الشراء على العملة المحلية مقابل بيع الدولار الأمريكي بمعنى آخرتغيير الدولار الأمريكي إلى العملة المحلية- ومن ثم رفعسعر صرف العملة المحلية أمام الدولارالأمريكي.ونتيجة لذلك انخرطت الولايات المتحدة أكثر فأكثر في الصراع الخفي لتخفيض سعر صرفالدولار الأمريكي.

2-الأطراف الثانوية:و تتمثل في البلدان التالية

2-1-اليابان

من المعلوم أن الاقتصاد الياباني يعتمد بشكل رئيسي في تحقيق النمو على الصادرات , إلا إن القوة المفرطة غير المرغوبة للين الياباني أمام العملات الرئيسية الأخرى خاصة الدولار الأمريكي في عام 2010 أثرت بشكل سلبي على الصادرات اليابانية.

2-2- منطقة اليورو

في النصف الأول من عام 2010 شهدت منطقة اليورو تسارع للنمو إلى إن حققت أفضل أداء في الربع الثاني مند ثلاث أعوام ونصف و يرجع الفضل في دلك إلى ضعف اليورو أمام العملات الرئيسية الأخرى لا سيما الدولار الأمريكي و الذي تراجع أمامه إلى أدنى مستوى مند أربعة أعوام في جوان من نفس العام مسجلات مستوى 1.1875مما شكل دلك دعما لصادرات المنظفة خاصة للدول ذات الفائض مثل ألمانيا و فرنسا

[1]Wayne M. Morrison, "China-U.S. Trade Issues", Congressional Research Service, January 7, 2011. P16

2-3-بريطانيا

تصنف على أنها من دول العجز التجـــاري لكن المشكلة هنا أن المعركة لو اندلعت قد تولد صراعا مباشرا بين بريطانيا و منطقة اليورو وليس فقط مع الولايات المتحدة و الاقتصاديات الأسيويةإذا منطقة اليورو تعد الشريك التجاري الأول لبريطانيا.

2-4-سويسرا

تعتبر سويسرا ساحة مالية كبيرة ,نتيجة سياسة الحياد التي تعتمدها حكومتها و ابتعادها عن المنازعات و المشاكل الدولية و تأتي قوة الفرنك السويسري من طبيعة البنك المركزي السويسري الذي يتمتع بأعلى درجات الاستقلالية المتعارف عاليها دوليا[1]

2-5-الاقتصاديات الناشئة

و تتمثل في دول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية) وهي دول تعتمد بشكل رئيسي على التصديرمثل سنغافورة و تايوان على سبيل المثال لا الحصر لاترغب في انخفاض قيمة الدولار الأمريكي فهذهالدولترى مدىخطورة الموجة الثانية من سياسة التخفيف الكمي في الولايات المتحدة في التأثير سلباعلى الاقتصاد.

خامسا- آثار حرب العملات على التجارة الدولية

ومن أهم أسباب تراجع التجارة الدولية هو انتشارالحمائية التجارية بسبب حرب العملات التيكادت أن تتحول إلى حرب تجارية، فقد تزايدت الإجراءات الحمائية بين القوي الاقتصادية والتجاريةالكبرى، واللافت هو أن 41.4%من الإجراءات الحمائية التي تم العمل بها في عدد كبير من بلدان العالم،أو 176إجراء حمائيا من بين 425إجراء حمائيا تم رصدها عالميا، قد تم اتخاذها ضد الصادرات الصينية،بما يعني أن القوة التجارية الصينية الأعظم في العالم في الوقت الراهن هي الهدف الأول لتلك الإجراءاتالحمائية. لكن الصين بدورها اتخذت كرد فعل علي تلك الإجراءات المضادة لصادرات, أو حتى كمبادرةمنها، 163إجراء حمائيا ضد صادرات الدول الأخرى.

[1]إسوارس براساد، المرجع السابق، ص:46.

ومن أهم الآثار الاقتصادية لحرب العملات على الاقتصاد العالمي هيخفض القيمة الحقيقيةلاحتياطيات الدول من العملات الأجنبية، و ارتفاع مستويات التضخم في الاقتصاد العالمي نتيجةلإحداث خلل بين العرض النقدي والسلعي، كما أن حرب العملات إذا ما استمرت تتمثل في نقطيتينرئيسيتين:

***الأولى**:هو أن تتحرك جميع البنوك المركزية ذات العلاقة في آن واحد كلٌ لخفض قيمة عملته، وما قدينتج عنه مبدأ "العين بالعين "بمعنى أن أي تحرك يقوم به بنك نحو التخفيض سوف يواجه بتحرك معاكسوسريع من البنوك الأخرى.

***الثانية** :أن مبدأ "العين بالعين" سوف يتصاعد ويتولد عنه قرارات سيادية بإقرار إجراءات حمائية فورية على شاكلة ما فعلته الولايات المتحدة.و هذه القوانين من شأنها أن تؤدي إلى تقلص حادللتبادلالتجاريبين الدول وبالتالي الزج بالاقتصاد العالمي نحو هاوية ركود عميق مثلما حدث في الثلاثينيات من القرنالماضي.

و بالتالي يمكن القول أن في حرب العملات لا يوجد غالب أو مغلوب،فبالرغم من النتائج الايجابيةلتخفيض قيمة عملة البلد على اقتصاده المحلي إلا أن ذلك سيضر بمصالح شركائه التجاريين أومايسمىسياسة إفقار الجار، و التي تؤدي في المقابل بردات فعل انتقامية تدخل الاقتصاد العالمي في شبح الركودو الكساد.

المطلب الثالث :المعايير البيئية و مقاييس الجودة العالمية

في إطار عولمة الوعي البيئي زاد اهتمام المجتمع الدولي في العقدين الأخريين بمشاكل البيئية وما يترتب عليه من آثار على المستويين الإقليمي و الدولي إلى أن بلغت الاتفاقات الدولية و الإقليمية في مجال البيئة ما يفوق 150 اتفاقية وفقا لبيانات برنامج الأمم المتحدة للبيئة مقاييس الجودة العالمية ايزو 9000و معايير البيئية العالمية إيزو 14000.

أولا– مقاييس الجودة العالمية الايزو9000

إن تحرير التجارة الدولية يتطلب من جملة المتطلبات نظاما موحدا ,أو مقبولا من كل الأطراف لتقييم جودة المنتجات و الخدمات المتبادلة و قد وضعت هدا النظام منظمة المواصفات الدولية وهي إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة المتواجدة في جنيف التي تعمل في مجال التوحيد القياسي العالمي لمختلف السلع و المنتجات و المواد وهي وضعت ماخرا أسسا و ضوابط ومقاييس لعلامة جودة ضمن برنامج شامل للجودة لنكون وسيلة للترويج في مجال التصنيع و التجارة الدولية تقدم المديرية العامة للمواصفات و المقاييس معلومات للمصدرين حول كيفية الحصول على نسخ لمعايير ايزوا كمعلومات المتعلقة بالوكالات الاستشارية التي تساعد المنظمات في الحصول على الشهادة .إذا فما هي الإيزو[1]

إن كلمة إيزو هي اختصار لعبارة المنظمة الدولية للمواصفات و المقاييس وهي منظمة دولية غير حكومية و ليست من منظمات الأمم المتحدة تضم هيئات أو أجهزة مواصفات و المقاييس في الدول المختلفة و يشارك فيها عضو من كل دولة وتختص في المواصفات الدولية وقد تأسست في عام 1946بجونيف فالمعايير الموضوعة من قبلها تعد بمنزلة نظام لتأكيد الجودة و ضمانها,وهي تراعي عند إصدار هده المقاييس مصالح جميع الأطراف من المنتجين و المستهلكين.

ويتم أخذ أجزاء سلسلة الإيزو 9000 المناسب للتطبيق حسب أداء المؤسسة و أنشطتها, فإذا كانت المؤسسة تؤدي أنشطة تصميم و إنتاج و تركيب و خدمات فيجب تطبيق إيزو 9001 لضمان الجودة في أداء المؤسسات,وإذا لم تمارس أنشطة تصميم فيجب تطبيق إيزو 9002 واد كانت المؤسسة صغيرة و نشاطها غير معقد فيمكن تطبيق الإيزو 9003 لضمان الجودة و تأكيدها عن طريق الاختبار و المعاينة النهائية للسلع المنتجة

[1] m.aw/atidjamila.k euf.net/t1139.topic

توجد ستة معايير تحكم اختيار نموذج الجودة و توكيدها هي :درجة تعقيد التصميم (السلعة ,الإنتاج ,العمليات) ,مدى تكامل التصميمات و استقرارها و ثباتها,و درجة تعقد عملية الإنتاج ,و خصائص السلعة و صفاتها و أمان السلعة و الاقتصاد في التكاليف .و جميع هده المعايير يمكن المنافسة فيها في الأسواق الدولية,و تأثر في حجم صادرات الدولة و ميزانها التجاري.

يؤدي نظام الإيزو9000 إلى زيادة الإنتاجية و تخفيض الخسائر, و تحسين الجودة و تقليل التكاليف, و بالتالي يعد الأساس المتين لبناء نظام إدارة الجودة الشاملة التي يمكن من خلالها المنافسة و السيطرة على جزء كبير من الأسواق الدولية

كما يؤدي إلى تخفيض القيود التجارية على الصعيد الدولي,و الوصول من خلاله إلى توحيد الأسواق الدولية . وقد أنشأت عدة جوائز لتشجيع المشاركة الفعالة في مجال حركة الجودة الشاملة ,مثل الجائزة العالمية الأوروبية للجودة و جائزة (مالكوم بالتدريج)على مستوى الولايات المتحدة و جائزة منظمة نيجيريا لتوحيد القياسي للشركات التي تحقق المواصفات القياسية للجودة العالمية.[1]

ثانيا– المعايير البيئية العالمية الإيزو 14000

شهدت السنوات الأخيرة عدد من المواصفات القياسية للإدارة البيئية على المستويات المحلية BS7750 في انجلترا NSF110 في الولايات المتحدة الأمريكية و EMAS في الاتحاد الأوروبي تلتها المواصفات القياسية العالمية إيزو 14000 و هو مجموعة من المعايير الدولية تهدف إلى تحسين الأداء البيئي للمنشات, فهو يتضمن معيارا جديدا لنظم الإدارة البيئية 2

[1] https,//www,arab-encycom/ar/البحوث المنظمة –الدولية –للمواصفات– و المقاييس

[2] نادية حمدي صالح ,الإدارة البيئية ,المبادئ المسارات, "المنظمة العربية للتنمية الإدارية ",بحوث و دراسات ,مصر ,2003,ص 203- 204

و تتمثل العناصر الأساسية للإيزو 14000 فيما يلي :

- سياسة البيئية و تخطيط

- التطبيق و التشغيل

- الفحص و العمل التصحيحي

-المراجعة الإدارية

كما أنللإيزو فوائد نذكر منها :

- تغطية السوق

- تقديم مدخل متكامل للإدارة البيئية

- ترويج و إثبات الإدارة و القيادة البيئية

1- إجراءات ايزو 14000

1-1- ايزو14001-1996

لقد كان قطاع الطاقة من القطاعات الذي أدى تجاوبا كبيرا في السعي للمحافظة على البيئة و تحدد متطلبات منظومة الإدارة البيئية و التي تمنح المنشاة محل الفحص شهادة لتحقيقها و يشمل هدا :

- تطوير سياسة بيئية

- تعريف الجوانب البيئية في نشاطها

-بلورة الأهداف البيئية

- إقامة برنامج بيئي يحقق الأهداف المحددة و صيانته

- نظام الإدارة البيئية و يشمل التجريب و التوثيق و الرقابة الفعلية و الاستعداد للطوارئ و مواجهتها عند حدوثها.

1-2-إيزو 14004-1996

وهي توجز أدلة إرشادية إضافية في شان تصميم نظم الإدارة البيئية و تطويره و صياغته ,بدون إن تكون من بين المعايير منح الشهادة للمشاء ,أي تمثل الجسر الذي تعبر عليه المشاء التي تحتاج لمزيد من المعلومات حول المبادئ التي أقيم عليها النظام و الآليات المساعدة لتطوير الإدارة البيئية و هي تتضمن تفاصيل حول مبادئ الإدارة البيئية المتفق عليها عالمياو كيفية تطبيقها .

1-3-إيزو 14011-1996

تناولت الإجراءات المراجعة و تشمل المعلومات الواردة فيها إرشادات في شأني مايلي :

-أهداف المراجعة البيئية

-وظائف و مستويات المشتركين فيها

-إعداد و تحديد نطاق المراجعة

1-4- إيزو14012-1996

- توفر إرشادات حول الحدود الدنيا للكفاءة في اختيار المراجعين و تقييمهم
- المؤهلات التعليمية و المهنية
- التدريب النظامي و من خلال العمل وكفاءة و مهارات المراجع البيئي

2-أهداف إيزو14000

و قد وضعت هده المقاييس لتحقيق الأهداف التالية :

2-1- إلغاء مفهوم النفيات (تقليلها):أي أن المهم هو ليس ما نفعله بالنفايات بل كيف ننتج سلع بدون نفيات.

2-2- إعادة تشكيل مفهوم المنتج:يتمثل في مواكبة تكنولوجيا الإنتاج لمفهوم الالتزام البيئي ,بحيث يعتمد الإنتاج بشكل كبير على مواد خام غير ضارة للبيئة كما يعتمد التغليف على مواد خام صديقة للبيئة و قابلة للتدوير .

2-3- وضوح العلاقة بين السعر و التكلفة :يجب إن يعكس سعر المنتج تكلفته الحقيقة أو يكون قريبا منها و هدا يعني إن سعر السلعة(التكلفة الحقيقية على المستهلك) يجب إن يوازي القيمة التي يحصل عليها من السلعة ,بما في دلك القيمة المضافة الناجمة لكون المنتج اخضر .

2-4- جعل التوجه البيئي أمرا مريحا:لقد أدركت العديد من المنظمات أن التسويق الأخضر يشكل فرصة سوقية قد تمنح المنظمة ميزة تنافسية و لا ربما المستدامة .في الواقع أن معظم المنظمات تتنافس في السوق لتحقيق الكسب السريع بغض النظر عن الآثار السلبية للبيئة لكن تنامي الوعي البيئي بين المستهلكين و تحولهم التدريجي إلى مستهلكين خضر يدعم تحول هذه المنظمات إلى منظمات تتبنى منهج التسويق الأخضر و بالتالي سيكون هذا التوجه أمرا مريحا خاصة في المدى الطويل . ومن خلال ما ذكرنا عن إيزو 14000فاننا نلاحظ تداول مصطلحات (المتوج الأخضر ,التسويق الأخضر)حيث أن هذه المصطلحات ظهرت فقط بظهور إيزو 14000

ثالثا-ماهية التسويق الأخضر

1-مفهوم التسويق الأخضر

عرف البكري التسويق الأخضر على انه مدخل تنظيمي متكامل يهدف إلى التأثير في تفصيلات الزبائن و ردة فعلهم نحو التوجه إلى طلب منتجات غير ضارة بالبيئة و تعديل عادتهم الاستهلاكية بما ينسجم مع دلك و العمل على تقديم منتجات ترضي هدا التوجه بحيث تكون المحصلة النهائية هي الحفاظ على البيئة و حماية المستهلكين و تحقيق هدف الربحية على الشركة

وكخلاصة فان يمكن القول أن " التسويق الأخضر هو أحد فروع علم الاقتصاد الأخضر، وهو العلم الذييدرس جميع أنشطة المنظمة ذات البعد البيئي أثناء تخطيطها وتنفيذها وتوجيهها ورقابتها وتطويرها لعناصر المزيج[1]

[1] مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء للمنظمات و الحكومات ,الطبعة الثانية نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي ,المتعقد ,بجامعة ورقلة يومي 22و23نوفمبر 2011.

2 –المزيج التسويق الأخضر

2–1–مفهوم المنتج الأخضر

و هو المنتج الذي يلبي حاجيات المستهلك و يلقى القبول الاجتماعي و يحقق تحسن في الأداء البيئي , و الاجتماعي و الإنتاجي ,و استخدام و التخلص من المخلفات,و يستمر هدا التحسن مقارنة بالمنتجات التقليدية أو المنافسة الأخرى و يجب أن تكون مكوناته تشمل كمية المواد الخام الموفرة للطاقة و يكون الغرض من إنتاجه هو إشباع حاجات و رغبات المستهلكين دون أن يعرض حياتهم للخطر.

2–2– مفهوم التسعير الأخضر

وقد أكد كل من Dominique marguerat وGhislaineCestreفي دراستهما أن سعر المنتجات الخضراء مرتفعمقارنة مع المنتجات المسماة " العادية" وهذا يؤدي إلى إنتاج المنتجات الخضراء بكميات قليلة وأن طرق إنتاجها تكونمعقدة نوعا مامن منتج لآخر إنتاج القمح في سويسرا يقدر التباين في أسعار التكلفة ما بين 5 % إلى 50 % الطبيعيهو أكثر بساطة وأقل تكلفة من إنتاج الجزر على سبيل المثال إضافة إلى ذلك، فإن معايير إعداد هاته المواد (التخزينالمنفصل، خط الصنع المستقل، التأثير...) تعد جد صارمة وهذا ما يفرض نفقات جد مرتفعة.[1]

2–3–مفهوم التوزيع الأخضر

الأنواع من القنوات التوزيعية هي ذاتها المطبقة في عملية التسويق الأخضر الاختلاف في اعتماد التسويق الأخضر على نظام التوزيع ذو الاتجاهين أو ما يعرف بالمنفذ الارتجاعي، يساعد هذا النظام في تحقيقالمنفعة لتجار الجملة وباعة المفرد، من خلال تقوية العلاقة مع زبائنهم سبب اعتماد القناة التوزيعية لمدخل التسويقالأخضر على عملية إعادة التدوير.

[1] مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء للمنظمات و الحكومات،المرجع السابق.

2-4-مفهوم الترويج الأخضر

لقد عرف McDonagh الترويج الأخضر بأنه "عملية التفاعل الاجتماعي التي تستهدف القضاء على سلوك العزلة الذي يمكن أن يحدث بين المنظمة وجمهورها وأصحاب المصالح نلاحظ من هذا التعريف أن المنظمة تستطيع أن تحل الخلافات بينها وبين أصحاب المصالح عن طريق الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بأنشطتها المختلفة ومشاركتهم في سياستها، مما يساعد على تقوية الثقة المتبادلة بين المنظمة وعملائها

رابعا- أثر فرض المعايير البيئية و مقاييس الجودة العالمية على التحرير التجاري

باعتبار أن هذه المعايير أسلوب حمائي انتهجته الدول لحماية منتجاتها و بيئتها على جميع الأصعدة فما مدى أثره على تحرير و تبادل التجارة الدولية إذا التزمت كافة الدول بنفس المعايير البيئية , فان هذا سوف يؤدي إلى أن الدول التي تتمتع بقدرة امتصاصية ذاتية للبيئة إلى تخصيص قدر اقل من الموارد الاقتصادية لمكافحة التلوث , ولرد ذلك المقارنة بالدول الأخرى الأقل استعدادا في هذا الشأن.

أما الدول التي تتمتع بقدرة امتصاصية ذاتية منخفضة تحظى بميزة تنافسية كبيرة في إنتاج السلعو الخدمات الأكثر تلوث للبيئة , و بالتالي يتغير نمط التجارة الدولية ,مما يحدث تغيرا في الهياكل الاقتصادية .[1]

إلا انه إذا انتهجت إحدى الدول السياسة البيئية فان ذلك يتضمن زيادة تكاليف الإنتاج ,مما يصب في بوتقة ارتفاع أسعار السلع و الخدمات التي يتم إنتاجها محليا مما يؤدي إلى الفشل في تحقيق ميزة تنافسية عالية في إنتاج السلع و الخدمات ,و من ثم إسدال الستار على تنافسينها في الأسواق العالمية

من ناحية أخرى عجز المنتجين المحليين عن منافسة الواردات الأجنبية في الأسواق العالمية .

وفي هذا الصدد تتبين مواقف الدول المتقدمة و النامية من حيث مدى أهمية إدراج البعد البيئي في التجارة الدولية حيث إن الأولى تركز على موضوع العلاقة بين السياسات التجارية و البيئة و مدى تطابق الإنتاج و الصادرات مع المواصفات و المعايير البيئية .

[1] مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء للمنظمات و الحكومات،المرجع السابق.

كما أنه يمكن أن تكون عملية التنفيذ و استصدار شهادة إيزو 9000 عملية مكلفة بالنسبة للشركات الصغيرة و المتوسطة خاصة الدول النامية حيث تستغرق مدة تحضير الشركة عادة من 6إلى 12 شهرا و يرى الكثيرون إن الكلفة تفوق المكاسب [1]

[1]مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء للمنظمات و الحكومات،المرجع السابق.

خلاصة الفصل

لقد حاولنا في هذا الفصل توضيح أهم التحديات التي تواجه التحرير التجاري الدولي، فالتحدي الأول تمثل في الأزماتالاقتصادية العالمية منذ القدم، فتراوحت هذه الأخيرة بين أزمات مصرفية وأزمات عملة وديون خارجية وميزان مدفوعات وتعتبر أزمة الأسواق المالية الأكثر خطورة و الأكثر تأثيرا على قطاعات الاقتصاد ككل.ولأزمة الرهن العقاري بدأت كأزمة عقارية لتصبح أزمة ماليةمست العديد من البنوك قبل أن تتحول إلى أزمة اقتصادية مست العديد من القطاعات الأخرى، هذه الأزمة الاقتصادية العالمية دفعت بالعديد من الدول إلى تبني العديد من السياسات الحمائية للتقليل من تداعياتها، أما الثاني فتمثل في بروز المتطلبات البيئية كإجراء مقيد للتجارة، والتحدي الثالث هو التزايد المستمر للاتفاقيات الإقليمية الثنائية والمتعددة الأطراف كأسلوب حمائي من نوع آخر.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمـي
جـامعة الشهيد حمه لخضر بالـــــوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة : علوم تجارية

تخصص : تجارة دولية

الحمائية الجديدة وأثرها على التحرير التجاري الدولـي

تحت إشراف الأستاذ / الدكتور :

غربي هشام

من إعداد الطالبات :

–بالحسن جميلة

– قدة جميلة

– لعور سميرة

لجنة المناقشة

د.الشاهد الياس	أستـاذ محاضر أ بجـامعة الـــوادي	رئيسا
د.غربي هشام	أستـاذ محاضر أ بجـامعة الـــوادي	مشرفا ومقررا
د.تي أحمد	أستـاذ محاضر أ بجـامعة الـــوادي	ممتحنا

السنة الجامعية:2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الشكر والحمد لله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل على هذا النحو.

إنجاز هذا العمل كان ثمرة لمجهودات معتبرة بمساعدة الآخرين لهذا نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور المؤطر "هشام غربي".

نشكر أيضا كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة

على رأسهم : البروفيسور : قدي عبد المجيد د/ عبد اللاوي عقبة

د/ جوادي نور الدين د / بوشول السعيد د/ بوصبيع صالح رحيمة

كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشتنا في هذا البحث.

" جميلة ، سميرة ، جميلة "

الإهـــداء

بسم الله خالق الكون ومصرفه بديع السماوات والأرض الحي
القيوم الذي له ملك السماوات والأرض وهو على كل شيء قدير ،
والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين
محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم وبعد.....
إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما
إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء
إلى كتاكيت أختي التوأم"محمد الهادي و محمد رائد"
ربي يحفظهم لينا.
إلى كل الأهل والأقارب والأحباب.
إلى كل عمال جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.
خاصة عمال كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير.
إلى كل الزملاء بدفعة ثانية ماستر تجارة دولية
إلى شريكتي في هذا العمل "سميرة،جميلة"
إليكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع.

الإهـــداء

قدة جميلة

بسم الله خالق الكون ومصرفه بديع السماوات والأرض الحي
القيوم الذي له ملك السماوات والأرض وهو على كل شيء قدير ،
والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين
محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم وبعد.....
إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما
إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى كتاكيت "أولاد إخوتي "
ربي يحفظهم لينا.
إلى كل الأهل والأقارب والأحباب.
إلى كل الزميلات والزملاء بالعمل.
إلى كل الزملاء بدفعة ثانية ماستر تجارة دولية
إلى شريكتي في هذا العمل "سميرة،جميلة"
إليكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع.

بالحسن جميلة

الإهـــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صلي و سلم على سيدنا محمد الفاتح لما أغلق و الخاتم لما سبق نصر الحق بالحق الهادي إلى سراطك المستقيم وعلى الله حق قدره و مقداره العظيم و بعد اهدي هدا العمل المتواضع إلى من كان دعاؤها مصباحا ينير لى دروب الحياة و رضاها عني يزيدني قوة و عزيمة أمي الغالية و جدتي العزيزة رحمت الله عليها
إلى كل أفراد عائلتي الذين وقفو بجانبي و ترقبوا ا بشغف و شوق كبيرين إتمامي هدا العمل و وصولي إلى أعلى المراتب إلى اساتدة الكرام من الابتدائي إلى قسم ما بعد التدرج إلى كل الصديقات و الأصدقاء و الزملاء
إلى رفيقتا دربي العزيزين " جميلتين قدة و بالحسن "
إليكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع.

لعور سميرة

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة أن موضوع الحمائية الجديدة يحضى بأهمية بالغة على المستوى الدولي وعلى وجه الخصوص قطاع التجارة الخارجية، فسعت الدول جاهدة من أجل النهوض بهذا الأخير وتدعيمه وتطويره مواجهة العديد من التحديات التي تطرقنا لدراستها وتحليلها من خلال هذا البحث والمتمثلة في المنظمة العالمية للتجارة ومبادئها التحريرية وفي المقابل الأزمات الاقتصادية التي انبثق عنها دخول الدول ضمن تكتلات إقليمية، إضافة إلى بروز المتطلبات البيئية كإجراء مقيد للتجارة فالعلاقة الموجودة بين البيئة والتجارة الدولية حتمت على المنظمة العالمية للتجارة وضع اتفاقيات تهدف إلى حماية البيئة من جهة والعمل على مواصلة تحرير التجارة العالمية من جهة ثانية، كما أدى تدخل بعض الدول في تخفيض عملتها إلى ظهور ما سمي بحرب العملات

من هذا المنطلق يمكن صياغة أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال معالجتنا لموضوع بحثنا فيما يلي:

نتائج اختبار الفرضيات:

- ✓ لقد تأكد لنا أن التحرير التجاري بين الدول ضرورة حتمية لإنعاش الاقتصاد.
- ✓ المنظمة العالمية للتجارة تعبر عن ذلك الإطار متعدد الأطراف الذي يسعى إلى تحرير التجارة العالمية من جهة، والتي حوت التكتلات الاقتصادية الإقليمية من جهة أخرى حيث سمحت بقيام اتحادات جمركية والمناطق الحرة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- ✓ كما أثبتت لنا دراستنا أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية مهما كانت ناجحة وبالرغم من أنها تعتبر كأداة حمائية في وجه القوى والتحديات الخارجية من جهة، إلا أنها تعتبر كقناة ناقلة للأزمات داخل دولها من جهة أخرى، وهذا ما لحظناه في أزمة الرهن العقاري بحيث أنه ما تلبث أن تظهر بوادر الأزمة في دولة معينة حتى تنتقل العدوى إلى باقي دول التكتل.كما تأكدنا أن المتطلبات البيئية من أهم أدوات السياسة التجارية الحمائية التي تستخدمها الدول المتقدمة خاصة .إضافة إلى تأكدنا مناعتماد الدول الكبرى على قوتها الاقتصادية لتقليص قوة تنافسية الدول الأخرى وتقليص حجم ثرواتها عن طريق تخفيض عملتها المحلية من أجل دعم القطاعات الاقتصادية الرئيسية لا سيما التصديرية منها، وهو ما عرف بحرب العملات.

نتائج الدراسة:

بعد اختبار الفرضيات المطروحة يمكن استخلاص النصائح التالية:

- ✓ لقد أصبحت التكتلاتالاقتصادية الإقليمية بالمفهوم القديم غير كافية لتحقيق مصالح ومطامح الدول المتقدمة وهو ما مهد لظهور أشكال جديدة لهذه الكيانات متمثلة في الإقليمية الجديدة، حيث أصبحت عملية متعددة الأوجه والقطاعات وتغطي نطاقا كبيرا من الأهداف الإستراتيجية.
- ✓ إن هذه المظاهر الجديدة التي تمت الإشارة إليها من خلال هذا البحث عمقت من التصور الموجود أصلا لدى الدول المتقدمة من أن التعاون مع الدول النامية لم يكن بذات المستوى من الضرورة، وإنما المطلوب فقط هو وضع وإبقاء أسواق تلك الدول الناميةمفتوحة أمام منتجات وصادرات الدول المتقدمة
- ✓ التجارة الخارجية هي تبادل السلع والخدمات، بينما التجارة الدولية هي تبادل السلع والخدمات وعوامل الإنتاج و الاستثمار...، والتجارة الخارجية هي أداة لتحقيق نمو اقتصادي أفضل والسبيل إلى التنمية الاقتصادية.
- ✓ تشكل الأزمات الاقتصادية المتعاقبة أهم عامل في تراجع حجم التجارة العالمية وعودة الحمائية مما يؤثر على هدف المنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة الدولية.
- ✓ أثبتت الدراسة أن الدول المتقدمة هي أول من يمارس السلوكات الحمائية خلال الأزمات الاقتصادية العالمية للحد من تدفق النقد باتجاه الخارج والعودة إلى وضعية التوازن.
- ✓ تحتاج المعالجة السليمة للصراع أو حرب العملات إلى المزيد من التنسيق بين منظمة التجارة العالمية والمؤسسات النقدية الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي، وذلك من خلال التأثير على السياسات النقدية الوطنية وأنظمة الصرف تحديدا، أصبح الانتقال إلى جيل جديد إلى الإجراءات الحمائية معلنا خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية وبرامج الدعم والإنقاص والتي استفادت منها عديد المؤسسات في الدول الرأسمالية.

- ✓ لا تتوانى الدول الرأسمالية في عدم تطبيق تشريعات واتفاقيات منظمة التجارة العالمية عندما يتعلق الأمر بمصالحها التجارية، وهذا يعود بالأساس إلى النفوذ الكبير الذي تتمتع به داخل هذه المنظمة خاصة في عمليات اتخاذ القرار داخل المجلس العام.
- ✓ تعتبر المتطلبات البيئية من أهم أدوات السياسة التجارية الحمائية التي تستخدمها الدول المتقدمة خاصة في ظل عدم وجود موائمة في السياسات التجارية الدولية المتعلقة بالبيئة، ففي غياب مرجع واضح والتباين في السياسات البيئية وتعارضها مع تحرير التجارة شكلت المتطلبات البيئية أهم وسيلة حمائية في وجه الدول النامية.

التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث يمكن وضع بعض التوصيات خدمة لأهداف الدراسة .

- ✓ يتعين على المنظمة العالمية للتجارة إعادة النظر في النصوص القانونية التي تحكم التكتلات الاقتصادية بشكل دقيق وواضح خاصة بعد ظهورها بصيغتها الجديدة.
- ✓ ضرورة مراجعة آليات اتخاذ القرار داخل المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية وتجاوز نظام الحصص لضمان استمرارية المنظمة، إذ أن " ظاهرة الحمائية الجديدة " أو " حرب العملات " ما هي إلا مشكلة فرعية أمام حالة التخبط التي تعيشها المنظمة في اتخاذ قراراتها.
- ✓ يجب على الهيئات النقدية العالمية (صندوق النقد الدولي) اتخاذ إجراءات توافقية للحد من الصراع النقدي بين الدول.
- ✓ الاهتمام بنشر الوعي البيئي في المجتمعات النامية ,من خلال وسائل الإعلام و الندوات و المؤتمرات
- ✓ تبسيط الإجراءات المتعلقة بحماية البيئة بالنسبة للدول النامية و اقل نمو,و توحيد المعايير و الأنظمة البيئية ,و إزالة التناقض الموجود بين بعض الاتفاقيات البيئية المتعددة الإطراف و اتفاقيات المنظمة .
- ✓ ضمن تكتلات اقليمية تشمل دول المتقدمة من اجل الاستفادة من المرايا الاقتصادية و التجارية من اجل الوصول إلى التنمية.

- ✓ ضرورة تحسين وزيادة الوعي فيما يتعلق بالأغراض المبطنة للقرارات الدولية التي تخدم أطراف فاعلة على حساب دول مازالت تطمح لتحقيق التنمية الاقتصادية.

آفاق الدراسة :

و أخيرا نتوج دراستنا بالأفق البحثي الآتي:

- ✓ آثار الحمائية الجديدة على الدول النامية.

تمهيد

يؤكد تاريخ الوقائع الاقتصادية على وجود المبادلات التجارية بين الأمم منذ العصور الأولى للحضارات الإنسانية، واتسع نطاقها نتيجة التقدم الكبير في وسائل النقل والمواصلات،والذي جعل العالم وكأنه سوق واحدة،يتم فيها تبادل المنتجات بوتيرة متسارعة ولحظية.

وفي الوقت الحاضر يرجع اتساع حجمالتجارةالدولية إلى التقدم الكبير في مختلف العلوم والاختراعات...،الأمر الذي أدى إلى ظهور فوائض متزايدة في الإنتاج المحلي عن الاستهلاك المحلي،وبالتالي أصبح النشاط التجاري جزءا هاما من النشاط الاقتصادي لذا فهو يتعرض إلى تشريعات ولوائح رسمية من جانب الدولة التي تتبع في مجال تجارتها الخارجية عددا من السياسات التي تتنوع من دولة إلى أخرى حسب ظروفها وتوجهاتها السياسية والاقتصادية،وتعددت التوجهات بين الحد من حرية التجارة الدوليةوتحريرها.

وللتوضيح أكثر ارتأينا أن نقوم بتقسيم هذا الفصل وفق مبحثين:

المبحث الأول:الإطار النظري للتجارة الدولية

المبحث الثاني:السياسات التجارية الدولية

المبحث الأول:الإطار النظري للتجارة الدولية

يحتل موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية مكانة متميزة في الأدب الاقتصادي منذ بداية القرن 19، ويعد التبادل التجاري بمثابة الركيزة التي قامت عليها العلاقات الاقتصادية

الدولية أثناء تطورها منذ القدم، إذ أن القطاع التجاري يعتبر أحد القطاعات الحيوية في مجتمعات الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، ولهذا فقد حظيت التجارة الخارجية للدول وسياساتها بمكانة مرموقة في وسط العلاقات الدولية.و لتحديد إطارها نظريا ، فإن ذلك يستلزم توضيح المفاهيم المتعلقة بالتجارة الدولية وأسباب ظهورها، بالإضافة إلى إبراز الأهمية والمؤشرات التحليلية لها.

المطلب الأول:تعريف التجارة الدولية وأسباب قيامها

يمكن إبراز مفهوم شامل للتجارة الدولية وتوضيح أهم الأسباب المؤدية إلى قيامها كما يلي:

أولا-تعريف التجارة الدولية

تعرف التجارة الدولية بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية،ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة،فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة.[1] حسب هذا التعريف فإن مصطلح التجارة الدولية يشمل في معناه الواسع كلا من:[2]

- الصادرات والواردات السلعية.
- الصادرات والواردات الخدمية.
- الحركة الدولية للأفراد.
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال.

في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى الاختلاف بين مفهوم التجارة الدولية ومفهوم التجارة الخارجية رغم استعمال كل منهما-في العديد من الكتابات-للدلالة على ذات المعنى،فمصطلح التجارة الخارجية يشير إلى الإطار والفهم الكلاسيكي لظاهرة التبادل الدولي،حيث يفترض بعض الكتاب الكلاسيكيين – وفي مقدمتهم دافيد ريكاردو- عدم قدرة عناصر الإنتاج على الانتقال بين الدول ليحصر ظاهرة التبادل الدولي في حركة التبادل السلعي – والتي تستبعد تجارة الخدمات من مكوناتها- ومنه فإن مفهوم التجارة الخارجية ينصرف إلى حركة التجارة الخارجية المنظورة.

[1] السيد محمد أحمد السريتي و محمد عزت محمد غزلان،التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية،دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع،2013،ص 08.

2سامي عفيف حاتم،التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم،الدار المصرية العربية،القاهرة،الطبعة الثانية،1993،ص 36.

أما مصطلح التجارة الدولية،فهو أكثر شمولية،إذيخرجنا عن إطار الفهم الكلاسيكي الضيق لمضمونالتجارة الخارجية ويضيف إليها كل صور التبادل التي نراها في عالمنا المعاصر،فهي تشتمل على كل من التبادل السلعي(التجارة الخارجية المنظورة)،والتبادل الدولي الخدمي(التجارة الخارجية غير المنظورة)،الهجرة الدولية،والحركة الدولية لرؤوس الأموال والتوافق البيئي،ليصبح مسمى التجارة الخارجية جزءا من التجارة الدولية.

ثانيا-أسباب قيام التجارة الدولية

يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الدولية إلى العوامل التالية:

1-صعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتي لعدم التكافؤ في توزيع عناصر الإنتاج بين الدول المختلفةاختلاف ظروف الإنتاج:فبعض المناطق تصلح لزراعة البن والشاي مثلا،فيجب أن تتخصص في هذا النوع من المنتجات الزراعية،وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي لا يتوفر إلا في الدول النفطية.[1]

2-وجود فائض في الإنتاج.

3-ارتفاع مستوى المعيشة.[2]

4-التخصص الدولي: إن الدول سابقا لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية بين دول العالم.

5-اختلاف الميول والأذواق: فالمواطن المحلي يفضل المنتجات الأجنبية حتى ولو توفر البديل المحلي منها،وتزداد أهمية هذا العامل من زيادة الدخل الفردي في الدولة.[3]

المطلب الثاني:الأهمية والمؤشرات التحليلية للتجارة الدولية

تعتبر التجارة الدولية بمثابة المرآة التي تعكس طبيعة الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني من حيث مستوى تطوره

ودرجة ارتباطه بالاقتصاد العالمي،لذلك فهي تحضى بأهمية بالغة في الوقت الحاضر ولها أدوات تحليلية يمكن قياسها بها.

أولا-أهمية التجارة الدولية[1]

[1] موسى مطر وآخرون، التجارةالخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-الطبعة الأولى،2001، ص 17.
[2] حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة الزهراء الشرق،1996 ، ص 16.
[3] عتيقة بيكي، تحرير التجارة وقضايا الإغراق،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، ص 8.

لقد أصبحت التجارة الدولية من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها كل دول العالم،فلا توجد دولة واحدة تعيش مكتفية ذاتيا،فهي التي توفر للمجتمعات المختلفة السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها محليا .

إذا تنشأ أهمية التجارة الدولية من حاجة دول العالم إلى الحصول على السلع والخدمات من الدول الأخرى ويرجع ذلك إلى:

1-عدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تقوم بإنتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها محليا بسبب عدم توافر المواد الأولية أو عدم توافر الظروف الطبيعية والجغرافية الملائمة لإنتاج هذه السلع محليا.

2-اختلاف تكاليف إنتاج نفس السلعة بين دول العالم،حيث تستطيع دولة ما إنتاج سلعة معينة داخليا لكن بتكاليف مرتفعة نسبيا بالمقارنة بالدول الأخرى،لذا يكون من الأفضل لها عدم إنتاجها محليا واستيرادها من الخارج.

وبناء على ما سبق،يكون الأفضل أن تتخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تنتجها بتكلفة أقل من غيرها من دول العالم،ثم تقوم بمبادلتها بالسلع الأخرى التي ترتفع فيها تكاليف إنتاجها،وما يؤكد على ذلك أنه لا يوجد في عالمنا المعاصر دولة واحدة مكتفية ذاتيا من كافة السلع والخدمات.

ويمكن قياس أهمية التجارة الدولية لدولة ما بنسبة تجارتها الدولية(صادرات+واردات)إلى الناتج المحلي الإجمالي،حيث تزداد هذه النسبة في الدول المتقدمة صغيرة الحجم مثل بلجيكا وهولندا والدنمارك والسويد،حيث تتراوح هذه النسبة ما بين 45%-70%وعلى العكس من ذلك تقل هذه النسبة في الدول المتقدمةكبيرة الحجم مثل

ألمانيا واليابان وفرنسا وكوريا الجنوبية،حيث تتراوح هذه النسبة مابين 20%-35%،بينما تصل هذه النسبة إلى أدناها في أكبردولة في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية حيث تصل إلى حوالي 10%.

وبالنسبة للدول النامية مثل مصر والهند وغيرها لا تستطيع إنتاج سوى عدد قليل من السلع والخدمات محليا وتعتمد بدرجة أكبر على العالم الخارجي في معظم احتياجاتها وخاصة من السلع الإنتاجية،التي لا يمكن إنتاجها محليا مثل الآلات والمعدات والسيارات،لذا تستوردها من الخارج مقابل تصديرها مواد خام أولية.

[1]السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، مرجع سابق، ص8-11.

يلاحظ مما سبق،مدى أهمية التجارة الدولية بالنسبة لأي دولة في العالم،سواء كانت متقدمة أومتخلفة،رأسمالية أو اشتراكية،كبيرة أو صغيرة الحجم،نظرا لأن دول العالم أصبح كلا مترابطا لا تستطيع دولة ما أن تعيش فيه منعزلة عن باقي دول العالم.

ثانيا-المؤشرات التحليلية للتجارة الدولية[1]

يستعمل في مجال التجارة الدولية العديد من الأدوات التي تساعد على قياس أهميتها في الاقتصاد الوطني وتتمثل في:

1-درجة الانفتاح (الانكشاف)الاقتصادي على الخارج:

يمكن من خلال حساب هذا المؤشر معرفة درجة حساسية الاقتصاد الوطني للمؤثرات الخارجية،ويسمى هذا المؤشربمعامل التجارة الدولية E ويسمى أيضا بدرجة الانفتاحالاقتصادي،ويتم احتسابه بالعلاقة التالية:

$$E = \frac{X + M/2}{PIB} * 100$$

حيث:

M تمثل الواردات

X تمثل الصادرات

PIB تمثل الناتج الداخلي الخام

[1] دلامي نجية، دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية و إقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر،2011 -2012، ص 10 -11.

ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته وللحصول منها على السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية والتبعية للخارج ومن ثم إلى مدى حساسية الاقتصاد المحليللمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية والسياسات المالية والاقتصادية والتجارية للشركاء التجاريين والاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية والأحداث السياسية العالمية. إلا أن هذه النسبة لا تدل في حد ذاتها على درجة التطور أو التخلف الاقتصادي لدولة ما،إذ يمكن لدولة متخلفة وأخرى متطورة أن تكون لهما نفس النسبة.

2-نصيب الفرد من التجارة الدولية:[1]

يؤدي هذا المؤشر إلى معرفة متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من مجموع التجارة الدولية (صادرات +واردات) بقسمة مجموع التجارة على عدد السكان.

نصيب الفرد من التجارة الدولية= (قيمة الصادرات + قيمة الواردات)/ عددالسكان

كما يمكننا التعرف على متوسط نصيب الفرد من الصادرات أو الواردات كما يلي:

نصيب الفرد من الواردات=قيمة الواردات/ عدد السكان.

نصيب الفرد من الصادرات= قيمة الصادرات/ عدد السكان.[2]

3-متوسط ميل الاستيراد:

يبين مدى تبعية الإنتاج الوطني للإنتاج العالمي،ولهذا نستخرج نسبة قيمة الواردات إلى مجموع الدخل الوطني،فالواردات إنما تشتري بجزء من الدخل الوطني.ويتم قياس هذا المؤشر على النحو التالي:

$$\text{متوسط ميل الاستيراد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{قيمة الدخل الوطني}} * 100$$

تدل هذه النسبة على مدى مساهمة الإنتاج العالمي في تكملة الإنتاج الوطني،وكلما كان اعتماد الدولة على الواردات كبير،كلما كانت النسبة مرتفعة ولكن لا يمكن أن يعد ذلك دليلا على فقرها أو غناها.

[1] دلامي نجية، المرجع السابق، ص10.

4-معدلات التبادل:

تشير معدلات التبادل إلى العلاقة الموجودة بين الصادرات والواردات،أي كم وحدة من السلع المستوردة تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة من السلع المصدرة،ويستخدم الاقتصاديون العديد من الأساليب الإحصائية لقياس معدل التبادل والمقياس الشائع بهذا الصدد هو معدل التبادل القيمي الذي يمثل النسبة المئوية النقدية للصادرات إلى الواردات.

فإذا كانت هذه النسبة تزيد عن 100% يعتبر هذا مؤشر على تحسن التبادل التجاري والعكس في حالة انخفاضه[1].

المبحث الثاني:السياسات التجارية الدولية

من الحقائق المسلم بها في عالم اليوم أنه مهما تباينت النظم الاقتصادية،السياسية والاجتماعية وتفاوتت درجات التقدم التكنولوجي بين مختلف دول العالم لا تستطيع هذه الأخيرة أن تعيش في عزلة اقتصادية فهي أمام خيارين إما الانغلاق على نفسها اقتصاديا مكتفية بما في إقليمها من موارد أو الانفتاح على العالم الخارجي لتتمكن من تنمية مواردها الاقتصادية إلى أقصى حد ممكن ومهما كان ميل أية دولة لإتباع الخيار الأول فهي لا تستطيع الذهاب بعيدا بعزلتها لأن الدول كالأفراد ليس في مقدورها إنتاج كل ما تحتاجه من السلع والخدمات وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لإنتاجها ثم تبادلها بمنتجات الدول الأخرى التي لا تستطيع بدورها إنتاجهافي الداخل وإن أنتجها ستكون تكلفتها مرتفعة جدا عندهايكون الاستيراد من الخارج هو الحل الأمثل من هنا تبرز أهمية التخصص باعتباره العصب الذي تقوم عليه التجارة الدولية.

المطلب الأول:المفهوم والعوامل المؤثرة في تحديد السياسة التجارية

[1]دلامي نجية، المرجع السابق، ص 11.

حتى تستطيع الدولة التحكم في تجارتها الخارجية تتخذ مجموعة من الإجراءات حيث تؤثر بها في علاقاتها التجارية مع شركائها التجاريين،وبالتالي تحقق مجموعة من الأهداف سواء كانت إقتصادية أو سياسية أو إجتماعية.

أولا- مفهوم السياسة التجارية:

هناك عدة تعاريف لسياسة التجارة الدولية فهي تختلف بإختلاف طبيعة النظام الاقتصادي ودرجة نمو الدولة وذلك لأن كل دولة تحاول التأثير على اقتصادها لتحقيق مجموعة أهداف لا تتنافى وطبيعة النظام الاقتصادي الذي تتبناه ومن بين تعاريف السياسة التجارية ما يلي:

السياسة التجارية هي مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدول للتدخل في تجارتها الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة ومعينة أو موقف الدول إزاء العلاقات الاقتصادية التي ينشئها الأشخاص المقيمون على أرضها مع الأشخاص المقيمون في الخارج.[1]

يقصد بالسياسة التجارية لحكومة بلد ما،تلك الإجراءات التي تتخذها أو القوانين التي تسنها هذه الحكومة بصفتها السياسية،بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها وبين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل أو اتجاهاته.

السياسة التجارية هي كل الإجراءات المراد التحكم من خلالها في قرارات الأفراد والهيئات فيما يتعلق باستيراد وتصدير السلع والخدمات .

ومنه يمكن القول أن سياسة التجارة الدولية هي تلك القوانين والإجراءات التي تسنها الدولة وتنفذها بغرض تنظيم قطاع التجارة الدولية على النحو الذي يضمن لها تحقيق مجموعة أهداف محددة.[2]

ويمكننا التمييز في تطور سياسة التجارة الدولية بين أربع مراحل رئيسية:[3]

1-ترتبط المرحلة الأولى بظهور مذهب التجاريين في القرن السابع عشر في أوربا والذي كان له أثر كبير في تحديد سياسة للتجارة الدولية لأول مرة على مستوى الاقتصاد الوطني،وقامت هذه السياسة على تدخل الدولة في علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى وتقييدها على النحو الذي يحقق فائضا في ميزانها التجاري.

[1]جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2006 ص 125.
[2]بالحبيب عبد الكامل، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011 ،ص16- 17.
[3]دلامي نجية، مرجع سابق، ص 25- 26

2-ثم جاءت المرحلة الثانية مع ظهور الفكر الاقتصادي الكلاسيكي،حيث أقام الكلاسيكي نظرية التجارة الخارجية التي قدمت تحليلا وافيا لتقسيم العمل الدولي وفوائده.وعلى ضوء هذه النظرية،حلت سياسة حرية التجارة محل سياسة الحماية التجارية ومنه بدأت دراسة العلاقات التجارية الدولية تحتل موقعا متميزا في الأدب الاقتصادي.

3- أما المرحلة الثالثة فكانت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية بمحاولات الولايات المتحدة وبريطانيا لتنظيم التبادل التجاري على المستوى الدولي والعمل على وضع مجموعة من الضوابط والقواعد تكون أساسا لتحرير التجارة الدولية،وقد تجسد ذلك عمليا من خلال إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة

*(G.A.T.T)

4-وتأتي المرحلة الرابعة والأخيرة بعد تأسيس المنظمة العالمية للتجارة(W.T.O)**على أنقاض الجات في أول جانفي 1995،وقد أثر ميلاد هذه المنظمة تأثيرا غير مسبوق في سياسة التجارة الخارجية للدول وكذا على النظام التجاري متعدد الأطراف،حيث تم تعزيز وتقوية سياسة تحرير التجارة الخارجية فيما بين الدول وكذا توحيد هذه السياسة على المستوى العالمي،وهو ما يعني إنهاء عصر السيادة المطلقة لكل دولة منها في رسم سياسة تجارتها الخارجية.

أما بالنسبة للأدوات المستعملة في سياسة حماية التجارة الدولية نجدها تختلف بالضرورة عنها في سياسة الحرية التجارية،وبالنسبة للإجراءات والتدابير فترجع أساسا إلى المنطلقات التي تعتمدها الدولة في معاملاتها التجارية بهدف تحقيق مكاسب تجارية معينة،كتعظيم العائد،حماية الصناعات الناشئة.

*G.A.T.T: هي الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة،عقدت في 1947م بين عدد من البلدان تستهدف التخفيف من قيود التجارة الدولية وخاصة القيود الكمية.

**W.T.O: هي اختصار باللغة الإنجليزية للمنظمة العالمية للتجارة أنشئت في 1995م، وهي امتداد للاتفاقية أعلاه،مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر و الحرية.

ثانيا- العوامل المؤثرة في تحديد السياسة التجارية[1]

تتأثر السياسات التجارية عند تحديدها بمجموعة من العوامل الأساسية أهمها:

1-مستوى التنمية الاقتصادية:

إن مستوى التنمية الاقتصادية الذي تبلغه دولة ما،يعد من أهم محددات السياسة التجارية المتبعة فجمود الاقتصاد واحتلاله موقعا متأخرا في سلم التقدم الاقتصادي يجعله أكثر حرصا على وضع سياسة أكثر تعقيدا للتجارة الدولية،بعكس الحال بالنسبة لاقتصاد آخر بلغ مرحلة متقدمة من النمو والتطور الاقتصادي،إذ يميل هذا الاقتصاد إلى وضع سياسة للتجارة تتسم بمرونة عالية،نظرا لأنه يكون قد وصل إلى تكوين قاعدة اقتصادية قوية قادرة على التنافس في السوق العالمية،أو على الأقل ليست بحاجة كبيرة إلى تدعيمها.

ومن أمثلة ذلك سياسة تدعيم الصناعات الناشئة أو الوليدة،فهذه الصناعات في مراحلها الأولى تكون في أمس الحاجة إلى مختلف وسائل الدعم،أما بعد مرور فترة زمنية معقولة،عادة ما تقل الحاجة إلى هذه الوسائل،بالنظر لاكتسابها خبرة فنية وتمرس طويل يجعلها أقرب إلى الصمود أمام المشروعات الأجنبية المنافسة.

2-الأوضاع الاقتصادية السائدة:

تتأثر السياسات التجارية عادة بالأوضاع السائدة في الاقتصاد المحلي والعالمي كما يلي:

[1] فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الإتفاقات التجارية الإقليمية والدولية(دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورمتوسطية) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012 2013، ص54-55.
*التضخم:يرى كينز بأن التضخم هو عبارة عن وجود فائض في الطلب على السلع، يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية،*الركود:هو مصطلح يعبر عن هبوط في النمو الإقتصادي لمنطقة أو لسوق معين، عادة يكون نابع من أن الإنتاج يفوق الإستهلاك،*البطالة:تتمثل في كل شخص قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه ولكن دون جدوى.

2-1- فعلى مستوى الاقتصاد المحلي فإن ارتفاع صناعاته المحلية مثلا واشتداد حاجته للسلع الرأسمالية والوسيطة والمواد الخام،يحتم على الدولة إتباع سياسة للتجارة الدولية أكثر ملائمة قصد توفير هذه المستلزمات أو محاولة الارتقاء ببدائل لها محلية.

كما أن الطلب المحلي الإستهلاكي يلعب دورا هاما على مختلف المنتجات في تحديدها من حيث الكم،خاصة في ظل انخفاض مرونته ودرجة أهميته وضرورته في السوق.

أيضا فإن الحالة الاقتصادية العامة (كالتضخم أو الركود والبطالة)*لها دور هام في تحديد مضمون السياسة التجارية المتبعة،فمثلا قد تلجأ الدولة التي تعاني من تضخم جامح أو ارتفاع في مستوى البطالة إلى تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات للمحافظة على توازن الأسعار وتحقيق ارتفاع معدلات التشغيل،كما يمكنها كذلك الاعتماد في هذا الشأن على الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتحقيق نفس الهدف.

2-2-أما على المستوى الدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على إتباع سياسة من شأنها زيادة حجم الصادرات من ناحية،وضغط استهلاكها المحلي من ناحية أخرى.

المطلب الثاني:أهداف السياسة التجارية الدولية

تسعى الدولة من خلال سياسة التجارة الدولية التي تطبقها إلى تحقيق أهداف والتي يمكن تقسيمها إلى:[1]

أولا- الأهداف الاقتصادية: وتتمثل في

1-تحقيق موارد للخزانةالعامة :حيث أنه يعد من بين أكثر الطرق فعالية وأكثرها قبولا من بعض الطرق الأخرى البديلة لتمويل الخزانة العامة،ويتم عند مرور السلع عبر الحدود الوطنية يتم توفير قدر كبير من نفقات التحصيل.

2-تحقيق توازن ميزان المدفوعات*:حيث أنه في هذه الحالة يعمل على التقليل من الطلب على الصرف الأجنبي وزيادة المعروض منه،وحين اختيار الإجراءات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف يتحرى عدم الإخلال بأهداف أخرى للاقتصاد الوطني،فمثلا يعمل على تقليل الطلب على الواردات غير الضرورية مع عدم المساس بالواردات الضرورية.

[1]مجدي محمود شهاب ،الإقتصاد الدولي المعاصر،الإسكندرية ،دار الجامعة الجديدة 2006 ،ص113.

* يعرف توازن ميزان المدفوعات بأنه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية.

**ميزة نسبية: هي نظرية ترجع لدافيد ريكاردو عام 1817،تقول بأن الدول تقوم بتصدير المنتوجات التي تستطيع إنتاجها بشكل كفؤ نسبيا مقارنة بدول أخرى.

3-حماية الصناعات الوليدة أو الناشئة:إذ تعتبر هذه الحجة من أقوى الحجج لتدخل الدولة في طريق حرية التجارة،ويقصد بالصناعة الوليدة أو الناشئة تلك الصناعة حديثة العهد في البلد،والتي يتوقع لها أنترقى إلى مرحلة النضج إذا ما توفرت لها البيئة الملائمة،وكذا فإنه يجب أن تكون الظروف والإمكانيات الاحتماليةلنضجهذه الصناعة متوفرة في البلد (ميزة نسبية)**،وتتضح هذه الحجة خاصة في الدول النامية التي تتوفر على بعض الإمكانيات في مجال إنتاجي معين وكن نظرا للمنافسة من الدول الصناعية العريقة في هذا المجال فإنها تعمل على

القضاء عليها،لذلك وجب على هذه الدول أن تحمي هذه الصناعات إلى حين التمكن من تعزيز قوة المنافسة لديها.

4-حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق*:يعد الإغراق نوع من التمييز السعري بين السوق المحلية والسوق الخارجية،كما يعتبر أيضا أحد أسلحة الحرب الاقتصادية،فهو يعمل على كسب السوق الخارجية على حساب المنتجين المحليين في هذه السوق،إضافة إلى المنتجين الخارجيين الذين يصدرون إليها،وبالتالي نظرا لهذا الإجراء فإن أية دولة حال شعورها بأية بادرة للإغراق تسارع إلى اتخاذ إجراءات كفيلة بحماية اقتصادها الوطني،عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة أو بمنع الاستيراد كلية،غير أنه يلاحظ أن حالة الإغراق تكون في بعض الحالات صعبة لاختلاف الدول في مفاهيم بنود التكاليف.

5-حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية:حيث أن الاقتصاد في وقتنا الحاضر ونظرا للاعتماد المتبادل**فيه فإن أي تقلب في ظروفه من الممكن أن ينتقل بكل سهولة على الاقتصاديات الأخرى،لذلك تعمد بعض الدول على حماية اقتصادياتها من مثل هذه التقلبات الخارجية بصفة منفردة.

* الإغراق: هو بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية، على أن تعوض الخسارة بالبيع بثمن مرتفع في السوق المحلية.
**الإعتماد المتبادل: عندما تقوم الدول الأعضاء باستيراد السلع من الشريكذات كلفة إنتاج منخفضة بدلا من إنتاجها محليا بكلفة أعلى، وبالتالي ينقصالإنتاج المحلي المتسم بعدم كفاءته الإنتاجية.

ثانيا- الأهداف الاجتماعية:

تتمثل الأهداف الاجتماعيةفي ما يلي:

1-حماية مصالح فئات اجتماعية معينة كالمزارعين أو المنتجين لسلعة معينة أو العمالة و المشتغلين في صناعة معينة.

2-إعادة توزيع الدخل الوطني:فغالبا ما تستهدف الدولة مثل هذه الإجراءات وذلك عن طريق استخدامها لعدة أدوات منها فرض رسوم جمركية،تطبيق نظام الحصص* على واردات معينة مع ثبات عوامل أخرى،فهذا يقلل من الدخل الحقيقي للمستهلكين لهذه السلعة ويزيد الدخل الحقيقي لمنتجيها في الداخل وهذه السياسة إلى جانب السياسة المالية تعتبر من السياسات الحيوية لتحقيق هذا الهدف.

ثالثا- الأهداف الإستراتيجية:

ويقصد بنوع هذه الأهداف ما تعلق بأمن المجتمع من أبعاده المختلفة سواء كان اقتصادي أو غذائي أو عسكري،فمن الممكن أن يتطلب أمن الدولة الغذائي أن ينتج محليا ولو كان بتكلفة مرتفعة،ويتم ذلك عن طريق فرض الدولة رسوم جمركية أو نظام حصص أو بمنع الاستيراد كلية،ونفس الشيء يقال على الأمن الغذائي من خلال توفير مقادير معينة من مصادر الطاقة،أما الأمن العسكري يكون من خلال توفير حد أدنى من الإنتاج لمجابهة أوقات الحروب.

وبعد عرض الأهداف المتوخاة من السياسة التجارية لابد من معرفة أن الدولة إضافة إلى الأهداف التي تتبناها في سياساتها،لها أيضا منهج آخر تقوم برسمه من أجل المحافظة على تلك الأهداف والعمل على تحقيقها،وهذا من خلال سياسة الدعوة إلى فرض القيود والحواجز أمام التبادل الدولي أو تحرير التجارة الخارجية بإزالة القيود والحواجز،فالنوع الأول يسمى الحماية التجارية أما الثاني فهو يمثل سياسة الحرية التجارية.

*نظام الحصص: هو نظام تقوم الدولة بمقتضاه بفرض حصص كمية على الواردات التي يتم استيرادها من الخارج.

المطلب الثالث: المفاضلة بين الحرية والتقييد في سياسات التجارة الدولية

للسياسة التجارية اتجاهين مختلفين،أحدهما سياسة تقييدية وهي ما دعت إليها المدرسة التجارية عن طريق فرض قيود وحواجز على التجارة،والآخر سياسة تحريرية،وهي ما دعت إليها المدرسة الكلاسيكية عن طريق تخفيض القيود التجارية،وكل حسب ما يعطيه من حجج لتبرير الاتجاه.

أولا- سياسة الحماية التجارية

سياسة الحماية التجارية تعني"الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريق أو بآخر على المبادلات التجارية الدولية أو على حجمها أو على الطريقة التي تسوى بها المبادلات أو على هذه العناصر مجتمعة"،وتسمى أيضا سياسة تقييد التجارة الدولية،تجلت هذه السياسة من خلال مجموعة أفكار المدرسة التجارية التي كانت ترى أن من مصلحة الدولة هو تعظيم الثروة من الذهب والفضة من خلال الاهتمام بزيادة الصادرات وتهميش الواردات.[1]

1-حجج مؤيدي السياسة التجارية الحمائية

1-1-حجة الدفاع والأمن: وهي من الحجج الأكثر رواجا و تأثيرا لفرض قيود على التجارة الخارجية.

1-2-حجة المحافظة على الطابع الوطني وتجنب التبعية: يؤدي تحرير التجارة الخارجية و الانفتاح المفرط على الخارج إلى ارتباط السوق الوطنية بالأسواق الأجنبية،وإذا لم يكن للدولة قدرات إنتاجية وميزات نسبية تحسن استغلالها تفقد الدولة استقلاليتها في تنظيم اقتصادها وتحقيق أهدافها الوطنية.

1-3-حجة حماية القطاع الزراعي: يمثل القطاع الزراعي في كثير من البلدان قطاعا هاما ويمثل المزارعون طبقة اجتماعية مهمة.وتركه للمنافسة الأجنبية قد يقضي على الزراعة الوطنية مما يضر بطبقة المزارعين،فحماية القطاع الزراعي تمثل حماية لهذه الطبقة الاجتماعية للحفاظ على الاستقرارالاجتماعي داخل الدولة.[2]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي(تحليل كلي)، سلسلة2 للدراسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 131.

[2] نور الهدى بالحاج، أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر ببسكرة،2014/2013 ص 40.

1-4-الحجة الدينية والأخلاقية: فقد تكون تجارة بعض السلع والخدمات منافية لأخلاقيات المجتمع وعقيدته،فتمنع مثل هذه التجارة،كتجارة الخمور و المخذرات في البلدان الإسلامية.

1-5-حجة حماية الصناعات الناشئة:طبقت هذه السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية،ففي سنة 1970،دشن ألكسندر هاملتنALEXANDRE HAMILTON وزير جورج واشنطن للخزينة،سياسة حمائية في الولايات المتحدة وكان الهدف المعلن هو تطوير المعامل والمصانع في البلاد،هذه الفكرة أعاد طرحها فريديريك ليست F.LISTعند عودته إلى ألمانيا من الولايات المتحدة.

1-6-حجة جذب رؤوس الأموال الأجنبية:إذا كانت الدولة في حاجة إلى رؤوس الأموال الأجنبية لتخفيف عجز ميزان مدفوعاتها،أو لتمويل تنميتها.لها أن تتبع سياسة حمائية لسوقها الداخلي،حتى تدفع الشركات الأجنبية إلى الاستثمار في الداخل لتتجنب عبء الرسوم الجمركية.فالحماية الجمركية تؤدي إلى رفع أسعار منتجات هذه الصناعة في الداخل،وبالتالي رفع معدل الربح المتوقع للاستثمار في هذه الصناعة،ويترتب على ذلك إغراء رأس المال الأجنبي واستجابته للاستثمار في هذا الفرع من الإنتاج الوطني لكي يستفيد من معدل الربح المتوقع.وتستفيد الدولة من دخول رؤوس أموال أجنبية لإنعاش اقتصادها وتخفيف اختلال ميزان المدفوعات.

1-7-حجة معالجة البطالة:إن إتباع سياسة حمائية،تعني الانطواء على الذات في محاولة للاكتفاء الذاتي وتوفير كل الاحتياجات الوطنية محليا.مما يعني زيادة في الطلب على المنتوجات الوطنية وعلى منتوجات أخرى لتعويض نقص الاستيراد مما يدفع بالصناعات الوطنية إلى الإنتاج أكثر واستعمال طاقاتها القصوى،وبالتالي زيادة في التشغيل،وامتصاص أعداد هائلة من البطالين.

1-8-حجة تنويع الإنتاج:يرى بعض أنصار الحماية أن عدم تخصص الاقتصاد الوطني في إنتاج بعض السلع،وتنويع نواحي الإنتاج يمثل ضمانا ضد مخاطر الهزات الاقتصادية العنيفة التي قد تزعزع مركز الدولة المالي،فاقتصار الدولة على إنتاج بعض السلع فقط التي تتمتع بميزة في إنتاجها قد يعرضها إلى نكسات كبيرة في حالة كسادأسواق هذه السلع،وبينما اعتمادهاالاستيراد في باقي السلع والخدمات،يجعلها خاضعة لحالة الأسواق العالمية وتقلباتها.[1]

2-آليات الحماية[2]

1 نور الهدى بالحاج،المرجع السابق،ص 41.

[2] فلة عاشور، تأثير تحرير التجارة الخارجية على العمالة الوطنية، دراسة حالة الجزائر منذ 1994، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2013/2012،ص (85-76).

سنقدم أدوات السياسة التجارية من خلا ل التمييز بين الأدوات التي تؤثر على الصادرات وتلك التي تؤثر على الواردات

2-1-الأدوات التي تؤثر على الواردات

تستطيع الدولة إذا أرادت حماية منتجها الوطني أو حتى حماية سوقها المحلي من الواردات،أن تقوم باتخاذ إجراءات تؤثر مباشرة على حجم السلع الأجنبية التي تدخل سوقها،وتختلف هذه الأدوات وتتنوع حسب ماتصل إليه قدرة ورغبة الدولة المعنية ولكنها عموما تتلخص في:

2-1-1-الرسوم الجمركية: هي ضريبة يتم فرضها على بضاعة ما عند عبورها للحدود الدولية،وتعتبر الرسوم المفروضة على الواردات،أكثر انتشارا و استخداما و منطقية،مع ذلك توجد بعض التشريعات التي تفرض رسوما على الصادرات،إما لرفع السعر الدولي لمنتجاتها،وإما لضمان إيرادات عامة هامة.

ويمكن التمييز بين نوعين أساسيين من الرسوم الجمركية:

رسوم قيميةles tarifs ad valorem:تفرض كنسبة مئوية من قيمة السلعة.

رسوم محددة les tarifs spécifiques:تفرض كمبلغ على كل نوع من السلع.

قد يبدو أن الرسوم القيمية أكثر عدالة من غيرها،فهي تفرق بين درجات جودة السلع،فكلما زادت جودة السلعة زادت قيمة الرسم المفروض عليها،في حين أن الرسوم المحددة(النوعية)مبلغ ثابت للنوع الواحد للسلعة،كما أن الرسوم القيمية توفر مستوى ثابت من الحماية للصناعة المحلية في أوقات التضخم أكثر مما توفر الرسوم المحددة،ففي ظل ارتفاع الأسعار العالمية كانت الرسوم المحددة لا تقدم الحصيلة الكبيرة للجمارك عكس الرسوم القيمية التي تزيد حصيلتها كلما زاد سعر السلعة.

2-1-2- الحصص: تعرف الحصة على أنها تحديد حجم أقصى لا يجب تجاوزه عند استيراد سلعةمعينة،وعادة ما يتم تطبيق هذا النظام عن طريق تقديم الدولة لرخص الاستيراد،وذلك لتحقيق هدف السياسة الاقتصادية التي حددتها،وتعتبر هذه الأداة كبديل عملي للرسوم الجمركية،فإذا أرادت السياسة تقليص حجم الواردات تستطيع أن تفرض حد أقصى للحجم المسموح استيراده من السلعة.[1]

1 فلة عاشور، المرجع السابق، ص77-78.

وقد يأخذ نظام الحصص أحد الشكلين:

الشكل العادي: أن تفرض السياسة حد أقصى لا يمكن تجاوزه في استيراد سلعة ما.

حصة الرسوم الجمركية:أن يتم فرض رسم جمركي قدره(0)حتى حد معين من الواردات،وبوصول الواردات إلى حجم أقصى معين يتم فرض رسم جمركي عليها.

2-1-3-القيود الطوعية على الصادرات: التقييد الطوعي هي وعد تقدمه حكومة الدولة(أ) إلى حكومة الدولة(ب)بتقييد حجم صادراتها من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة،ولقد لجأت الدول لاستخدام هذه الاتفاقيات للحيلولة على شروط WOT التي لا تسمح بنظام الحصص.

-فإذا كانت دولة ما متضررة من زيادة لحجم وارداتها من صناعة منافسة لدولة أخرى،تستطيع اللجوء إلى مفاوضات معها بغية إقناعها بمدى الأضرار المتعرضة لها،طالبة منها أن تقيد طوعيا حجم صادراتها من هذه السلعة،ويمكن وضع كلمة طوعا بين قوسين لأن رفض الدولة لتقييد صادراتها قد يقابله سياسة أكثر تقييدا وبذلك يرافق دائما طلب التقييد تهديدا ضمنيا.تستخدم هذه الآلية على نطاق واسع جدا،فهي تغطي حوالي 10% من التجارة العالمية وأكثر السلع المعنية بهذه الاتفاقية:الصلب ومشتقاته،النسيج والسلع الزراعية والمنتجات الغذائية والإلكترونيات والماكينات.وأكثر الدول التي تمارس هذا الصنف من الحماية هي الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي،ضد مجموعة من الدول على رأسها اليابان،كوريا،تايوان.

2-1-4-الاتفاقيات السلعية الدولية: تحدث هذه الاتفاقيات في حالة السلع الإستراتيجية التي يعتمد عليها اقتصاد دولة أو دول معينة إذا تخوفت هذه الدول من عدم استجابة المستهلكين أو المنتجينللتغيرات المفاجئة في أحد متغيرات السوق مما يؤثر على أسعارها بشكل سلبي،وبالتالي يهدد استقراراقتصاد تلك الدول.[1]

تأخذ هذه الاتفاقيات أحد ثلاث أشكال:

- **التقييد المنظم للصادرات:**

اتفاقية بين الدول المنتجة للسلعة بأن تحدد حجم المطروح في الأسواق الدولية من تلك السلعة،كمثال على ذلك اتفاقية الكاكاو عام 1993.

1فلة عاشور،المرجع السابق، ص80-81.
*OPEC:نظمه البلدان المصدرة للنفط

- **المخزونالاحتياطي:**

ويتم من خلال وضع سعر أدنى وسعر أقصى للسلعة من خلال بيعها وشرائها في الأسواق الدولية.

- **العقود متعددة الأطراف:**

تلتزم بمقتضاها الدول المنتجة للسلعة بطرح الكمية الأزمة في الأسواق للحفاظ على حد أدنى وحد أقصى محدد سلفا للسعر،ومن ناحية أخرى تلتزم الدول المستهلكة لتلك السلعة بشراء الكمية الزائدة في الأسواق،للحفاظ على الحد الأدنى من السعر المتفق عليه سلفا.

2-1-5- اتحادات المنتجين الدولية: تتمثل هذه الاتحادات في تجمع مجموعة من المؤسسات ومنظمات الأعمال التي تعمل في نفس المجال من أجل تحقيق مصالح خاصة بالمنتجين أنفسهم،وتمثل هذه الاتحادات أحد أخطر أشكال الاحتكار العالمي مع أنه قد يبرز تحقيق مصالح إستراتيجية لدول وليس فقط أفراد.وأهم مثال يمكننا إبرازه هنا هو *OPECومدى قدرته على تحديد الأسعار.

2-1-6-ميكانيزم المحتوى المحلي أو قاعدة المنشأ: تتضمن هذه الآلية قيام الدولة المستوردة بتحفيز قيام صناعة محلية،حيث تشترط هذه الدولة حتى تباع سيارات مثلا في سوقها المحلي أن تكون قد مرت بإحدى مراحل إنتاجها محليا كمرحلة التجميع مثلا مما يضطر المنتجين الأجانب- المصدرين- أن يقوموابافتتاح فروع لهم أو منح وكالات تجميع داخل هذه الدولة.ونجد تطبيقا لهذه القاعدة خاصة في مناطق التجارة الحرة،حيث يشترط لتشتمل سلعة ما على مزايا المنطقة أن تحقق قاعدة المنشأ،وهي أن يكون على الأقل 50% أو الثلثين من القيمة المضافة للسلع منتجا داخل تلك الدولة أو إحدى الدول المنظمة للمنطقة.

2-1-7-الإغراق: يعرف الإغراق على أنه بيع السلعة في الأسواق الأجنبية بسعر أقل من سعر التكلفة،وقد يأخذ أحد الشكلين:الإغراق الذي تمارسة الشركات الخاصة والإغراق الناتج عن دعم الدولة للمصدرين.

وفيما يتعلق بالشكل الأول يمكن أن نميز بين ثلاث أنواع:

2-1-7-1-الإغراق الإفتراسي: ويكون عندما تقوم مؤسسة ما ببيع منتجاتها من دولة أخرى بأسعار منخفضة بغية القضاء على المنافسين والسيطرة على سوق تلك السلعة،لتقوم فيما بعد برفع الأسعار كسلوك احتكاري بحت.

2-1-7-2-الإغراق المستمر أو المضاعف:ويحدث عندما يكون المنتج أصلا يتميز بالحماية من منافسة الواردات محليا وبالتالي يتمتع بوضع احتكاريمحلي،ويرغب في الحصول على حصة من سوق أجنبية،فيقوم بتخفيض السعر في الدولة المستوردة،ويغطى هذا الانخفاض بالسعر المحلي المرتفع.[1]

2-1-7-3-إغراق المدخلات المنفصل: وهو أن تباع السلعة بسعر منخفض بسبب اعتمادها على مدخلات إنتاج بيعت أصلا بالإغراق.[2]

2-1-8-آليات الربط: تستعمل هذه الآلية عندما يتم ربط آلية من آليات الحماية بآلية أخرى لتحقيق أغراض معينة،فعلى سبيل المثال عندما تقوم دولة ما بتدعيم الصادرات بالأموال التي قامت بجمعها من الرسوم المفروضة على الواردات أو كأن تقوم الدولة بإجبار المستورد الذي منحته رخصة إستيراد على أن يقوم بشراء حجم معين من السلع المنتجة محليا.والواضح من هذه الآلية أنها تستعمل آليات حمائية سابقة الذكر،ولكن فكرة الربط في حد ذاتها تعتبر تقنية حمائية قائمة بذاتها.

2-2-الأدوات المؤثرة على الصادرات[3]

إن الآليات السابقة الذكر قد تؤثر بطريقة غير مباشرة على الصادرات رغم أنها قد تكون موجهة للواردات بصفة مباشرة،ومع ذلك فحتى الآليات التي من شأنها أن تؤثر بصفة مباشرة على الصادرات ليست مختلفة عن تلك التي ذكرناها فيما يتعلق بالواردات.

2-2-1-الرسوم على الصادرات: غالبا ما تكون الدول التي فرض هذه الرسوم على صادراتها هي دول نامية تعتمد صادراتها من المواد الأولية الإستراتيجية،وكأمثلة على ذلك الرسوم المفروضة على الصادرات النفطية أو صادرات البن والكاكاو وذلك سعيا من الدولة المعنية لاستغلال وضعيتها الاحتكارية في السوق العالمية لتمويل الميزانية العامة.

[1]فلة عاشور،المرجع السابق، ص81.
[2]فلة عاشور،المرجع نفسه، ص82.
[3]فلة عاشور،المرجع السابق، ص 83-85.

2-2-2-نظام الحصص ورخص التصدير: قد تقوم دولة ما بفرض حد أقصى معين لتصدير سلع معينة أو اشتراط منح تراخيص معينة لمصدرين معينين لتصدير سلعة أو مجموعة من السلع،قد يبدو الأمر مبررا بالنسبة للواردات ولا يبدو للوهلة الأولى مبررا بالنسبة للصادرات،ولكن هذه الآلية لا تستعمل إلا في حالات جد خاصة،مثلا تجنب حدوث مشاكل بيئية إذا كانت السلع المصدرة تستعمل موارد طبيعية تؤول إلى الزوال أو الانقراض،أو كان استخراجها أو استخدامها يؤدي إلى التصحر،هذا من جهة ومن جهة أخرى قد تطبق هذه الآلية بغرض اقتصادي بحت إذا كانت السلع المعنية سلعا وسيطة أو نصف مصنعة وأرادت الدولة أن تدخل في إنتاج سلع محلية أخرى أو لجعل الأسعار المحلية أقل من المستوى الدولي لأسعار السلع نفسها إذا تعلق الأمر بالسلع الضرورية وذلك من خلال ماكان من الممكن أن يصدر إلى إجمالي المعروض محليا،مما سيدفع بالأسعار المحلية إلى الانخفاض.

2-2-3- دعم الصادرات:قد تتدخل الدولة لتشجيع منتجيها على التصدير،وقد يكون ذلك إما بصورة مباشرة أي بتقديم المبالغ المالية للشركات والمنتجين الذين يقومون بشحن بضائعهم لبيعها في الخارج،كما قد تكون غير مباشرة من خلال الإعفاء أو تخفيض الضرائب،أسعار فائدة تفضيلية....الخ.

وقد تأخذ أيضا احد الشكلين:

إما قيمية:كنسبة من قيمة السلع المصدرة.

وإما نوعية:كمبالغ مقدمة لدعم تصدير نوع معين من السلع.

والجدير بالذكر أن قطبي الاقتصاد العالمي تشتعل بينهما حروب الدعم وبشدة،قبل الغات وبعدها،قبل WOTوبعدها فهناك مثلا معركة شديدة بين منتجين كبيرين للطائرات وهما:Boeing الأمريكية وAirbus الأوروبية،حيث تتهم كل واحدة الأخرى بأنها تتلقى دعما بالملايير من دولتها،ومع ذلك فيبقى الدعم الصريح الذي تتلقاه الصناعات الهامة كصناعة الطائرات يتم من خلال تقديم القروض بأسعار فائدة مخفضة تمنحها جهات متخصصة في الحكومة،حيث تتكفل بدفع سعر الفائدة السوقي وسعر الفائدة على القروض المقدمة لهذه الصناعات الإستراتيجية.

ثانيا- سياسة الحرية التجارية

تعرف عملية تحرير التجارة الخارجية بأنها:هي جملة الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية إلى تجاه الحياد،بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي تجاه الواردات أوالصادرات،وهي عملية تستغرق وقتا طويلا.[1]

تعبر سياسة حرية التجارة عن"إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى،بمعنى تقليل أو حتى منع تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية.فتحرير التجارة الدولية يمثل عودة إلى تطبيق المبادئ المثالية للنظرية الاقتصادية التي ترى أن أهم وظيفة للسوق هي تحقيق المنافسة،والتي بدورها تضمن الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

في هذا السياق،ينظر مؤيدو الحرية التجارية إلى التجارة الدولية نفس نظرتهم إلى التجارة الداخلية من خلال اعتبارها مظهرا من مظاهر التعاون و التكافل بصرف النظر عن الحدود الجغرافية والسياسية،فالتجارة الدوليةتحقق تقسيم العمل بين الدول مثلما تحقق التجارة الداخلية تقسيم العمل والتخصص بين الأفراد،ما يعني تخفيضا في تكاليف الإنتاج والزيادة في الدخل القومي للدول ورفاهية مجتمعاتها.[2]

1-حجج مؤيدي سياسة الحرية

تتمثل مجمل الحجج في:[3]

1-1-تتيح حرية التجارة لكل دولة التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي لديها فيها ميزة نسبية و استيراد السلع التي لا تتميز فيها نسبيا وبتكلفة أقل مما لو قامت بإنتاجها محليا.

1-2-تشجع حرية التجارة التقدم الفني من خلال المنافسة التي تتم بين دول مختلفة مما يؤدي إلى زيادة وتنشيط العمل وتحسين وسائل الإنتاج.

1-3-تؤدي حرية التجارة إلى فتح باب المنافسة بين المشروعات الاحتكارية التي تظهر في غياب المنافسة وتتحكم في الأسعار بما يضر بالمستهلك في السوق المحلية.

1-4-تحفز حرية التجارة كل دولة على التوسع في إنتاج السلع المكثفة للعنصر الوفير والحد من إنتاج السلع المكثفة للعنصر النادر.

4-تساعد حرية التجارة استخدام كل بلد لموارده الإنتاجية استخداما كاملا والقضاء على ظاهرة الطاقات العاطلة.

---

[1] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصاديةالكلية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، الطبعة الثانية،2005 ، ص 249.

[2] عريبي مريم،آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة،جامعة فرحات عباس سطيف،2014/2013،ص 16.

3خليل الشحماني،منظمة التجارة العالمية والدول النامية،دار النفائس،لبنان، 2003 ،ص 122.

2-التسلسل الأمثل للتحرير التجاري:[1]

لا شك أن هناك خلاف حول التسلسل الأمثل لإصلاحات التحرير،لكن هناك مبادئ إلى حد ما عامة،قد تمثل التسلسل الأمثل لتحرير الاقتصاد بشكل عام وليس التجارة الخارجية فقط،وهذه المبادئ هي:

2-1-تحرير القطاعات الحقيقية أو الأسواق الداخلية(القيود على الأسعار وسياسة الأجور...)قبل القطاعات المالية لأن هذه الأخيرة تتميز بالشفافية مما يعني أن أي إظطراب في التدفقات المالية قد يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي وبالتالي عدم نجاح تحرير التجارة الخارجية.

2-2-تحرير الأسواق المالية المحلية مثل:أسواق رأس المال،بمعنى أنه إذا كانت هناك حرية انتقال لرأس المال(وجود مستويات أسعار فائدة محلية أقل من العالمية).فهذا سوف يؤدي إلى هروب رأس المال إلى الخارج.

2-3-دخول رأس المال إلى الدولة خلال فترة تحديد الاقتصاد من شأنه يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصرف،والتي تعتبر عكس ماهو مطلوب لتحرير الجارة الخارجية.

وتعتبر سرعة برنامج تحرير التجارة الخارجية أحد القضايا القابلة للنقاش والتساؤل:هل من الأفضل أن يكون هناك تحرير تدريجي للتجارة الخارجية أو تحرير سريع على شكل صدمات متلاحقة ؟وهناك رأيين:

الرأي الأول:البعض يرى أن تحرير التجارة الخارجية التدريجي والذي يستغرق أكثر من عامين يعتبر إلى حد ما أفضل للأسباب التالية:

*تعرض الصناعات المحلية للمنافسة الخارجية فجأة تؤدي إلى فشل أو اختفاء هذه الصناعات،مما ينعكس على نسبة البطالة والنشاط الاقتصادي ككل.

[1] باريك مراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، جامعة أبي بكر بلقايد جامعة تلمسان الجزائر، 2014/2013، ص 39

*الطريقة التدريجية تعطي للصناعات المحلية الفرصة الكافية للتعامل مع الظروف الجديدة،وهناك دول اتبعت هذه الطريقة وهي:المغرب،تركيا،اندونيسيا وكوريا الجنوبية.

الرأي الثاني:هناك من يرى أنه الأفضل التحرير السريع وعلى شكل صدمات لبرامج التجارة الخارجية:

*تعطيها مصداقية أكبر وتوحي بقطع العلاقة مع الماضي والبداية من جديد.

*تؤكد التزام الحكومة الواضح والمحدد.

*الطريقة التدريجية تعطي الفرصة للجماعات المعارضة للإحباط برنامج التحرير،وتصبح المسألة قضية سياسية وهناك بعض الدول اتبعت هذه الطريقة مثل:بوليفيا غانا المكسيك بولندا.....

3-آليات التحرير:[1]

تنتهج معظم دول العالم اليوم سياسة الحرية التجارية سواء كان ذلك في مجال السلع أو الخدمات حيث نجد أن معظم الاتفاقات التجارية تسعى إلى إزالة جميع القيود والعوائق والحواجز التي من شأنها أن تمنع حركة التجارة عبر الدول وبالتالي فالأدوات المستخدمة في هذا التحول تنحصر أساسا في:

3-1-التكامل الاقتصادي:

يأخذ أشكالا عدة منها:

3-1-1-منطقة التجارة الحرة:هي اتفاق مجموعة دول على إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على التبادل فيما بينها مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية وما تفرضه من القيود كمية على تبادلها مع الدول غير الأعضاء.

3-1-2-الاتحادات الجمركية:يقصد بالإتحاد الجمركي معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد حيث تعمل الدول الأعضاء في الإتحاد الجمركي على تنسيق سياساتها التجارية قبل الخارج بصفة خاصة من حيث عقد

[1] شيحي حفيظة، ترشيد السياسات التجارية من أجل الإندماج الإيجابي للجزائر في الإقتصاد العالمي "المنظمة العالمية للتجارة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد تخصص مالية دولية،جامعة وهران، 2012/2011 ص 43- 44 .

المعاهدات و الاتفاقات التجارية وتوحد التعريفة الجمركية الخاصة بالإتحاد في مواجهة الخارج.

3-1-3-الاتحادات الاقتصادية: هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات وذلك بفرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية والمالية ويحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم.

3-1-4-السوق المشتركة: تتفق الدول الأعضاء في حالة السوق المشتركة على إزالة القيود المفروضة غلى حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء بالإضافة إلى إلغاء **القيود** المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها كالعمل ورأس المال ومن أمثلتها السوق الأوربية المشتركة التي تأسست عام 1958.

3-2-التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية: الهدف الأساسي من إنشاء منظمة التجارة العالمية هو السعي لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف هدفه حرية التجارة الدولية من خلال تطبيق مبدأالتخفيض المتوالي للرسوم الجمركية اي يجب على جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدخول في إتفاقيات للمعاملة حيث تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق تخفيض كبير للتعريفات الجمركية ويختلف معدل خفض الرسوم من سلعة إلى أخرى.

3-3-تحديد التعامل في الصرف الأجنبي: تعويم سعر الصرف بترك قيمة العملة الوطنية تتحدد تلقائيا في سوق الصرف بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق الأجنبي لمنع أي دولة من إحتكار التعامل في النقد الأجنبي.

4-الهدف من عملية تحرير التجارة الدولية[1]

في الوقت الراهن معظم الدول المتقدمة تنتهج سياسة تحرير التجارة الخارجية،في حين نجد الدول التي تسعى إلى إضفاء صفة الحرية على قطاع التجارة الخارجية لديها أغلبه دول نامية ويرجع ذلك إلى محاولة تحقيق جملة أهداف ومزايا من التحرير التجاري وهي:

4-1-رفع معدلات نمو الإنتاج وتحسينه: فمناخ المنافسة الذي تكفله حرية التجارة يساعد على الارتفاع بمستوى الإنتاجية فضلا عن خفض الأثمان في صالح المستهلكين.فمن ناحية مستوى الإنتاجية،تؤدي الحرية إلى تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطورا وفعالية سعيا وراء زيادة الناتج وخفض النفقة.وتؤدي حرية التجارة إلى منافسة حادة بين المنتجين ويسعى كل منتج إلى تحسين وتطوير طرق الإنتاج وإدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج وخفض التكلفة وطرح السلع بأسعار منخفضة.فمناخ المنافسة الذي

[1] بالحبيب عبد الكامل، مرجع سابق، ص 42 .

تخلقه حرية التجارة يجعل الدول تتبنى عملية تحرير التجارة الخارجية،منأجل الاستفادة من المزايا التي يضفيها على الجهاز الإنتاجي من ضرورة رفع مستوى تكوين اليد العاملة والآلات المتطورة .....

4-2-استغلال وفرات الحجم:ومن الأسباب التي تؤدي بالدول إلى تبني عملية تحرير التجارة الخارجية محاولة الاستفادة من وفرات الحجم واتساع السوق الدولية.فإزاء اتساع السوق تزداد احتمالات التسويق ويرتفع مستوى الطلب وعندئذ يمكن للمشروعات الصغيرة المتفوقة والمتخصصة أن تتحول إلى مشروعات كبيرة وتستفيد من وفرات الحجم واقتصاديات السوق وتخفيض التكاليف وزيادة الإنتاج.

فعند رفع القيود أمام حركة السلع يتم إتاحة الفرصة لتصريف المنتجات إلى الخارج،مما يجعل المؤسسات الإنتاجية توظف كافة قدراتها الإنتاجية مع الاستفادة من خفض التكلفة،مما يؤدي إلى مدا خيل وأرباح أكبر للمؤسسة والدولة على حد سواء،وهذا يساهم في تمويل خزينة الدولة وزيادة التوظيف.

4-3-رفع معدلات التصدير:عند تخصص الدول بإنتاج السلع والخدمات التي تتمتع بقدرة على إنتاجها تفوق ماتتمتع به الدول الأخرى في ذلك،وهو ما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج فيها،وتقوم بالتالي بالتخصص في إنتاجها وتصديرها للخارج.

فرفع معدلات التصدير يستند على مبدأ التخصص الدولي في الإنتاج،فتحرير التجارة الخارجية تتبناه الدول من أجل فتح منافذ لسلعها المحلية و اختراق الأسواق الدولية،مما يرفع معدلات تصديرها وحجم صادراتها إلى الخارج.هذا من أجل تحقيق عوائد لتمويل عمليات الاستيراد وتوفير العملة الصعبة،وأيضا من أجل توفير السيولة لخزينة الدولة لقيام بمهامها والتي منها تمويل التنمية الاقتصادية.[1]

5-شروط نجاح التحرير التجاري

[1]بالحبيب عبد الكامل، مرجع سابق، ص 43 .

تتمثل شروط النجاح في:[1]

5-1-يتطلب تحرير التجارة الخارجية وجود سياسة اقتصادية كلية سليمة،وأسعار صرف واقعية تعكس الواقع الاقتصادي.

5-2-أن تكون السياسات المتعلقة بالاستثمار والأسعار والبطالة تعمل في اتجاه التحرير ودعمه.

5-3-من المفيد الابتداء في التحرير بإلغاء الحصص والقيود الكمية المماثلة والتي يمكن في البداية استبدالها بتعريفة جمركية،لأن التعريفة تضيف نوعا من الشفافية على الحماية،فتبين المنتفعين من الحماية وحجم هذا الانتفاع.

5-4-من المفيد قبل الشروع في إجراء تخفيضات في مستويات التعريفة الجمركية القيام بإجراء لزيادة الصادرات،ويتم الإجراء جنبا إلى جنب مع تخفيض سعر الصرف للتمكن من تحقيق مكاسب مبكرة من عملية التحرير عن طريق زيادة الصادرات والعمالة.

5-5-يتوقف نجاح واستمرار برامج تحرير التجارة الخارجية على توفر بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري ويقوم فيها مختلف الدول بالالتزام بقواعد التحرير.

6-آثار التحرير التجاري الدولي

أما عن الآثار فهي عديدة منها:[2]

6-1-الآثار الإيجابية

6-1-1-أثر سياسة الحرية التجارية على التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية

إن سياسة الحرية التجارية تمكن كل دولة من الحصول على نفس كمية من السلع والخدمات التي تعودت الحصول عليها قبل قيام التجارة ولكن بتكلفة أقل،أو بمعنى آخر تمكن سياسة الحرية التجارية كل دولة من أن تحصل على كميات أكبر من السلع والخدمات باستخدام نفس القدر المتاح من الموارد وهذا يعني أن سياسة الحرية تؤدي إلى تحول الموارد الاقتصادية من الأنشطة المنتجة للسلع البديلة للواردات أو الأنشطة المنتجة لسلع غير تجارية إلى الأنشطة المنتجة لسلع الصادرات التي تتميز فيها الدولة نسبيا وهذا يساعدها على تحقيق التخصص الأمثل للموارد.

6-1-2-أثر سياسة الحرية التجارية على توزيع الدخل

1 قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص (252-251)

2 حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012 2013، ص 46.

إن سياسة الحرية التجارية تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل في صالح أصحاب عنصر الإنتاج الوفير،ومن ناحية أخرى تقلل سياسة الحرية الفجوة القائمة بين الأجور في الدول النامية.

6-1-3-أثر سياسة الحرية على كفاءة التشغيل

سياسة الحرية تفتح باب المنافسة بين المشروعات المحلية والأجنبية الأمر الذي يقضي على المشروعات الاحتكارية وبالتالي انخفاض الأسعار وزيادة كفاءة التشغيل وبالتالي زيادة حجم الإنتاج وبالتالي رفاهية المستهلك.

6-1-4-أثر سياسة الحرية على مستوى التشغيل

تساعد حرية التجارة على الاستخدام الأمثل للموارد الإنتاجية مما يقضي على الطاقات العاطلة وفتح أسواق أخرى والوصول إلى وفرات الحجم وبالتالي زيادة توسع المشروعات التي تتطلب استخدام اليد العاملة وبالتالي ارتفاع مستويات التوظيف والتشغيل.

6-2-الآثار السلبية[1]

بقاء الدول النامية منتجة ومصدرة للمواد الأولية بسبب التزام الدول النامية بتطبيق سياسة الحرية التجارية في الوقت الحاضر يجعلها تتخصص في الإنتاج الأولي كالمنتجات الزراعية والمعادن والبترول دون التقدم في مجالات الصناعة والخدمات.

6-2-1-قيل الشركات أو الصناعات الناشئة بسبب حرية التجارة التي تخلق نوعا من المنافسة الغير متكافئة وبالتالي ارتفاع معدل البطالة وارتفاع معدلات التضخم.

6-2-2-زيادة الفجوة بين مستويات الأجور في الدول النامية والمتقدمة وذلك نظرا للاختلاف في نوعية الصناعات المعتمدة في كل دولة-صناعات كثيفة العمل وكثيفة رأس المال-وبالتالي انخفاض الأجر في الدول النامية وارتفاعها في الدول المتقدمة وعملية التوسع في الصادرات تعمل على خفض البطالة كما في الدول المتقدمة عكس الدول النامية التي هي ضعيفة في هذا الميدان وبالتالي انتشار البطالة وانخفاض الأجور.

6-2-3-قد تؤدي سياسة الحرية إلى تضييق نطاق السوق لأن الإنتاج الصناعي في الدول النامية مازال لا يقوى على غزو الأسواق.وأمام المنافسة من طرف الشركات الأجنبية ستزداد الأسواق المحلية ضيقا وتزداد معدلات الطاقة العاطلة بهذه الأسواق.

7- منظمة التجارة العالمية والتحرير التجاري الدولي

1 حمشة عبد الحميد، المرجع السابق، ص47.

شكلت نتائج جولة الأورغواي أسس تحرير التجارة العالمية، فإلى جانب الاتفاقات الجديدة والمجددة المتعددة الأطراف والتي تغطي كل قطاعات التجارة العالمية تقريبا، تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة ككيان عالمي جديد تتمتع بكافة مقومات الشخصية القانونية، وتحمل على عاتقها السهر على تطبيق هذه الاتفاقات وفك ما قد يشوب العلاقات التجارية بين الدول المنظمة، من صراعات بصفة أكثر تنظيما وجدية عما كان يحدث في عهدة سكرتارية الجات.

7-1-التعريف بالمنظمة العالمية للتجارة[1]

ظهرت المنظمة العالمية للتجارة عقب التوقيع على اتفاقية مراكش في 15 أفريل 1994 والتي تنص بإقامة منظمة للتجارة العالمية ضمن اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة. وتتسم هذه المنظمة بكيانها القانوني الجديد والذي يتيح لها إطارا مؤسسيا لإجراء المفاوضات التجارية لم يكن متاحا لسكرتارية الجات، والسهر على مراقبة تطبيق الاتفاقيات المتوصل إليها في مجال التجارة الدولية، لتصبح سارية المفعول انطلاقا من 01جانفي1995. غذ تتولى المنظمة قيادة المراحل المقبلة لتحرير التجارة العالمية، والإشراف على حل الخلافات بفضل أنظمة أكثر فاعلية وإلزاما.

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة، منظمة دولية كباقي المنظمات الدولية الأخرى على غرار صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لكنها تختلف عن هاتين الأخيرتين، إذ يتم اتخاذ القرارات في هذه المنظمة بمشاركة كل الأعضاء.

7-2- أهداف المنظمة العالمية للتجارة[2]

تصبو المنظمة العالمية للتجارة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المعلنة والمتمثلة في النقاط التالية:

7-2-1- توفير للدول الأعضاء في المنظمة،منتدى للمفاوضات التجارية يتم فيها التباحث بشأن الأمور التجارية، وبذلك فهي تمنحهم فرصة للقاءات الدائمة، خاصة وأن الاجتماع الوزاري يتم مرة كل سنتين،على الأقل، مما يسمح بطرح انشغالات الدول المنضوية تحت إطار المنظمة والتفاوض حول الأمور العالقة.

[1] برهان نور الدين، المنظمة العالمية للتجارة وآثارها المرتقبة على القطاع الزراعي الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تسيير، جامعة الجزائر، 2008 – 2009، ص65.
[2] برهان نور الدين، المرجع السابق، ص 66.

7-2-2- العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول الأعضاء، خاصة الدول النامية التي تشكل نسبة 75% من مجموع الأعضاء. وتمكينها من الاستفادة من المعاملة التفضيلية أثناءاتخاذ أو إصدار قرارات، وذلك مراعاة لظروفها الاقتصاديةوالاجتماعية.

7-2-3- فض المنازعات التي تنشب بين الدول من خلال وجود آلية فعالة لفك النزاعات ذات قوة رادعة، إذ شكلت هذه النزاعات في عهد الجات عائقا أمام التجارة الدولية، وحفزت على انتهاج السياسات الانتقامية (الحمائية)، والتي عانت منها في كثير من الأحيان الدول النامية.

7-2-4- تسهيل المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء وإيجاد آلية تواصل بينها، عن طريق إلزامها بإخطار غيرها بالتشريعات التجارية وغيرها من الأنظمة و الأحكام ذات العلاقة بشؤون التجارة الدولية، وذلك بهدف تكريس مبدأ الشفافية في المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء.

7-2-5- تقوية الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة من جميع القيود، وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية، بالإضافة للاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، مما يسمح برفع مستوى الدخل الوطني الحقيقي للدول الأعضاء.

7-3- مهام المنظمة العالمية للتجارة

حددالاتفاق الموقع بشأن إنشاء منظمة للتجارة العالمية في المادة الثالثة منه، المهام الرئيسية التي تضطلع بها هذه المنظمة وهي على النحو التالي:

7-3-1- تنفيذ وإدارة أعمال اتفاقيات التجارة المتعددة الأطراف بالإضافة إلى الاتفاقيات الجماعية، وتشكل المنظمة الإطار التفاوضي بين الدول الأعضاء من خلال توفير منتدى دولي للتفاوض وتنظيم العلاقات التجارية فيما بينها أو الشروع في أية جولات مستقبلية للمفاوضات، بهدف تحقيق المزيد من تحرير التجارة.

7-3-2- إدارة جهاز مراجعة السياسات التجارية والذي يتولى مهمة مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفقا لفترات زمنية محددة، كل سنتين للدول المتقدمة وكل أربع سنوات للدول النامية، وذلكللوقوف أو الإطلاع على التعديلات الطارئة التي تحدثها الدول الأعضاء على هذه السياسات، ومدى اتساقها و توافقها مع أحكام وقواعد المنظمة.

7-3-3- إدارةالاتفاقية المنشئة لجهاز تسوية المنازعات والتي تحدد طبيعة عمل وأسلوب تشكيل فرق التحكيم وجهاز الاستئناف وحقوق والتزامات الدول في إطار جهاز تسوية المنازعات.

7-3-4- التعاون مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لتنسيق سياسات إدارة شؤون الاقتصاد العالمي بجوانبه المختلفة المالية والنقدية والتجارية، من أجل تأمين المزيد من الاتساقوالانسجام خلال عملية صنع السياسات الاقتصادية على الصعيد الدولي.[1]

خلاصة الفصل

احتل موضوع العلاقات الاقتصادية أهمية بالغة على المستوى الدولي، وعلى وجه الخصوص قطاع التجارة الخارجية، فسعت الدول جاهدة من أجل النهوض بهذا الأخير وتطويره وتدعيمه، فعمدت إلى عقد العديد من الاتفاقيات لتسهيل عملية التجارة الخارجية، ثم تطورت هذه الاتفاقيات لتكون هي الأساس لبزوغ ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ولهذا فإن موضوع التجارة الخارجية يحضى بدراسة معمقة واهتمام خاص منذ القدم، وقد عمدت الدول إلى توجيه وتنظيم هذا القطاع من خلال إتباعها لسياسة تجارية معينة، وتتمثل هذه الأخيرة في مجموع التشريعات واللوائح الرسمية، بحيث تقوم أجهزة الدولة من خلال الأساليب والإجراءات التنظيمية المرتبطة بتلك التشريعات بتقييد أو تحرير ذلك النشاط طبقا لمصلحة الدولة الاقتصادية في المجال الخارجي.

[1] برهان نور الدين، المرجع السابق، ص67.

تمهيد

تعتبر التجارة الخارجية أحد حقول النمو الاقتصادي وذلك من خلال الصادرات التي تمثل منفذا لتصريف الإنتاج عبر الأسواق الخارجية وبالتالي التأثير على حجم الإنتاج والعمل فضلا عن تحقيق مورد من الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى الواردات التي تغطي الاحتياجات المحلية غير المشبعة.

ولتنظيم وتسيير التجارة الخارجية تطبق سياسات تجارية هي عبارة عن قواعد وأساليب محددة، وأن استقراء الفكر الاقتصادي المعاصر في مجال السياسات التجارية يشير إلى أن هناك سياسات تتأرجح بين التحرير والتقييد تعمل بها الدول حسب مقتضيات مصالحها وظروفها الاقتصادية.

ففي مرحلة متقدمة سادت حماية التجارة بفضل أفكار مدرسة التجاريين وفي مرحلة تالية سادت حرية التجارة الدولية بفضل آدم سميث ثم عادت من جديد لتنشط سياسة الحماية بعد الحرب العالمية الثانية ومن أجل العودة إلى سياسة حرية التجارة الخارجية وعلى إثر مؤتمر بروتن وودز المنعقد في الولايات المتحدة الأمريكية تم الاتفاق بين الدول المشاركة على تنظيم السياسة التجارية الدولية من خلال طرح فكرة لمنظمة التجارة الدولية، فأنشئت الاتفاقيةالعامة للتعريفة الجمركية الجات لتخفيف القيود و الانفتاح التجاري سنة 1947، حيث تعد هذه الاتفاقية بمثابة معاهدة دولية متعددة الأطراف، تبلورت وتطورت لتحل محلها في سنة 1995 المنظمة العالمية للتجارة.

لقد أصبح مستقبل المنظمة العالمية للتجارة في وضع صعب وحرج في ظل التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي في السنوات القليلة الأخيرة، فالأزمة المالية والتي تحولت فيما بعد إلى أزمة اقتصادية عميقة ألقت بضلالها على مختلف دول العالم سواء متقدمة أو نامية. فيخضم كل هذه الأحداث من تدهور وإفلاس قطاعات مالية وإنتاجية كبيرة، وجدت هذه الدول نفسها مضطرة إلى تبني سياسات حمائية جديدة.....

الإشكالية الرئيسية:

إن أصعب وأكبر خطر يواجه المنظمة العالمية للتجارة هو ما أصبح يعرف في الوقت الراهن بـــ"الحمائية الجديدة"هذه الأخيرة التي تتعارض في شكلها ومضمونها مع مبادئها وأهدافها، ألا وهي التحرير بشكل كامل بين الدول الأعضاء فيها.

من خلال كل ما سبق يمكن صياغة الإشكال التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تؤثر آليات الحمائية الجديدة على التحرير التجاري الدولي ؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

*ما هي أهمية التحرير التجاري الدولي ؟

* ما هو تأثير المنظمة العالمية للتجارة على تطور التجارة الدولية؟

* ما هي الدوافع التي أدت بالدول الكبرى إلى تبني سياسات حمائية جديدة بالرغم من دعوتها للتحرير وفتح الأسواق تحت لواء المنظمة العالمية للتجارة ؟ وكيف تبلورت هذه الحمائية الجديدة؟

فرضيات الدراسة:

1-للتجارة الدولية في أي دولة في العالم أهمية بالغة سواء كانت متقدمة أو نامية، رأسمالية أو اشتراكية .....نظرا لأن الدول أصبحت كل مترابط لا تستطيع أن تعيش واحدة في معزل عن بقية الدول في المعمورة.

2- سعت المنظمة العالمية للتجارة لتحقيق التحرير التجاري ورفع الحواجز، وفي نفس الوقت ساعدت الدول في الدخول ضمن تكتلات إقليمية وهي شكل من أشكال الحمائية الجديدة، وهو ما يتعارض مع مبدأ التحرير.

3-أدت الأزمة المالية إلى تفشي ظاهرة الإقليميةالجديدة بين الدول المتقدمة والنامية والعكس صحيح ، المشاكل البيئية أدت إلى ظهور معايير بيئية ومقاييس للجودة عالمية تشترطها الدول للحماية،التخفيض في العملة أيضا أو ما يدع بـــ "سياسة إفقار الجار"هي من بين الأشكال الجديدة للحمائية.

أهمية الدراسة:

تسلط الدراسة الضوء على أهم ظاهرة عالمية تنامت بشكل مذهل في العقدين الأخيرين، للوقوف عن الصراع البارد الذي يدور بين القوى العظمى فيما بينها من جهة، و الإقحام الإجباري للدول النامية من جهة أخرى.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم التحديات التي تواجه تحقيق المزيد من التحرير التجاري الدولي ممثلة في ظاهرة الحمائية الجديدة وما نتج عنها من إفرازات وردود أفعال .

مبررات الدراسة:

وعن أسباب اختيارنا لهذا الموضوع :

* هو بروزه على الساحة الدولية بعدة أشكال بحيث لكل من هذه الأشكال خلفية تبرره للتملص من التحرير التجاري بحجج .

* دخول الموضوع في صميم تخصصنا.

المنهج المتبع:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وبغية الوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة تم:

*المزج بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

*الاعتماد على المنهج الوصفي في الفصل الأول الذي يعرض الجوانب النظرية للتجارة الدولية وسياساتها.

*المزج بين المنهج الوصفي والتحليلي في الفصل الثاني وهذا تماشيا مع العناصر التي تم التطرق لها، والربط بين متغيرات الدراسة بأسلوب تحليلي ويوضح الأثر بينهم.

الدراسات السابقة:

تجدر الإشارة إلى بعض الدراسات التي تناولت جوانب من هذا الموضوع نذكر منها:

* **طبني مريم، واقع و مستقبل التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية"2002-2012"**مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة 2013-2014، أثبتت الدراسة أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية مهما كانت ناجحة وبالرغم من أنها تعتبر كأداة حمائية في وجه القوى والتحديات الخارجية من جهة، إلا أنها تعتبر كقناة ناقلة للأزمات داخل دولها من جهة أخرى، وهذا ما لاحظه الباحث في

أزمة اليونان وأزمة الرهن العقاري، حيث أنه ما تلبث أن تظهر بوادر الأزمة في دولة معينة حتى تنتقل الأزمة إلى بقية دول التكتل.

*** دلامي نجية، دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات،** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و اقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر-2012 والتي توصلت إلى أن حرب العملات هي اعتماد الدول الكبرى على قوتها الاقتصادية لتقليص قوة تنافسية الدول الأخرى وتقليص حجم ثرواتها عن طريق استخدامالسياسة النقدية، أضف إلى ذلك في مايسمى بحرب العملات لا يوجد غالب أو مغلوب، فبالرغم من النتائج الإيجابية لتخفيض عملة بلد ما على اقتصاده المحلي إلا أن ذلك سيضر بمصالح شركائه التجاريين، أو ما يسمى "بسياسة إفقار الجار" التي تؤدي بردات فعل انتقامية نتيجة لفرض المزيد من الرسوم الجمركية على السلع الواردة من البلدان ذات العملة المنخفضة، ما يهدد بدخول الاقتصاد العالمي في شح الكساد والركود.

*** عبد السلام مخلوفي، سفيان بن عبد العزيز، إشكاليةضبط المعايير البيئية في التجارة الدولية وتأثيرهاعلى تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري،** جامعة بشار- الجزائر- خلصت عدة نتائج أهم ما يهمنا في موضوعنا هذا هو أن الاشتراطات والمعايير البيئية أصبحت أحد أهم العوائق غير الجمركية في التجارة الدولية نظرا لما تسببه من آثار وخيمة على تنافسية منتجات الدول الأخرخاصة النامية منها.

*** خير الدين بلعز، التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاريمتعدد الأطراف،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2015 حاول الباحث تقديم نظرة عن أهم التحديات التي تواجه التجارة العالمية من أبرزها: الاتفاقيات التجارية الإقليمية، الأزمات الاقتصادية العالمية، الاشتراطات البيئية.

*EMMA AISBETT AND LEE PEARSON ،Environmental and HealthProtections, or new Protectionism?

Determinants of SPS Notifications by WTO Member

DATE OF THIS DRAFT 07/03/2012

حماية البيئة والصحة، أو الحمائية الجديدة؟
محدداتإخطارات الصحة والصحة النباتية من قبل أعضاء منظمة التجارة العالمية

وكانت التخفيضات الجذرية في التعريفات الجمركية التي وافق عليها أعضاء منظمة التجارة العالمية على مدى نصف القرن الماضيمصحوبا بزيادة كبيرة في ما يسمى ب "الحواجز غير التعريفية" أمام التجارة.

* Economic Welfare and Quality Standards: AnEmpiricalAssessment

CeyhunElci*London South Bank University United Kingdom*April 2009

معايير الرعاية الاجتماعية والجودة: أ التقييم التجريبي

الغرض من هذه الورقة هو التعرف علىتدابير الجودة، التي تؤثر على الأسواق الخارجية أو الداخلية؛ تم إدخال تدابير الصحة والصحة النباتية لتفادي الأثر على التجارة وتوفر" أ" نظام موحد لمعايير الجودة.

تقسيمات الدراسة:

بغية الإجابة على إشكالية البحث و انطلاقا من الفرضيات التي تم صياغتهاقسم هذا البحث إلى فصلين:

تناول الفصل الأول تحليلا لتطور سياسات التجارة الدولية حيث تم تقسيم الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول تطرق إلى التجارة الدولية نظريا انطلاقا من التعريف بها وذكر الأسباب التي أدت إلى قيامها لتصل لما هي عليه اليوم، إضافة إلى تأكيد الأهمية البالغة للتحرير و الانفتاح التجاري الدولي وإثباته من خلال المؤشرات التحليلية التي تدل على ذلك، أما المبحث الثاني فقد تناول السياسات التجارية الدولية بإسهاب بدأ بمفهومها ثم الوقوف على العوامل المؤثرة في تحديدها وختاما للمبحث تطرقنا للمفاضلة بين سياستي الحرية و التقييد للتجارة الدولية.

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى ظاهرة الحمائية الجديدة نظريا وتحليليا، ففي المبحث الأول تعرضنا لإطارها المفاهيمي فقمنا بالتعريف بها في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني قدمنا بأسلوب تحليلي دوافع ظهورها، لنصل للمبحث الثاني أين أسهبنا في الحديث عن الأشكال المتعددة للحمائية الجديدة في ثلاثة مطالب هم على التوالي:الإقليمية الجديدة، حرب العملات، المعايير البيئية ومقاييس الجودة العالمية

صعوبات البحث:

واجهتنا عدة صعوبات في إنجازنا لهذا البحث من بينها:

- ✓ قلة المراجع الأكاديمية التي تتناول الموضوع بشكله الإجمال لحداثته، إذ أننا قمنا بمعالجته بشكل أجزاء، ثم قمنا بتركيبها، وتحليلها مع اعتمادنا على المراجع الأجنبية في هذا الجانب.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمـي
جـامعة الشهيد حمه لخضر بالـــــوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة : علوم تجارية

تخصص : تجارة دولية

الحمائية الجديدة وأثرها على التحرير التجاري الدولـي

تحت إشراف الأستاذ / الدكتور :

غربي هشام

من إعداد الطالبات :

–بالحسن جميلة

– قدة جميلة

– لعور سميرة

لجنة المناقشة

د.الشاهد الياس	أستـاذ محاضر أ بجـامعة الـــوادي	رئيسا
د.غربي هشام	أستـاذ محاضر أ بجـامعة الـــوادي	مشرفا ومقررا
د.تي أحمد	أستـاذ محاضر أ بجـامعة الـــوادي	ممتحنا

السنة الجامعية:2017/2016

شكر وتقدير

الشكر والحمد لله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل على هذا النحو.

إنجاز هذا العمل كان ثمرة لمجهودات معتبرة بمساعدة الآخرين لهذا نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور المؤطر "هشام غربي".

نشكر أيضا كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة

على رأسهم : البروفيسور : قدي عبد المجيد د/ عبد اللاوي عقبة

د/ جوادي نور الدين د / بوشول السعيد د/ بوصبيع صالح رحيمة

كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشتنا في هذا البحث.

" جميلة ، سميرة ، جميلة "

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-2)	تصدير الأزمة المالية إلى الدول النامية	53
(2-2)	أقسام تلوث البيئية	56
(3-2)	إطار العمل البيئي في اتفاقية ستوكهولم	57
(4-2)	الآثار الناتجة عن التكتلات الاقتصادية الإقليمية	70
(5-2)	التدخل المباشر للبنك المركزي في حرب العملات	77

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-2)	أهم القطاعات المتضررة من الأزمة المالية في بعض الدول (سنة 2008)	50
(2-2)	أنواع التكتلات الاقتصادية التقليدية	62
(3-2)	مقارنة بين الصيغتين التقليدية و الجديدة للتكامل الاقتصادي	67

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداءات	
الملخص باللغة العربية	
الملخص باللغة الإنجليزية	
فهرس المحتويات	I-I
فهرس الجداول	I
فهرس الأشكال	I
قائمة المختصرات	I
المقدمة	أ –و
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسات التجارية الدولية	8- 40
تمهيدالفصل	8
المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الدولية	9-14
المطلب الأول:تعريف التجارة الدولية وأسباب قيامها	9-10
أولا- تعريف التجارة الدولية .	9
ثانيا- أسباب قيام التجارة الدولية .	10
المطلب الثاني:الأهمية والمؤشرات التحليلية	11-14

أولا- أهمية التجارة الدولية	12-11
ثانيا- المؤشرات التحليلية	14-12
المبحث الثاني:السياسات التجارية الدولية.	39-15
المطلب الأول:المفهوم والعوامل المؤثرة في تحديد السياسة التجارية	15
أولا- مفهوم السياسة التجارية .	17-15
ثانيا- العوامل المؤثرة في تحديد السياسة التجارية .	19 -18
المطلب الثاني:أهداف السياسة التجارية الدولية.	21 -19
أولا- الأهدافالاقتصادية.	20-19
ثانيا- الأهدافالاجتماعية.	21
ثالثا- الأهداف الإستراتيجية.	21
المطلب الثالث:المفاضلة بين الحرية والتقييد في سياسات التجارة الدولية	22
أولا- سياسة الحماية التجارية.	29-22
ثانيا- سياسة الحرية التجارية	39-29
خلاصة الفصل الأول	40
الفصل الثاني:تحليل أثر الحمائية الجديدة على التحرير التجاري الدولي	91 -42
تمهيد	42
المبحث الأول:الإطار المفاهيمي للحمائية الجديدة	59 -43
المطلب الأول:ماهية "الحمائية الجديدة" أو الخطر الجديد على المنظمة العالمية للتجارة	45 -43

أولا- مفهوم الحمائية الجديدة.	43- 44
ثانيا- مواقف علماء الاقتصاد من الحمائية الجديدة.	44- 45
المطلب الثاني:الأسباب والحجج التي أدت إلى الحمائية الجديدة	46- 59
أولا- الأزمات المالية.	46- 53
ثانيا- المشاكل البيئية .	54- 57
ثالثا- التغيرات في أسعار العملات	58- 59
المبحث الثاني:أشكال الحمائية الجديدة	60-
المطلب الأول :الإقليمية الجديدة.	61- 75
أولا- نماذج التكتلات الاقتصادية الدولية بين التقليدي والحديث.	62- 65
ثانيا- بعض سمات الإقليمية الجديدة	66
ثالثا- الفروق الأساسية بين النموذج التقليدي و النموذج الحديث للتكامل الاقتصادي	67
رابعا-دوافع قيام الإقليمية الجديدة	68- 69
خامسا- أثر الإقليمية الجديد على التحرير التجاري	70-75
المطلب الثاني : حرب العملات.	76- 82
أولا- ماهية حرب العملات	76
ثانيا- تعريف حرب العملات	76
ثالثا- أشكال التدخل في حرب العملات	77- 78
رابعا- أطراف حرب العملات	78- 81
خامسا- آثار حرب العملات على التجارة الدولية	81- 82
المطلب الثالث :المعايير البيئية و مقاييس الجودة العالمية	83- 90

أولا- مقاييس الجودة العالمية الايزو9000	84 -83
ثانيا- المعايير البيئية العالمية الايزو 14000	87 -84
ثالثا-ماهية التسويق الأخضر	89 -87
رابعا- أثر فرض المعايير البيئية و مقاييس الجودة العالمية على التحرير التجاري	90 -89
خلاصة الفصل الثاني	91
الخاتمة العامة	96 -93
قائمة المراجع	100 -97

الرمز	تسمية الرمز	
G.A.T.T	General Agreement on Tariffsand Trade	الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة
W.T.O	The World Trade Organization	المنظمة العالمية للتجارة
NCMS	The National Center for Manufacturing Sciences	المركز الوطني للأرصاد الجوية والزلازل
NAFTA	North American Free Trade Area	منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية
GAFTA	The great Arab free trade area	منطقة التجارة الحرة الكبرى
ASEAN	Association of the Su Asian Nations	رابطة جنوب شرق آسيا
APEC	Economic cooperation in Asia and the Pacific	التعاون الاقتصادي الباسيفيكي
FTAA	Free Trade Area Of Amrica	منطقة التجارة الحرة للأمريكيتين
CACM	Central American Common Market	اتفاقيةالسوقالمشتركةلأمريكاالوسطى
OPEC	Organization of Petroleum Exporting Countries	منظمه البلدان المصدرة للنفط

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية :

الكتب :

1)إبراهيم أبو العلا , و آخرون , الأزمة المالية و العالمية أسباب و حلول من منظور إسلامي , مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز ,جدة 2009.

2)السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع،2013

3)جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن2006.

4)جدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة،2006 .

5)حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة الزهراء الشرق، 1996.

6)خليل الشحماني، منظمة التجارة العالمية والدول النامية، دار النفائس، لبنان، 2003

7)سامي عفيف حاتم، التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية العربية، القاهرة،الطبعة الثانية، 1993.

8)سامي عفيفي حاتم, الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية (التكتلات الاقتصادية بين التنظير و التطبيق)، الجزء الثاني , الدار المصرية اللبنانية , القاهرة 2005.

9)عبد الله مولى، (التكامل الاقتصادي الجديد الثابت و المتغير), مجلة المستقبل العربي , العدد 279, أوت 2002.

10)عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،الطبعة الثانية،2005 .

11)عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة و الأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري), الدار الجامعية , الإسكندرية ,2009

12)عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي(تحليل كلي)، سلسلة2 للدراسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2003

13) عبد المطلب عبد الحميد, اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حي الكويز, الإسكندرية, الدار الجامعية 2006.

14) عبد الغني بن محمد، الأزمة المالية العالمية، دار البحار، الأردن، 2008.

15) عثمان أبو حرب, الاقتصاد الدولي, دار أسامة, الأردن, 2008.

16)علي القز وبني, الشامل الاقتصاد الدولي و الإقليمي في ظل العولمة, أكاديمية الدراسات العليا طرابلس, 2005.

17)كامل بكري, التكامل الاقتصادي, الإسكندرية, المكتب العربي الحديث للطباعة و النشر1984.

18)كامل بكري, الاقتصاد الدولي"التجارة الدولية و تمويل ", الدار الجامعية, الإسكندرية,2003.

19) محمد أرناءوط، الإنسان وتلوث البيئة، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، مصر،2002 .

20)محسن احمد الخضري، إدارة الأزمات,مكتبة المد بوبي, الإسكندرية.

21)محمد نصر مهنا,إدارة الأزمات,مؤسسة الشباب الجامعية,الإسكندرية,2008.

22)موسى مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-الطبعة الأولى،2001.

23)نادية حمدي صالح, الإدارة البيئية , المبادئ المسارات, المنظمة العربية للتنمية الإدارية,بحوث و دراسات,مصر,2003.

24)فريد راغب التجار, إدارة التغير الاستراتيجي العربي لمواجهة الأزمة المالية العالمية,الدار الإسكندرية 2009.

قائمة المراجع

رسائل و أطروحات :

1)باريك مراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، جامعة أبي بكر بلقايد جامعة تلمسان الجزائر،2013 -2014.

2)بالحبيب عبد الكامل، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011.

3)برهان نور الدين، المنظمة العالمية للتجارة وآثارها المرتقبة على القطاع الزراعي الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادةالماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تسيير، جامعة الجزائر، 2008 – 2009.

4)حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي،جامعة محمد خيضر بسكرة،2012 - 2013.

5)شبحي حفيظة، ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي "المنظمة العالمية للتجارة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد تخصص مالية دولية، جامعة وهران،2011- 2012.

6)عقبة عبد اللاوي , الإقليمية الجديدة و أثارها على اقتصاديات الدول النامية دراسة آثار نافتا على المكسيك و بعض الآثار المحتملةلشراكة أورو متوسطية على الجزائر , مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير, السنة الجامعية 2008-2009.

7) عتيقة بيكي، تحرير التجارة وقضايا الإغراق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.

8)عربي مريم، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013-2014.

9) فلة عاشور، تأثير تحرير التجارة الخارجية على العمالة الوطنية، دراسة حالة الجزائر منذ 1994، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر بسكرة،2012-2013.

10) فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية(دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورمتوسطية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي،جامعة محمد خيضر بسكرة،2012- 2013.

11)دلامي نجية،دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص مالية و اقتصاد دولي،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر،2011 -2012.

12)نور الهدى بالحاج،أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الإقتصاديةالكلية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي،جامعة محمد خيضر ببسكرة،2013-2014

المجلات العلمية :

1)إسوارس براساد ,"الخطوات القادمة أمام الصين", مجلة التمويل و التنمية , سبتمبر 2005, المجلد 42, العدد 3.

2)علاوي محمد محسن , " الإقليمية الجديدة(المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي)", مجلة الباحث , جامعة قاصدي مرباح ,ورقلة ,العدد7, السنة 2009-2010.

3) حمد الأمين شربي، محمد لحسن علاوي،"الحمائية الجديدة، حرب العملات وأهمية تفعيل دور منظمة التجارة العالمية "، مجلة الباحث،عدد 2014/14 .

4) عبد القادر بلطاس ," تداعيات الأزمات المالية العالمية أزمة LEGENDE.SUB-PRIME" الجزائر 2009.

5)Wayne M. Morrison, "China-U.S. Trade Issues", Congressional Research Service, January7, 2011.

المؤتمرات والملتقيات والندوات :

1) الاسكوا, ترتيبات التجارة الإقليمية في إطار منظمة التجارة العالمية , الأمم المتحدة نيويورك .

2) حسب إحصائيات البنك المركزي الصيني 2011.

3)مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء للمنظمات و الحكومات ,الطبعة الثانية نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي , المتعقد ,بجامعة ورقلة يومي 22و23نوفمبر 2011.)

4)محمد محمود الإمام , تجارب التكامل العالمية و مغزاها لتكامل العربي , بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ,2004 .

5)من مؤتمر هافانا 1947الى غاية الإعلان عن منظمة التجارة العالمية 1995و لقد مرت مفاوضات الجات بثماني مراحل.

المواقع الإلكترونية :

1) m.aw/atidjamila.k euf.net/t1139.topic

2)https,//www,arab-encycom/ar/ .

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية:

🕮Livres:

1) UNITED NATIONS. Report of the united nations conference on the human environment stockholo;,5-16 june 1972, A/conf,48/14/rev, 1,united nations publication ,Swizerland, NOVEMBER1973 PP:4-5

2) ean.marcsuvenla regionalization de Leconomiemondia

3) جايمس ريكاردز، حروب العملات، افتعال الأزمة العالمية الجديدة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى 2014.

قائـمة الاختصارات

الخـــــاتمة

الفصل الأول

تحليل تطور السياسات التجارية الدولية

الفصل الثـــــانـــــي

تحليل أثر الحمــائية الجديدة على التحرير التجاري الدولـي

الفصل الثـــــانـــــي

تحليل أثر الحمــائية الجديدة على التحرير التجاري الدولـي

فهرس المحتويـات

المـراجع

المقــدمة

فهرس الأشكال

فهـرس الجـداول